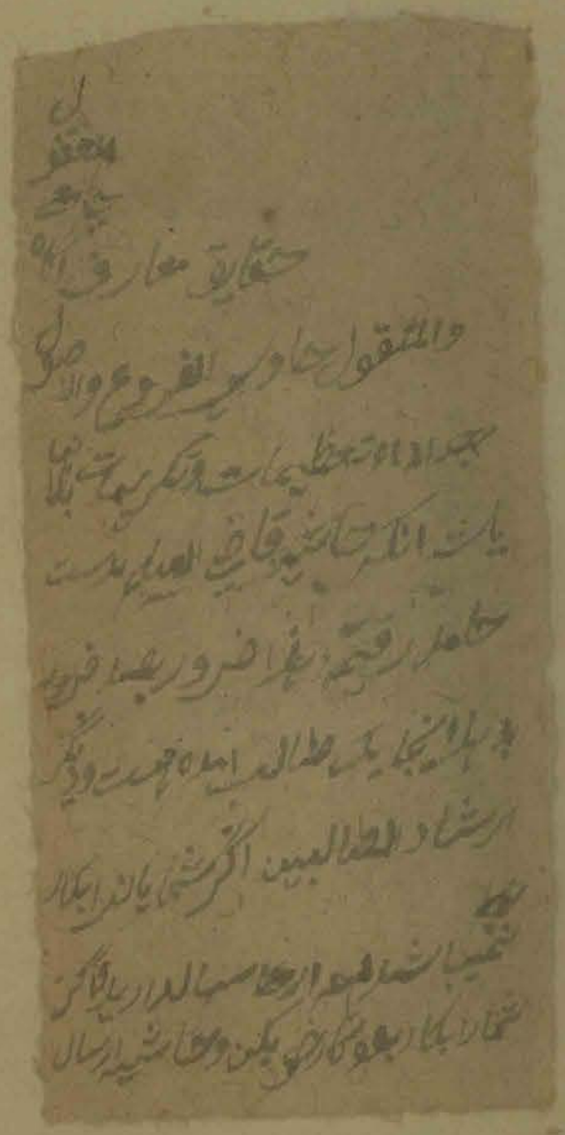

آغا سلولانی / جلوی
۲۴ / ۲ / ۸۵

الحمد لله الذي جعل النحو في الكلام كالملح في الطعام

قد طبعت النسخة العجيبة الشرح الهداية النحو المسمى بـ

۲۴۵۱۱۸

تصحيح عبيد الله وباهتمام مرزا محمد صادق وبحسب حكم حسبو
الكائن ناظر خير الله خان صانه الله عن حوادث الدوران

في المطبع المحمدية الواقعة في بلدة پشاور

رب يسر بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام والصلوة والسلام على النبي الذي قامت شريعته على
سبيل الاستمرار والدوام وعلى آله واصحابه المستغرقين بالرحمة والانعام واهل بيته وازواجه والامامين
واتباع الصحابة والتابعين الى يوم القيام وعلى العشرة المبشرة والمؤمنين الصالحين ذوى الاحترام
اما بعد فلما التمس مني بعض الاخوان الذين كانوا مقصرين في الذهن ومتذللين في الفهم ان اكتب
الحاشية على رسالة هداية النحو وكان ذلك الالتماس زمانا ممتدا ولم اجب لدعوتهم لقصور فهمي لكن
لما لم استخلص منهم فشمرت عن ساق الجد وطويت كم الكد نحو مرامهم واخذت القلم معتمدا على اخلاق الاحباب
المكرمين ان يلقطوا حشو خطيئاتي بجلباب العفو والاحسان ويسترون الهفوات سيما تنابرة الصلاح وقلم
البيان وحررت مما رايت في غاية التحقيق وفوائد الضيائية والتسهيل وحاشية الصادق والعصمة و
العصام والمتوسط وعبد الرحمن وحاشية عبد الغفور والتكملة وغيرها رحمة الله عليهم جميعا اللهم ارفع القلم
عن الخطيئات والكشف عن وجوه المعاني نقاب الاشتباه والنسيان وما النصر الا بالله انه هو الموفق
والمعين **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم ابتدء المؤلف به وصدر رسالته به اقتداء بكتاب الله تعالى وعملا بالحديث
الواقع في شان التسمية حيث قال كل امر ذي بال لم يبدء باسم الله فهو ابتر واجراء على طريقة السلف
رحمهم الله تعالى ودفعا لوسوسة الشيطان والخطرات به على ان اجتماع القواعد محل الخطرات ومظنة
الاوهام والاقدام ورجما على الشيطان الرجيم واذابة الشيطان حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم من قال
بسم الله الرحمن الرحيم يذوب الشيطان كما يذوب الرصاص في النار ورغما للكافرين المضلين عن سبيل
الهداية والرشاد حيث ابتدؤا باسماء آلهتهم الباطلة او لحصول كثرة الثواب فعين الحاصلين من حروفه
التسعة عشر فان الله تعالى يخلق بفضله بمقابلة كل حرف ملكا يسبح الى يوم الساعة بل بعد الساعة

الف

ايضا للتيمن والتبرك ولمتابعة الحديث القدسي حيث قال الله تعالى الى القلم بعد خلقه اكتب مقدراتي
فاول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم وغيرها من الفضائل التي جاءت في شانه حيث ذكرها بعض
الفضلاء **نظم** بسم الله الرحمن الرحيم ✣ هست كليد در جنت النعيم ✣ بسم الله الرحمن الرحيم ✣ حصن الهي است
ز شيطان الرجيم ✣ بسم الله الرحمن الرحيم ✣ هست پناه ز عذاب اليم ✣ بسم الله الرحمن الرحيم ✣
هست ز فضل الهي آيت عظيم ✣ بسم الله الرحمن الرحيم ✣ در يتيم است ز بحر عظيم ✣ بسم الله الرحمن الرحيم
روان جوي بهشت از ان چشمه ميم ✣ بسم الله الرحمن الرحيم ✣ قائل وارد ز هر آفت سليم ✣
بسم الله الرحمن الرحيم ✣ كان علوم است ز هر چشمه ميم ✣ بسم الله الرحمن الرحيم ✣ وفي قوله
عملا بالحديث نظر من وجوه الاول ان التسمية ايضا امر ذي بال فينبغي ان يبتدء به بتسمية اخرى
اجيب عنه بان الحديث الواقع في شانه مؤول بقولنا كل امر ذي بال غير البسملة ولا يلزم ابتداء الشيء
بنفسه وذا غير جائز او يلزم التسلسل وفيه لا يقال ان القطع في التسلسل جائز فيما يأتي بالامور فنقطع
لانا نقول ان التسلسل على نوعين حقيقي وهو ما ثبت بدليل ظاهر كما في حق البسملة وهو ذي بالية و
اعتبارية وهو ما ثبت باعتبار الفاعل فالقطع انما يجوز في التسلسل الاعتباري لا في الحقيقي وههنا
حقيقي تامل وانما جاز فيه القطع لان الفاعل لما اعتبر ترتيب ذلك الامور جاز ان يعتبر قطعها ايضا
كذا في بعض حواشي القطبي في قول الدور والتسلسل فاطلب هناك الثاني انه كثير من الامور
الذي بالية لا يبدء بها بالبسملة ولم يكن ابتر الا ان الابتر هو المجنون كما في قوله تعالى ان شانئك هو
الابتر **اجيب عنه** بان المراد ههنا هو المعنى المجازي اي قليل البركة تامل والثالث انه اي اسم
من اسماء الله تعالى يبتدء به على امر ذي بال لان المفهوم من الحديث الواقع في شانه الابتداء باسم
الله تعالى باي اسم كان لا قوله بسم الله الرحمن الرحيم ولان المفهوم من الحديث هو الاخبار عن
اسم الله تعالى لا تعيين بسم الله الرحمن الرحيم **اجيب عنه** بوجهين الاول بالمنع يعني انا لا نسلم
ان الحديث هكذا كل امر ذي بال لم يبدء باسم الله فهو ابتر بل هكذا كل امر ذي بال لم يبدء ببسم الله
الرحمن الرحيم بزيادة الباء على الباء فصح تعيين بسم الله الخ وان سلمنا ان الحديث
باسم الله فالمراد من الاسم ههنا هو هذه الكلمة لا غير على سبيل ارتكاب اضافة البيانية
تامل ثم **قوله** بسم الله جار ومجرور وكل جار ومجرور لازم الارتباط بدخوله الشيء آخر فاذا كان
متعلقهما ظاهرا يسمى ظرفا مستقرا لاحتياجهما الى ذلك المقدر والاستقرار ومع الاحتياج فاذا احتاج
الى المقدر فالاصل ان يقدر من افعال العامة لشمولها جميع الافعال الا اذا وجدت القرينة

[illegible]

الصارفة فيهمل فلم يقدر لها متعلق مما يقتضي المقام تامل فالبسملة ههنا ظرف مستقر ومتعلقه فعل من
الافعال الخاصة وهي ابتدء عند البصريين ويكون ذلك الفعل متاخرا ووجه الفعلية ان المتعلق عام
في الجار والمجرور والفعل اصل في العمل من الاسم لوضعه على العمل فاذا وجب التقدير فالاصل
ووجه تاخر ابتدء وباسم الله تعالى لانه لو قدم المتعلق ويقال ابتدء باسم الله تعالى الى آ
فيلزم الابتداء بغير اسم الله تعالى وهو فعل وهو لفظ ابتدء فيخل بالغرض **فان قيل** الابت
باسم الله تعالى في صورة التاخير ايضا لم يوجد لان لفظ الاسم ليس اسم الله تعالى بل هو لفظ
الله او الرحمن او الرحيم وغيرها **قلنا** الامر كذلك الا انا نقول باسم الله لم اني الفرق بين
اليمين وههنا كلام طويل ذكرني رسالة البخاري شارح على الفوائد الضيائية فالطالب انتهى فيكون
جملية باعتبار المتعلق عند البصريين كخبري وعند الكوفيين جملة اسمية لانها وقعت
في محل الخبر فيكون التقدير هكذا ابتدائي ثابت باسم الله تعالى فيكون متعلقه اسم ومقدم
ان الجار مع المجرور وقعت في محل المبتدء والاصل فيه الافراد وان جاز جملة وانما
صار الافراد اصلا لعدم احتياجه الى الرابط بخلاف الجملة فانه لابد فيها من العائد حتى
يرتبطها بالمبتدء لان الجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي ارتباطها بما قبلها الا بالعائد ووجه الا
لانها مشتملة على المحكوم والمحكوم عليه والنسبة الحكمية دعلى الحكم **واما** وجه التقديم فلان
المتعلق عامل ههنا اتفاقا في الجار والمجرور والعامل مقدم على المعمول **فان قيل** فعلى هذا يلز
ايراد العاملين على معمول واحد وهو غير جائز **قلنا** بان المتعلق عامل في الكل اعني الجار والمجر
ثم الجار عامل في المجرور وحده فيكون معمول المتعلق كل ومعمول الجار جزء فلا يلزم ايراد العاملين
على معمول واحد انتهى ثم في قوله الرحمن الرحيم يجوز فيه ثلثة اوجه رفعهما بالظرفية عن المبتدء والخ
اي هو الرحمن الرحيم ونصبهما بالمفعولية للفعل المقدر وهو اعني تقديره اعني الرحمن الرحيم وجرهما
على الصفة **واعلم** ان المشهور في مقام المدح الارتقاء من الادنى الى الاعلى كما يقال فلا
عالم فياض وجواد محرر ويركب بسم الله الرحمن الرحيم خلاف مقتضى العقل والقياس لان العقل
والقياس يقتضي ان يكون الاكمل ثم الرحمن ثم الله حتى يحصل الارتقاء من الادنى الى الاعلى
ولكون الله اعلم باسرار هذا التركيب **قوله** الحمد لله ابتدء بحمد الله اقتداء بكتاب الله تعالى
وعملا بالحديث الواقع في شانه حيث قال كل امر ذي بال لم يبدء بحمد الله فهو اقطع واجز
واجراء بطريق السلف وغيرها من الفضائل التي جاءت في حق الحمد **فان قيل** الابت

لا يكون الا بشيء واحد لا بامور متعددة فكيف يصح العمل بالحديثين **اجيب عنه** بان الابتداء على نوعين
حقيقي واضافي فالحقيقي هو الذي يكون مقدما على المقصود وغير المقصود والاضافي هو الذي يكون
مقدما على المقصود ومتاخرا عن غير المقصود فالمراد من الحديث الواقع في شان التسمية
هو الابتداء الحقيقي ومن الحديث الواقع في شان التحميد الابتداء الاضافي واذا لم يحمل على
العكس لان الابتداء الحقيقي اصل بالنسبة الى الاضافي والتسمية اصل بالنسبة الى التحميد لان
التسمية مشتملة باسماء ثلثة لله تعالى والتحميد على واحد فالفائق للابتداء الحقيقي التسمية دون
التحميد تامل **فان قيل** هذا التوجيه جار في التحميد ايضا بان يقال الحمد لله الرحمن الرحيم
اجيب عنه الامر كذلك الا ان فيه تغير الاسلوب وذا غير جائز اي غير حسن ثم الحمد في اللغة
هو الثناء باللسان على قصد التعظيم اي تعظيم المحمود سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان
قوله الذي اللغة معبود بحق وفي الاصطلاح هو اسم لذات واجب الوجود المستجمع لجميع المحا
والصفات الكمال المنزه عن النقصان والزوال فهذا المعنى لا يصدق الا على الله تعالى خاصة فيكون
معنى الحمد لله كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان صدر او لم يصدر مختص لله تعالى
فالتحميد بهذا المعنى مختص لله واما التحميد الذي لا يكون بهذا الطريق فهو غير مختص ببعض دون بعض
بل يصلح للامير العادل والمرشد والاستاذ وغيرهم **فان قيل** الحمد كلام واحد كيف يسع
فيه هذا المعنى اي التحميد الكثير والتخصيص الواحد الاول لتعميم الحمد بان يكون قليلا او كثيرا والثاني
تعميم الزمان بان يكون من الازل الى الابد والثالث تعميم الحامد اي من اي حامد سواء كان
من الملائكة وغيره والرابع تخصيص الحمد بالله تعالى **اجيب عنه** بان جنسية الحمد يفهم من الالف
واللام لان الكلام فيه للجنس والاستغراق وتعميم الزمان من الجملة الاسمية لان الجملة الاسمية
لا تدل على الزمان من الازمنة الثلثة بل يعم وتعميم الحامد من عدم ذكره بالمخصوصية فعدم ذكر
الناس يدل على العموم لان ترك التقييد مبني على الاطلاق واما التخصيص فيفهم من اللام لان اللام
في لله لام الملابسة وهو التخصيص تامل **فان قيل** لم قال الحمد لله ولم يقل لله الحمد مع ان تقديم
الوصف على الذات غير جائز **اجيب عنه** بوجهين الاول اذا كان الوصف مختصا لذلك
الذات فح يجوز تقديم ذلك الصفة المختصة بذلك الذات على ذلك الذات والثاني انه اذا
كان المقصود بالبيان بيان الوصف فذكر الذات للاجل تعلق الوصف المقصود به فيجب تقديم
الوصف على الذات ايضا لان الوصف وان كان وصفا لكنه صار مقصودا والذات وان كان

ذاتا لكنه ليست بمقصود والمقصود مقدم على غيره تامل واما لم يقل الشكر لمع ان صيغة الـ
بهنا النسب واجرى لان التاليف نعمة من النعائم والشكر واجب بمقابلة النعمة اجيب بر
الاول ان صيغة الحمد اذا كان بمقابلة النعمة فهو الشكر بنا على ما قيل كل شيء اذا وقع
محل الغير فله حكم الغير كما يتمم في محل الوضو
النعمة لا غير والحمد عام فالله سبحانه اليق بالحمد سواء كان الحمد بالنعمة اولا واما لم يقل المدح
لان الحمد مختص لذي العلم والمدح عام يتعلق بذا العلم وغيره كما يقال مدحت اللؤلؤ على الصفاء
فههنا وقعت لغير ذي علم ومدحت السلطان بالعدل وهو لذي علم والله سبحانه عليم بصير
واما قال لله ولم يقل الرحمن والرحيم لانه اسم ذاتي وما سواه صفاتي فالاسم الذاتي اشرف
من الاسماء الصفاتي لانه بمنزلة المجرد واسم الصفات بمنزلة المركب لدلالته على الذات
مع الوصف بخلاف الاسم الذاتي فانه يدل على الذات فقط فالمفرد اشرف بالتقديم من
المركب اولان اسم الله جامع لجميع اسماء الله تعالى ذاتية او صفاتية لدلالته على الذات المستجمع
لجميع المحامد والصفات الكمال لان الايمان كما وجب بالله تعالى وبوحدانيته كذلك وجب بجميع
صفات الله واسمائه حتى ان الرجل اذا انكر صفة من صفات الله تعالى لم يكن مؤمنا كذا في
عمدة الاسلام فلو لم يكن اسما جامعا لجميع اسماء الله تعالى لم يكن قائل لا اله الا الله محمد الرسول الله
مؤمنا ومسلما لانه ليس فيه ذكر جميع اسماء الله والامر بخلافه فعلم ان اسم الله جامع كذا في
العقيدة رب العالمين صفة لله مضاف الى العالمين اضافة معنوية لان معنى الرب ههنا
على الاستمرار وكلما هو للاستمرار فهو من قبيل الاضافة المعنوية لان الرب وان كان بمعنى الرا
اسم فاعل ههنا الا انه بمعنى الماضي الكائن في ضمن الاستمرار نحو قوله تعالى خالق الليل والنهار
واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل فيما بعده فلا يكون مضافا الى معمولها ولانه بعد
التخفيف بمنزلة اعلام الغالبة فصار كالاسم لا صفة والشرط في الاضافة اللفظية كون المضاف
صفة مضافة الى معمولها كذا في الفجر وانى ثم الرب في اللغة بمعنى مالك وسيد ومالك رائيز كويند
وفي الاصطلاح هو الموجد الخلق وقيل هو الذي يبلغ كل شيء الى كماله ولم يعلم بلوغه انتهى العالمين
جمع العالم والعالم ما سوى الله فما سمي ما سوى الله عالم لان لفظ العالم ماخوذ من العلم هو
العلامة وما سوى الله علامة على وجود الله تعالى فان قيل اذا كان لفظ المفرد دال على جميع
ما سوى الله فلا حاجة الى جمعه اجيب عنه الامر كذلك الا ان ذكر الجمع لكثرة انواع العالم و

فان قيل الجمع بالواو والنون مختص باولي العلم وما سوى الله على نوعين ذي علم
غير ذي علم فغلب ذوي علم فيما بين بالواو والنون ههنا ليس بصحيح اي ليست في محله اجيب عنه بانها
محل الغير فله حكم الغير كما يتمم في محل الوضو
لاحكام الوضوء والثاني ان الشكر مختص بقبال
لان المحمد مختص لذي العلم والمدح عام يتعلق بذا العلم وغيره كما يقال مدحت اللؤلؤ على الصفاء
فههنا وقعت لغير ذي علم ومدحت السلطان بالعدل وهو لذي علم والله سبحانه عليم بصير
واما قال لله ولم يقل الرحمن والرحيم لانه اسم ذاتي وما سواه صفاتي فالاسم الذاتي اشرف
من الاسماء الصفاتي لانه بمنزلة المجرد واسم الصفات بمنزلة المركب لدلالته على الذات
مع الوصف بخلاف الاسم الذاتي فانه يدل على الذات فقط فالمفرد اشرف بالتقديم من
المركب اولان اسم الله جامع لجميع اسماء الله تعالى ذاتية او صفاتية لدلالته على الذات المستجمع
لجميع المحامد والصفات الكمال لان الايمان كما وجب بالله تعالى وبوحدانيته كذلك وجب بجميع
صفات الله واسمائه حتى ان الرجل اذا انكر صفة من صفات الله تعالى لم يكن مؤمنا كذا في
عمدة الاسلام فلو لم يكن اسما جامعا لجميع اسماء الله تعالى لم يكن قائل لا اله الا الله محمد الرسول الله
مؤمنا ومسلما لانه ليس فيه ذكر جميع اسماء الله والامر بخلافه فعلم ان اسم الله جامع كذا في
العقيدة رب العالمين صفة لله مضاف الى العالمين اضافة معنوية لان معنى الرب ههنا
على الاستمرار وكلما هو للاستمرار فهو من قبيل الاضافة المعنوية لان الرب وان كان بمعنى الرا
اسم فاعل ههنا الا انه بمعنى الماضي الكائن في ضمن الاستمرار نحو قوله تعالى خالق الليل والنهار
واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل فيما بعده فلا يكون مضافا الى معمولها ولانه بعد
التخفيف بمنزلة اعلام الغالبة فصار كالاسم لا صفة والشرط في الاضافة اللفظية كون المضاف
صفة مضافة الى معمولها كذا في الفجر وانى ثم الرب في اللغة بمعنى مالك وسيد ومالك رائيز كويند
وفي الاصطلاح هو الموجد الخلق وقيل هو الذي يبلغ كل شيء الى كماله ولم يعلم بلوغه انتهى العالمين
جمع العالم والعالم ما سوى الله فما سمي ما سوى الله عالم لان لفظ العالم ماخوذ من العلم هو
العلامة وما سوى الله علامة على وجود الله تعالى فان قيل اذا كان لفظ المفرد دال على جميع
ما سوى الله فلا حاجة الى جمعه اجيب عنه الامر كذلك الا ان ذكر الجمع لكثرة انواع العالم و

قوله رب العالمين يجوز فيه ثلثة اوجه بالجر على انه صفة لله
من حالة الى حالة اخرى آنا فآنا ثم
الموصوف بجرد لا يقال انه لا يصح الصفة به لان لفظ الله معرفة ولفظ الرب نكرة لانا نقول
انه اذا فرض اضافة الرب الى العالمين اضافة لفظية لان الاضافة اللفظية لا تفيد شيئا الا
التخفيف واما اذا كان من قبيل الاضافة المعنوية فلا اشكال فيه وهو كذلك لا غير لان اسم الفاعل
اذا كان بمعنى الماضي اي الزمان الماضي بالاستقلال كقوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض
او في ضمن الاستمرار كقوله تعالى لا اله الا الله خالق الليل والنهار وجبت الاضافة الى ما بعده
اضافة معنوية فيصح كونه صفة كذا في الفوائد الضيائية في بحث اسم الفاعل تامل ويجوز ان يرفع
على الجزية للمبتدا المحذوف وهو يجوز بالنصب بالمفعولية للفعل المقدر وهو اعني قوله والعاقبة
للمتقين اي خير العاقبة للمتقين على حذف المضاف والا فالعاقبة متناولة للخير والشر ولا
يصح شره للمتقين هذه جملة اعتراضية وقعت لبيان نكتة وهي اما اشارة الى ان التقوى عمدة من
بين الاعمال او اشارة الى ان النجاة من المهالك ووجدان الدرجات ليس الا بالتقوى واما لرفع
الوهم المستفاد من كلام سابق حيث قال الحمد لله رب العالمين توهم ان الله لما كان رب العالمين
كان خير العاقبة للعالمين ايضا فدفعه بقوله والعاقبة للمتقين واما تصريح بان خير درجات الآخرة
للمتقين بدليل قوله عليه الصلوة والسلام لو كان للعلم شرف بدون التقوى لكان لابليس
اعلى منزلة واما تخصيص لفظ التعليم في حق النبي عليه الصلوة والسلام التقي الاتقياء وازيد
الصلحاء فتذكير النبي عليه الصلوة والسلام في جميع المتقين ثم خصصه بالصلوة عليه من سائر
الانبياء لكمال المدح او تنبيه الى صرف الهمة نحو التقوى قال يعقوب چرخي في تفسيره قرات
كتاب الله تعالى مع التفسير سبع مرات ولم اجد في آية من الآيات وعد الجنة النعيم واجر
الكريم وفضل العظيم للحاج والقراء والعلماء بلا عمل وغيرهم الا في حق المتقين ثم خير الدرجات
العاليات المتعلقات بالاعمال الصالحات للمتقين واما لمدرجات العاليات المتعلقات
بفضل الله تعالى فهم اعم من سائر المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات المتقين

جمع المتقي وفيه اقاويل والعمدة في تفسيره ما جاء في كتاب الله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون وقيل من اذا قال قال الحد واذا سكت سكت الله وقيل الذي لا يرى نفسه خيرا من احد وقيل هو الذي يتقي الشرك وكبائر كذا في الرسالة الصوفية انتهى ثم العاقبة مبتدا بحذف المضاف الجامع المجرور وخبر **قوله** والصلوة والسلام على رسوله اي افاضة الخيرات الرب المعبود نازلة على نبيه المحمود واعلم ان الصلوة مع التسليم ثابت على النبي عليه الصلوة والسلام بالنقل والعقل اما النقل فكما قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقوله عليه الصلوة والسلام خصوصي بكرامات منها اذا ذكرت فاذكروني ومنها بالعقل فلان العبد محتاج الى الله تعالى بسجانه غاية البعد فلا بد هناك من الواسطة حتى يصل اليه الرحمة من ذاك الفياض لان مباينة الفيض العالي الى المستفيض السفلي البعيد لا يكون غالبا الا بالوسطة **فان قيل** اذا ما تقض ما جاء في الآية الكريمة نحو قوله تعالى نحن اقرب اليه من حبل الوريد فاذا كان الرب اقرب الى العبد من الحبل فكيف العبد بعيد من الله تعالى سبحانه **فاجيب عنه** بان الله تعالى قريب اليه بالنظر الى قدرته والعبد بعيد منه بالنظر الى عدم الاعمال اللايقة بجناب المعبودية لله سبحانه فيكون قريبا من جهة وبعيدا من جهة اخرى فلا تناقض بينهما لان في التناقض تشترط ثمانية وحدات اتحاد المكان والزمان والموضوع والمحمول وغيرها مما جاء في بديع الميزان فالطلبة هناك **فان قيل** الصلوة مفعول لغوي واصطلاحي اما اللغوي فحقيقة في الدعاء وفي التسبيح والاستغفار والرحمة فما عند سيد شريف وحقيقة في تحريك الصلوين عند صاحب الكشاف وفي الاصطلاح هي الاركان المخصوصة والافعال المخصوصة فاي من المعنيين يراد ههنا لا سبيل لانه ان اريد المعنى الاصطلاحي فيكون المعنى والصلوة والسلام عليه اي يا بشد نماز بآن حضرت رسول الله صلعم وهو غير جايز لان هذا عهد عليه وان اريد المعنى اللغوي فح لا يخلو اما ان يراد الجمع او يراد احدها فان اريد الجميع فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وان اريد احدها فلا بد للقرينة فههنا لم يوجد القرينة تامل **وجيب عنه** الامر كذلك لانه اريد من الصلوة ههنا عموم المجاز وهو اعم من الحقيقة والمجاز اذا يشتمل لها وهو افاضة الخير والبال النفع الى النبي عليه الصلوة والسلام كذا في بعض الشروح **فان قيل** اذا كان الصلوة حقيقة في الدعاء فباي المناسبة يستعمل في الاركان المخصوصة

اجيب عنه بان يقال للصلوة صلوة تشبيها بالمصلي للداعي في التخشع فيكون مجازا مستعارا او اذا كان الصلوة حقيقة في تحريك الصلوين فاستعاله في الصلوة لوجود التحريك فيه ثم في الدعاء ايضا تشبيها للداعي بالمصلي في التخشع بها فيكون في الصلوة مجاز مرسلا وفي الدعاء استعارة **فان قيل** اذا كان على صيغة لفظ الدعاء خبريا كما يقال والدعاء عليه وههنا ليس كذلك ههنا على صيغة لفظ الصلوة خبريا ثم الصلوة مبتدا والسلام عطف عليه والجار والمجرور خبره الرسول مفعول بمعنى المفعول اي فرستاده شده لغة وفي الاصطلاح هو الانسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكام الشريعة سواء كتاب متجددا املا واما قال هو انسان ولم يقل هو مذكر جيب الله تعالى لقيل ان بعض افراد النساء اليه لان بعض الاحاديث جاءت على فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها وكذا في حق عائشة رضي الله عنها وكذا في حق مريم ايضا لكنها غريب كذا ذكر المولوي عبد العزيز رحمه الله **قوله** محمد آما بدل عن الرسول او عطف بيان به هذا اذا كان مجرورا واما اذا كان مرفوعا فهو خبر مبتدا محذوف اي هو محمد ثم في اللغة ستوده شده وفي الاصطلاح هو علم لرسول الله ابن عبد الله ابن عبد المطلب ابن الهاشم ابن المناف القرشي المكي المدني قامت شريعته الى القيامت **قوله** وعلى آله واصحابه اجمعين اي افاضة الخيرات من المعبود نازلة على آله واصحابه ثم الصلوة على آله ايضا ثابتة بالنقل والعقل اما النقل فلقوله عليه السلام من ذكرني ولم يذكر آلي فقد جفاني واما العقل فلان كون رسول الله في غاية الكمال بالنسبة الينا فلا بد من واسطة واكمل اصحابه الذين فاضوا منه بحظ جسيم اقرب اليه فناسب الآل ان يجعلوا نوعين نسبي وحسبي فالمراد ههنا نسبي بدليل الواسطة بيننا وبين النبي ثم قيل اصل الآل اهل على وزن فعل قلبت الواو الفا ثم همزة ثم قيل اصله اول من الرجوع وقيل اصله اهل بدليل تصغيره اهيل تبدلت الهاء همزة ثم الهمزة الفا ثم استعمال الآل في الاشراف من الناس وفي الدنيا فقط كفرعون واستعمال الاهل يعم في الاشراف وغيره **قوله** واصحابه جمع صاحب او صحب لاصاحب بناء على ان الفاعل لا يجمع على افعال وهو الذي اشرف بصحبة النبي عليه السلام ولو ساعة فبين الآل والاصحاب عموم وخصوص من وجه فالطلب في الآل لقربهم الا بان ولو كان ساعة فبين الآل والاصحاب عموم وخصوص من وجه فالطلب في الآل لقربهم الا بان ولو كان ساعة **قوله** اما بعد كلمة اما للشرط ويستعمل بوجهين احدهما للاستيناف فيما لا يكون مقصودا بالاخبار جاء ولا ذهنا كما في الواقعة في اوائل الكتب وثانيهما لتفصيل الاجمال المتكلم به في الخارج او في الذهن وههنا للاستيناف لعدم سبق الاجمال تامل وكلمة بعد من

الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة مبنية على الفتح تشبيها بالنقصان الذي هو حذف مضاف
اليه عوض عنه الضمة او التقدير بكذا ما بعد البسملة والحمدلة والصلوة فحذف البسملة والحمدلة
والصلوة وعوض الضمة عنه ليكون تغييرة عنه تامل ثم في كلمة اما مذهب فحذف الفعل اصله
مهما ابدلت الهاء همزة لقرب مخرجها فصار مأ ثم ادغم الميم في الميم فصار ما وبرد على هذا المذهب ان مهما اسم الشرط
وكلمة ما حرف الشرط لخروج الشيء عن ذاته الا ان مهما غير مهود وعند السيبويه كلمة برأسها لانها
حرف لا اصل في الحروف عدم التصرف وبه المذهب هو الاولى وعند البعض اصله ان زيدت
بعده ما كما بزاد بعد سائر ادوات الشرط فصار ان ما ثم ادغم النون في الميم لقرب النون الى
الميم في المخرج فصار انا ثم ابدلت كسرة الهمزة فتحة للالباس بكلمة انا للترديد فصارت أما
وقيل اصله ما ما فكرهوا توالي اللينين ابدلت الالف همزة ثم قدمت ثم ادغمت فصار اما وقيل
غير ذلك انتهى والحق ان كل من شيء بعد البسملة والحمدلة والصلوة هذا مختص فحذف فعل الشرط
لدلالة عليه حرف الشرط فصار اما بعد البسملة ثم حذف المضاف اليه للاختصار والايجاز وعوض
منه الضمة فصار اما بعد فهذا المختصر اما مأخوذ في كلمة بعد هو فعل الشرط المحذوف **قوله**
هذا مختص اى ما تقرر في الذهن او فيما بين الدفتين باعتبار الاضافة اي هذا كتاب مختصر
بناء على ان المختصر صفة لابد لها من الموصوف فلا يرد ان استعمال هذا هنا ليس الا اذا
شرط في استعماله ان يكون في المحسوس والكتاب هنا ليس محسوسا لانه كتاب ان الاشارة
على نوعين حقيقي وحكمي فحكما اذا وضع الاذنان فهو في حكم المحسوس انتهى لانه مرئي حكما كما شهد به
كلام طويل ذكره في رسالته الجارية نا طلب هناك فاصدان ما يحضر بال الرجل فهو مشار
له فقوله هذا مبتدأ ومختصر خبره وقوله مضبوطا صفة المختصر وهذا لا يجوز تأنيثه يعني لا يقال
مضبوطة وفي بعض النسخ مضبوطة بهو سهو من قلم الناسخ اي محفوظا عالا يعتبر وهما لا يليق في
العلوم اي في علم النحو فيكون المختصر منظورا فاه والنحو نظر فاجمعت فيه اى في هذا المختصر مهمات النحو
اى مقصودات النحو فيكون المختصر ظرفا والنحو منظورا فاه **فان قيل** الشيء الواحد لا يكون ظرفا
ومنظورا فاه في حالة واحدة فكيف يصح كون المختصر ظرفا ومنظورا فاه **واجيب عنه** بان قولك في
النحو بحذف المضاف تقديره وفيه النحو فيكون المختصر ظرفا في الحالين **فان قيل** على هذا قوله
فجمعت فيه يكون سدى لا فائدة تحته كما لا يخفى **واجيب عنه** بان هذه العبارة انما تقبل

ان قبله اولم يقع قبله من الكلام السابق ما قال مضبوطا فيه التخويف ان المختصر
لا يكون مختصرا بل يكون مبسوطا والحق ان المختصر يشتمل للمهمات والزوائد فدفع هذا بقوله جمعت فيه
مهمات النحو اى مقصودات النحو الخ وذا يده **فان قيل** لفظ المهمات مفعول لقوله جمعت
فليف صح فيه الكسر وهو مكسور **واجيب عنه** بان لفظ المهمات صيغة جمع المؤنث السالم
وفيه النصب تابع الجر كما سياتي ذكره في اضاف الاعراب **قوله** اى ترتيب الكافية اسند
ترتيب هذا المختصر الى ترتيب الكافية ليكون عمدة في القواعد كالكافية والا فالمرجع عليها في الاذهان
لان اسناد الشيء الى مرجع يوجب عمدة ذلك الشيء كما يقال لكعبة بيت الله لا بيت احد مع ان الاضافة
تقال كما تسبتها اليه للتعظيم انتهى ليس كذلك ان في الكافية بحث الاسم والفعل ثم
بحث الحرف وكذا ان في مباحث اقسام المرفوعات او اقسام المنصوبات ثم المجرورات كذلك في هذا
المختصر انتهى **فان قيل** كثير من المسائل ذكرت في الكافية ولم يذكر ههنا كمسئلة اقتضى الشيء
مثلي الشرط وكذا التضمن لخبر المفرد ماله صدر الكلام وكمسئلة اضافة اسم العدد المركب الى المركب
وكاسم الفاعل من ابواب العدد نحو الثاني والواحد والثالث وكذا غيرها فلم يكن ترتيب هذا
المختصر كترتيب الكافية **واجيب عنه** الامر كذلك الا ان هذا الترتيب بالنسبة الى ما ذكر في
هذا المختصر بالنظر الى جميع ما ذكر في الكافية تامة يسمى هذا الكتاب بالمختصر والمختصر يأتي بالجمع والذكر
في الكافية لانه لم يكن جميع ما ذكر في المختصر **فان قيل** مسئلة المنادى مؤخر عن مسئلة التحذير وعن ما اضمر
عامله في هذا المختصر وعلى عكس ذلك في الكافية لان هناك مسئلة المنادي مقدم وكذا اسم الفعل
والفعل والحرف مع تراخي كلواحد منها ذكرت في هذا المختصر في صدر الكتاب ولم يذكر في صدر
الكافية بل يكون هناك حد الاسم وخواصه في موضعه وحد الفعل مع خواصه في موضعه الى وكذا
الحرف وكان مقتضى الكتاب من تاليف النحو وغرضه وموضوعه مذكورا في المختصر ولم يذكر في الكافية
مقدمة الكتاب وكذا غير ذا من المسائل تامل فيها لعلك لا يكون ترتيب هذا المختصر كترتيب الكافية
قلنا الامر كذلك والجواب من الاول ان المراد بالترتيب المذكور ترتيب الاقسام والاحكام
الكلية لا ترتيب مسائلها الجزئية والترتيب بالنظر الى الاقسام والاحكام الكلية كذلك تامل وقد
يجاب من الثاني وذا الخواص فلانا الاسلم انها لم يذكر في صدر الكافية بل هناك ايضا مذكورة حكما كما تشهد
وتتصور اذا من دليل المصرح به قال صاحب الكافية وقد علم بذلك حد كل واحد منها فيكون
غرضه ايضا ترتيب الكافية لكن يشتمل في خواص الفعل والحرف لانها ذكرت في هذا الكتاب

صدر راوی کتاب الکافیة فی بحثه اللهم الا ان یجاب ان ذکر خواص الفعل والحرف بهنا لمناسبته موجود
الاعصم والله اعلم بالصواب وانا بالجواب عن مقدمة الکتاب فاعلم انها توطیة وتمهید للشروع فی
علم النحو لا یکون من مسائل المختصر لان مسائل الکافیة بل یکون بحثه معترضة فیکون فی حکم
المسقوط فکان ترتیب بها المختصر ایاه کترتیب الکافیة تامل ثم الترتیب فی اللغة ساق شیء
وفی الاصطلاح وضع کل شیء فی مرتبته وقیل جعل الاشیاء المعدودة بحیث یطلق علیها اسم
الواحد ویعتبر فی مفهومه النسبة بالتقدیم والتاخیر ثم کلمة علی فی قوله علی ترتیب الکافیة بهنا بمعنی
الباء لان المعنی بهنا علی الالصاق لا علی الاستعلاء تامل تقدیر وضعت فیه مهمات النحو
جمعا ملتقطا بترتیب الکافیة والجار مع المجرور ظرف خو لقوله فجمعت انتهی اعلم ان التاء فی
الکافیة اما للتانیث الموصوف المقدر ای رسالة الکافیة واما للمبالغة کتاء علامة ونسابة
واما للکنایة بان المصنف اخذ کل جزئیاته من موضع آخر واما لنسبة بان کان من حروف الکلمة لانه
نقل ان الوصفیة الی الاسمیة **قوله** مبوبا ومفصلا حالان من فاعل قوله فجمعت بناء علی
ان تقدیر یسم الفاعل فیکون المعنی جمع کردم مهمات را در آن حالتی که باب باب کنده وفصل
فصل کنده بودم من آن مهمات را والعامل فیهما لفظ جمعت ویحتمل ان یکون علی صیغة اسم
المفعول فیکونان حالا کاینة من المهمات والضمیر المجرور فیه فیکون المعنی بمذاجمع کردم من انها
را حالتی مختصر در آن حالتی که آن مهمات آن مختص باب باب وفصل فصل کرده شده
بود انتهی **قوله** لعبارة واضحة البار والمجرور متعلق بقوله مبوبا ومفصلا وقوله واضحة صفة
العبارة الواضحة ما یفهم منه المعنی بادی النظر ای باول النظر کانه رفع الوهم لانه لما قال
علی ترتیب الکافیة توهم ان عبارته کذلک فقال لعبارة الواضحة لا کعبارة الکافیة لانها
مغلقة **قوله** مع ایراد الامثلة فی جمیع مسائلها الظرف مع مضاف الیه متعلق بقوله واضحة
او صفة للعبارة ایضا باعتبار التعلق تقدیره بعبارة واضحة وکنایة مع ایراد الامثلة وکلمة فی
فی قوله فی جمیع مسائلها بمعنی اللام ودون المعنی بهنا علی الاختصاص من قبیل قبل یقرس لاهل
الظرفیة تامل والمسائل جمع مسئلة او هی صیغة ظرف من باب سال یسال وهی فی اللغة حاجة
سوال ووقت سوال وفی الاصطلاح اسناد الامر الی الله سبحانه وتعالی او الی النبی علیه السلام
او الی رای المجتهدین علی الانفراد او بطریق الاجتماع تامل وان شئت الاطلاع علیها فانظرها
الی کتب الفقه انتهی **فان قیل** الضمیر فی مسائلها راجع الی المختصر وهو مذکر والضمیر

مؤنث علم بوجه المطابقة بین الضمیر ومعاده وهو شرط فی ضمیر الغائب دون المخاطب والمتکلم وجیب عنه بالضمیر راجع
الی المختصر باعتباره الکافیة یعنی ان مسائل هذا المختصر کمسائل الکافیة فیکون المختصر کالکافیة والکافیة مؤنث
فان قیل الکافیة لیس بمؤنث بل هو مذکر لان التاء فیه لیست للتانیث بل هی للمبالغة کما تقرر وجیب عنه
ایضا کذلک لان وضعها للتانیث فلم یخرج عن معنی التانیث فی حالة المبالغة ایضا ولهذا لا یطلق علی
العدد لفظ علامة مع انه جمع ورد اخری للمبالغة لمشابهته التانیث فیه تامل کذا قال عبد الغفور او یجاب
عنه بان الضمیر راجع الی الکافیة لا الی المختصر لان مسائل المختصر ایضا لان اسناد الشیء الی مسائلها اسناد الشیء الی مسائل
ذلک الشیء تامل او یجاب عنه بان الضمیر راجع الی المختصر باعتبار الرسالة انتهی **قوله** من غیر تعرض الی
الادلة والعلل الجار والمجرور متعلق بقوله مع ایراد الامثلة ثم التعرض والاعتراض بمعنی واحد وهو الاقدام
علی الشیء والاحتراز والاعراض ایضا بمعنی واحد وهو الرجوع عن الشیء فالمعنی کما ذکر ای من غیر اقدام به
للادلة والعلل والادلة جمع دلیل والدلیل فی اللغة ما یتبین وفی الاصطلاح ما یلزم من العلم به العلم
بشیء آخر فیکون الدلیل من قبیل المشی المفرد عند المحققین وعند المنطقیین هو قول ترکب من قضیتین
یفید العلم علی المطلوب والعلل جمع علة والعلة فی اللغة هی المؤثر وفی الاصطلاح ما یتوقف علیه
وجود الشیء ای المعلول او توقف وجود المعلول علیه فالمراد بهنا من الدلیل هو عند المحکمین
قوله لئلا یتشوش ذهن المبتدی التشوش پریشان شدن والتکن فی اللغة الوهم وفی الاصطلاح
قوة موجودة فی جبان الانسان تنقش فیها المعنی المتبدی فی اللغة اعلاه گمنده وفی الاصطلاح هو الذی
شرع فی الخبز لاداء شیء مع قصد تحصیل باقی الاخبار وهو علی نوعین طبعی واکتسابی والمراد بهنا الطبعی هو الذی
یکتسب المسائل بکمه وهمه والاکتسابی هو الذی یکتسب المسائل من الغیر کالاستفادة والمراد بهنا الاکتسابی لا
طبعی تامل **قوله** ذهن المبتدی اما منصوب علی انه مفعول لیتشوش وفاعله ضمیر راجع الی الادلة
والعلل بطریق الانفراد او مرفوع علی انه مفعول ما لم یسم فاعله یتشوش مضاف الی المبتدی اضافة معنویة
والمعنی من غیر تعرض للادلة والعلل لئلا یتشوش ذهن المبتدی الاکتسابی بحضور ذهن المبتدی الاکتسابی فی
هذا المقام **قوله** عن فهم المسائل وذلک لانه لو اشتغل بالمسئلة ثم بالمثال ثم بالدلیل والعلة یتشوش
ذهنه عن فهم نفس المسئلة لان ذهن المبتدی الاکتسابی قاصر لا یسع مجموع هذه الامور الثلاثة لانعدام العلم
فیها ای علی الدلیل والعلة والالف واللام فی المسائل عوض عن المضاف الیه ای
مسائل المختصر **قوله** وسمیته ای هذا المختصر بهدایة النحو والهاء زائدة لان باب سمی یسمی متعد بنفسه
الی المفعولین احدهما الضمیر المتصل وثانیهما الهدایة وزیدت غیر قیاسیة او انها قد تکون فی حیز النفی

ضمیر راجع الی الکافیة
ضمیر راجع الی المسائل
ضمیر راجع الی المختصر

والاستعلام وبهما يميز الملك محمان المبارزة في قوله اعلم ان العبد متى كما هو عبارة عن معرفة فاطلب بناك فيكون الهداية مفعول الثاني المضافة الى النحو اضافة معنوية وفي الاضافة الى النحو تهان احدهما ان يكون من باب اضافة المصدر الى المفعول فيه والفاعل والمفعول به كلاهما محذوف فان تقديره بهداية المبتدي في النحو كما يدل على هذا المعنى **قوله** رجاء ان يهدي الله تعالى به للطالبين اي للمبتدئين فقوله للطالبين مفعول لقوله ان يهدي الله تعالى وثانيهما ان يكون من باب اضافة المصدر الى المفعول والفاعل محذوف باقامة النحو مقام من يستحق الهداية مجازا بالاستعارة فيه كان النحو مجهولة الطريق فهذه المختصر يكون هاديا لاي النحو كانه يسلك النحوي على طريقه **قوله** رجاء ان يهدي الله تعالى به مفعول له لقوله وسميته بداية النحو كان دفعا لوهم المتعاد من التسمية السابقة ان الهداية صارت صفة للمختصر والامر بخلافه فان الهداية صفة الله تعالى حقيقة لان الهادي هو الله تعالى حقيقة فدفعه بقوله وجاء الى آخره يعني ان هذه التسمية باعتبار السببية يعني ان الهادي هو الله سبحانه لكن رجوان يهدي الله تعالى للطالبين بسبب هذا المختصر ثم الهداية في اللغة بمعنى وفي الاصطلاح هي الدلالة الموصلة الى المطلوب عند اهل السنة وجماعة فالايصال في الهداية الى المطلوب شرط عندهم واما عند غيرهم فهي الدلالة على ما يوصل الى المطلوب كالطريقة ونحوه فالايصال ليس بشرط عند غيره كما في الرسالة البرهانية الحاشية الجاوي في علم المنطق فان شئت الاطلاع عليه فانصرف اليه والا عند جانب اهل السنة الى غيره في قوله تعالى وانا ثمود فهديناهم استحبوا العمى على الهدى على ان الله تعالى هدى الى ثمود والمصلوا الى شرف السلام فعلم ان الايصال ليس بشرط فيه فاجيب عنه بان هذه الاية متاولة تقديره واما ثمود فدللناهم بسبب الهداية بكارسال الرسل انزال الصحائف والكتب عليهم لانفس الهداية كما ذكره السيد شريف في رسالة المنطق على رسالة ايساغوجي تامل **قوله** وتثليثه اي هذا المختصر على مقدمة وثلثة اقسام **قوله** على مقدمة اي من مقدمة فكلمة على ههنا بمعنى من التبعية لا على الاستعلاء لان الاستعلاء يستلزم التغاير بين المستعلي والمستعلى عليه ولا تغاير بين المختصر وبين مقدمة وثلاثة اقسام بل يكون المختصر نفس ذلك الامور هذه اشارة الى احراز المختصر والاشارة الى احراز الكتاب من المستحبات وقيل من الواجبات بناء على ما قيل لابد للمصنف من الامور السبعة ثلاثة منها واجبة وارجحة منها البسملة والثالثة الواجبة منها البسملة والحمدلة والصلوة والالة العلة فالاول اسم المصنف اسم الكتاب وتعيين مرتبة واحراز الكتاب **قوله** على ثلثة اقسام وهي قسم الاسم وقسم الفعل وقسم الحرف وفي بعض النسخ وخاتمة وهذا ظاهر سهو من الناسخ وان خاتمة الكتاب لم يوجد في احراز تامل والترتيب لغة وشرعا ما هو سابقا فلا نعيده **قوله** توفيق الملك العزيز العلام والمكان التاليف والتصنيف من الامور العظام وحل

استعان المصنف ببنده فقال وربتبته توفيق الملك الى آخره او اشارة الى معنى النفس ره لان طلقه رتبة صيغة المتكلم وفي نسبة الفعل الى نفسه ونسبة الفعل الى النفس ليس من المضمر جز فلهذا قال وربتبه آه ثم التوفيق في اللغة دست دادن كسي را در كاري وفي الاصطلاح وجعل اسباب بده موافقة لما هو الخير في حقه الملك بادشاه العزيز ارجمندي الغالب العلام بسيار دان وانما ر هذه الاسماء لانها اعظم الصفات وانما اختار ثلثة اسماء لان الله تعالى وتر ويحب الوتر وانما اختار الثلثة ان الوحدة والخمسة ايضا وتر عما يقوله عليه السلام خير الامور اوسطها تامل **قوله** اما المقدمة اي الله كورة ي المبادي استعارة من مقدمة الجيش لعلاقة التشبيه بينهما في كون كل واحد منهما موقوف عليه ثم المقدمة المبادي كلاهما بمعنى واحد لغة وشرعا لا بينهما في اللغة اول ركوبند وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشروع العلم فان قيل فعلى هذا يلزم ظرفية الشي للنفس وهو محال **فاجيب** عنه ان المراد من المقدمة المعاني توقف عليه والمبادي الالفاظ فلا يلزم ظرفية الشي للنفس اذ تقديره هذا واما المعاني ففي الالفاظ ان المراد من المقدمة الالفاظ والمبادي المعاني وكلمة في بمعنى اللام تقديره واما الالفاظ فللمعاني على كما بين مقدمتين لا يلزم ظرفية الشي للنفس تامل ثم المراد من مقدمة الكتاب بينها تعريف النحو وغرضه وموضوعه وانما صار التعريف موقوفا عليه لانه اذا لم يعلم تعريف الشي لكان طالبا لشي مجهول وهو وجود واذا لم يعلم بالغرض فيكون عبثا والعبث حرام واذا لم يعلم بالموضوع لم يتميز علما بالشرع من غيرها شرع لان تمايز العلم من العلم لا يكون الا بحسب الموضوعات **قوله** التي يجب تقديمها كلمة موصولة والعائد الضمير المستتر بعائد الموصول صلتها والجمع صفة المبادي والمراد بالوجوب اللزوم **قوله** لتوقف الشارع عليها اي على ذلك المقدمة والمبادي **قوله** فيها اي في تلك المقدمة والمبادي فصول ثلثة فان قيل كلمة في ههنا ليس في محلها لان الفصول ليس من المقدمة فيلزم ظرفية الشي للنفس لانها في المقدمة والمقدمة ليست للشي آخر حتى لا يلزم منه ظرفية الشي **فاجيب** عنه بان الاول **قوله** فيها بقوله فهي فصول ثلثة فهو لدفع الاشكال صلا **قوله** الفصل الاول من الفصول الثلاثة هو جزء من اجزاء المقدمة في تعريف النحو هو علم مشتمل باصول التي يعرف بها احوال ذلك اصول احوال اجزاء الكلم الثلاث من حيث الاعراب والبناء **قوله** علم اصول جنس يشتمل المقصود وغيره **قوله** اليعرف بها احوال فصل يخرج بها ما يعرف بها ذات الكلمة كعلم الصرف او ما يعرف بها معاني الكلمة كالمنطق **قوله** من اجزاء كلم الثلث فصل اخر يخرج بها ما يعرف بها احوال الاول والوسط كعلم اللغة وما يعرف بها احوال الطرفين علم اللغة من حيث الصلابة الاعراب **قوله** من حيث الاعراب والبناء فصل اخر يخرج بها ما يعرف بها

احوال كلمة الثلث لان حيثما الاعراب والبناء بل من حيث موافقة القافية وغيرها كعلم العروض والقوافي **قوله** كيفية التركيب لبعضها مع بعض فضل اخرى يخرج بها ما يعرف بها كيفية المفردات كعلم الهيئة والاسطرلاب والهندسة والحساب انتهى قال قيل العلم في اللغة الدراية وفي الاصطلاح حصول صورة الشيء في العقل وحصول صورة الشيء في العقل امر ذهني والنحو عبارة عن القواعد الملفوظة المكتوبة فما وجه صحة اطلاق لفظ العلم عليها **وأجيب** عنه بان اطلاق لفظ العلم جارت على ثلثة معان كان احدها ما ذكر وثانيها على القواعد المكتوبة الملفوظة وثالثها على المنقولة من المجتهدين فالعلم ههنا بمعنى الاخيرين دون الاول تامل وان تحمل كثير من المبتدئين يقرؤن النحو ولم يعرفوا احوال واخر الكلم الثلث **وأجيب** عنه بان التعريف مؤول بحذف المضاف تقديره بمعرفة احوال واخر الكلم الثلث بالجر والنون والعبور عليها ولا شك ان المستحضر يعرف بها احوال واخر كلم الثلث **قوله** اصول ما ظرف لغو لعلم والاصول جمع مستقر كما اشرنا اليه من قبل **قوله** ليعرف الخ جملة فعلية عقيب الاصول والاحوال مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ليعرف اذ كان مجهولا واما منصوب ان كان معلوما وضمير يعرف ضمير غائب راجع الى القارئ او المبتدئ الذي يعلم من سياق الكلام فكانه قيل كي يعرف القارئ او المبتدئ الاحوال مضافة الى الاواخر اضافة معنوية مضاف الى الكلم الموصوف بالثلث قال قيل الكلم في الحقيقة تميز الثلثة واستعمال الثلثة وما فوقه على خلاف القياس على التمييز المذكر يوثث فينبغي ان يقال الكلم الثلثة دون الثلث **وأجيب** عنه بانه كذلك الا ان هذا التركيب خرجت من باب التمييز ظاهرا ونقلت الى باب الصفة والموصوف فالملائقة شرط بينهما وتركت حال الاول **قوله** كيفية امر مرفوع او منصوب على الوجهين المذكورين في الاحوال لكونه معطوفا على قوله احوال واخر كلم الثلاث انتهى **قوله** الفصل الثاني من الفصول الثلثة هو جزء من اجزاء المقدمة في الغرض والغرض هذا من النحو صيانة ذهن المبتدي عن خطاء اللفظي في كلام العرب قال قيل صيانة ذهن المبتدي من خطاء اللفظي خطاء لان الذهن ليس بلافظ على الالفاظ بالتلفظ انما يحصل من اللسان فلو قال صيانة لسان المبتدي عن الخطاء اللفظي لكان هو اما **أجيب** عنه بان الملفوظ في الحقيقة هو الذهن واللسان ترجمة له فصيانة الحقيقة صيانة الفرع اليها او يجاب عنه بان قوله صيانة ذهن المبتدي على حذف المضاف تقديره صيانة لسان الذهن وبين الذهن واللسان بون بين **قوله** صيانة ذهن خبر مبتدا محذوف مضاف الى ما بعده اضافة المصدر الى الفاعل هذا الخمس **وقوله** عن خطاء اللفظي بالفصل يخرج به ما به صيانة الذهن عن خطاء المعنوي كعلم المنطق فان صيانة الذهن عن خطاء المعنوي لا يكون بالجزئيات بل يكون في علم المعاني وانما صار موقوفا عليها انه لو لم يعلم

موضعه لكان طلبه عبثا ولانه لو لم يعلم غرض الشيء لا يكون في طلب ذلك الشيء حظ للفاعل اي الشارع **قوله** الفصل الثالث من الفصول الثلثة وهو جزء من اجزاء المقدمة في موضوع النحو وموضوعه الكلمة والكلام انما صار الكلمة والكلام وهو موضوعي علم النحو لانه يبحث في علم النحو عن احوالها الذاتية وكل ما يبحث عن احوال الذاتية فهو موضوع فالكلمة والكلام موضوعي علم النحو **فان قيل** موضوع العلم لا يكون الا واحدا لان وحدة العلم ووحدة الموضوع يستلزم وحدة العلم فيفهم منهما ان علم النحو علمين لا علم واحد **وأجيب** عنه بان الوحدة على وجهين لفظي ومعنوي كالبياض والسواد والقعود والقيام فقط كما عدد وجالس فانها اسماء لمسمى واحد لفظا ومعنى وهذا من قبيل الثاني لان الكلمة والكلام وان كانا من حيث اللفظ اثنين لكن في الحقيقة امر واحد لان المراد منهما اللفظ الموضوع لمعنى فانه موضوع في الحقيقة لفظ الموضوع لا الموضوع فان **قيل** لما كانا موضوعين لعلم النحو فما الوجه في جمع الكلمة على علائم **أجيب** عنه بان الكلمة وحدة جزء من الكلام مدلولها لفظ ومعنى اما لفظ فهو مثلا جزء من قوله زيد قائم واما معنى فان معنى مجموع قوله زيد قائم حيوان ناطق مع قيد التشخص فان له القيام وتلك لفظ زيد حيوان ناطق مع قيد التشخص فقط فلو كان ان يراد بالمعنى المعنى الناقص من الاول فانه اذا كانت الكلمة جزء الكلام فلا فائدة في جمعه على الكل **قوله** الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد **قوله** لفظ جنس يشمل الموضوعات والمهملات **قوله** وضع لمعنى فصل يخرج بها المهملات وما وضع لغرض التركيب كحروف الهجاء نحو الف باتا جاما الى آخره وما وضع لغاية الاعراب كالحركات والحروف الاعرابية **قوله** مفرد فصل اخرى يخرج به ما وضع لمعنى المركب المنتهي اعلم ان الكلمة والكلام لما يشتقان من الكلم ولما يشتق منه بل اي كلمات يراد اسمها موضوعة بنفسها عند البعض للعدم وجود المناسبة بينها معنى بل كان لفظا وهي لا تكتفي في الاشتقاق لان المناسبة في اللفظ والمعنى معا ثم بقي الاشتقاق وهما مشتقان من الكلم عند الجمهور لوجود المناسبة بينهما فان بعض تاثيرات معانيهما في النفوس كالجرح في حصول الالم وبعض الشعراء عن ذلك فان تاثيرات العين الجرح حيث قال جراحة السنان لها التيام ✦ ولا التيام لما جرح اللسان ✦ وكقوله جبر جراحة السنان ✦ ولا جبر جراحة اللسان ✦ **فان قيل** ان تاثيرات خارجة عن المعنى فلم يوجد المناسبة المعنوية **واجيب** عنه بان المناسبة المعنوية لم من ان تكون في المعنى المطابقي او الالتزامي او التضمني فان تاثيرات من معنى الالتزامي انتهى ثم الكلم بكسر اللام جنس لا جمع عند الجمهور بل المفرد

عليه بخلاف قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فان الطيب صفة الكلم المحمول عليه فلو كان الكلم جمعا
كان صفته جمعا ايضا فينبغي ان يقال طيبات لان المطابقة مشترط بين الصفة والموصوف واليس
استعماله في موضع المفرد نحو قوله تميز الكلمات نحو قرات احد عشر كلما فان تميز المركبات لا
يكون الا مفردا فلو كان جمعا لما وقع تميزه وايضا جاءت تصغيرها على كليمة دون الرد الى اصله
وعدم الاستراد وطريقة الجنس وجمع عند البعض لعدم العلاقة في الاستعمال على الوحدة والاثنين
بل على الكثرة فصاعدا واما قوله تعالى الكلم الطيب شئون بحسب الكلم فالموصوف محذوف
وهو مفرد وانما قال شئون بعض لان كل كلمة لا تصعد الى محل الايجابية بل بعضها هو مرادو قيل
الكلمة السيئة واما وقوعه تميزا عن المركبات كالمسلم وقوعه كذلك بل وان كان جمعا فكان
متبلسا بنار الوحدة نحو قرات احد عشر كلمة فالافراد حاصلة من التاء والمانع دون التاء
جمع واما تصغيرها بالرد فممنوع لان تصغيرها ثابت مع رد الكلم الى كلمة ثم صار كلمة كلمة
انتهى والجواب عن جانب الجمهور ان التاويل صرف العبارة من ظاهر المعنى الى غيرها خلاف الحق
بغير ضرورة ودعية اليه ولا ضرورة ههنا تامل واما عدم العلاقة على الوحدة والاثنين
فلا يكون الا في الاستعمال لا في الوضع والمراد الوضع لانه يحصل دون الاستعمال لان
الاستعمال عارض على الوضع فلا اعتبار له واما الجواب عن المنع فانه تحكم لا تحكيم والتحكم لا يصغى
بقبول انتهى فان قيل في قوله الكلمة اجتماع نقيضين وذا لا يجوز وذلك لان الكلمة وضعت
مبتدا او محدودا فالمبتدائية يقتضي التعريف والمحدودية يقتضي التنكير لحصول التعريف
بالمحدودية والا لصار المحدود ضائعا وكذا اجتماع النقيضين في جانب الخبر ايضا ثابت لان
اللفظ خبر وحد فالخبرية يقتضي التنكير دون التعريف لان امكان اصل الخبر و
كون الحد يقتضي التعريف واجيب عنه بانه لا تناقض في جانب المبتدا ولا في جانب
الخبر لاختلاف الجهة لان الكلمة معرفة من جهة ونكرة من جهة اخرى فاذا اختلف الجهات
ارتفع التناقض تامل وهذا الجواب جواب عن التناقض في الخبر ايضا فان قيل اللام
في الكلمة لا يخلو اما ان يكون زائدة او غير زائدة لا سبيل الى الاول اذ لا زائد منها لانه ان كان
زائدة فبقي المبتدا نكرة وان كان غير زائدة لزم فيه اجتماع التعريفين وذا لا يجوز فاجيب
عنه بان اجتماع التعريفين ليس ممنوعا مطلقا بل اذا كان من جنس واحد وههنا من جنسين
لان التعريف باللام عارضي لها لان اللام عارضية والتعريف بالحد حقيقي لانه حقيقة لها فاللام

من زائدة ان يكون للتعريف ههنا والاشكال فيه فان قيل الاشكال باق لان
الالف واللام اجنسي او غيره كلها شيرا الى حقيقة الشي فيكون التعريف باللام ايضا حقيقيا فلنا
الامر كذلك الان الاشارة الى حقيقة الشي بالالف واللام اجمالي وبالحد تفصيلي فبين الاجمال
والتفصيل افتراق تامل علم ان الالف واللام على قسمين الجنسي وحرفي فالاسمي ما دخل اسم
الفاعل والمفعول تفاؤلا وفي الصفة المشبهة على الاختلاف لانه مؤول بكلمة الذي للمذكر و
بكلمة التي للمؤنث والذي والتي من الموصولات والموصولات قسم من الاسم فهذا الانتهار صار
اسميا واما في الصفة المشبهة فذهب بعضهم الى انه موصولي ايضا حملا على اسم الفاعل ولنا بينهما
وذهب بعضهم الى انه حرفي لان المعنى يدل على الثبوت دون الحدوث فلم تثبت فيه معنى الفعلية
ثم الحرفي على ثلاثين زايدة وغير زائدة فالزائدة ما لا تغيير معناها بسقوطه كما في مقولة علي
كرم الله وجهه حيث قال الفقر احق على اللئيم التيمي فحذفت ثم حذفت لا التيمي فاللام في على
اللئيم زائدة على تقدير كون التيمي صفة اللئيم لان الكلمة لا تقع صفة المعرفة لان الكلمة من
حيث هي هي قطع النظر عن الخارج في قوة النكرة فاذا كان كذلك فلا يصلح صفة المعرفة
واما اذا اعتبرت بكلمة حالا عنه فاللام للتعريف لا زائدة شرط كون ذي الحال معرفة وانحال
نكرة كما مر انما تاول الزائدة كما في قوله تعالى واليوم الآخر على تقدير الاضافة بناء
على ان المضاف يجيب بتجريده عن اللام والتنوين وما يقوم مقامه واما اذا كان من باب
الصفة والموصوف فلا يكون زايدة بل للتعريف ايضا لان المطابقة بين الصفة والموصوف
شرط في التعريف والتنكير فمثال الزائدة كما في قولهم الجم والصعق واشرا حالة العالمين
والى على تقدير العلم فلا يكون زائدة بل للتعريف ايضا ويجوز اتيان امثال هو
المحتمل للمعين والمعاني المثل به وجوه من الوجوه بناء على ان المماثلة في المثال ليس بد من
تامل انه يكون المثال لا يضاح المثل به فقط وهو كاف على اي جهة كان اعني كان المثال
محتملا او غير محتمل بعد الزايد على ما عين لازم للكلمة او غير لازم لها فالازم على ضربين
عرضي وغير عرضي فالزايد اللازم العرضي كما في الكلمة فانه لازم لها حالة التعيينية وعرضي
لانها عرضت عن الحرف المحذوف واما الزايد اللازم غير العرضي كما في الجم والصعق واشرا فانه
واللام والزايد اللازم غير العرضي كما في الجم والصعق واشرا فانه لازم لها حالة التعيينية
واما كونه زايدة لان التعريف حاصل بالعلمية لا باللام واما كونه غير عرضي فلانه لم يعرض

عن الشيء وكذلك غير لازم على نوعين عوضي وغير عوضي فالعوضي الغير اللازم كما في
يا بن انيس اصله اناس حذفت الهمزة وعوض عنها الالف واللام وغير اللازم لعدم لاقة
التعليق اليها وزايدة لو قوعه بعد حرف النداء المستلزم للتعريف ايضا واما غير العوضي
كما في قوله يا غلامان للذان لم يقرآ ما كان ما شبان سنرا ما كونه زايدة فلو قوعه
بعد حرف النداء المستلزم للتعريف ايضا واما كونه غير عوضي فلانه لم يعوض عن شيء واما كونه
غير لازم فلعدم عروض العلمية له انسبي هو الاقسام كلها للزايد واما غير الزايد فهو على
اربعة اقسام جنسي واستغراقي وعهدي خارجي وعهدي ذهني اما الجنسي هو الذي يشير به
الى حقيقة الشيء فقط مع قطع النظر الى فرد من الافراد نحو الرجل خير من المراة فان اللام فيه
جنسي لانه يشير به الى حقيقة الرجل فقط لا الى افراده وهو مذكر من بني آدم تجاوز من حد الصغر
الى حد الكبر لانه ان لحظ به الافراد فلا يخلوا اما ان يلاحظ جميع الافراد كما في الاستغراقي او واحد
منها معين في الخارج كما في الخارجي او معين في الذهن كما في الذهني على السبيل البدل الى كل واحد منها لانه ان اشير به
الى جميع الافراد لكان تكذيب في الواقع لان كثيرا من افراد النساء خير من افراد الرجال كالزانية
البصرية والمذبذبة وغيرهما وان اشير به الى واحد المعلوم في الخارج فلانه لا يناسب المقام وان
اشير به الى واحد المعلوم في الذهن فلا يصح حمل الخبر عليه لان المحكوم عليه صار مجهولا لان التعريف
بعهد الذهني في قوة التنكير وانما سمي الجنسي جنسيا لانه يشير به الى حقيقة الشيء وهي جنس
باعتبار الشارع اليه سمي جنسيا انتهى واما الاستغراقي فهو الذي يشير به الى حقيقة الشيء مع ملاحظة
جميع الافراد نحو **قوله** تعالى ان الانسان لفي خسر فان اللام فيه للاستغراق فانه يشير به
الى حقيقة الانسان وهو حيوان ناطق مع ملاحظة جميع الافراد بقرينة الاستثناء وهو **قوله**
تعالى الذين امنوا وعملوا الصالحات لان الاستثناء لا يكون الا من الكل فان **قيل**
هم لا يجوز ان يكون جنسيا او خارجيا او ذهنيا **اجيب** عنه بانه لا سبيل الى كل واحد منها
لانه لو كان جنسيا فالجنس ان لا يحمل عليه لانه لا يعبر عن الحقيقة والحالة بدون الاشخاص
وبان في الجنسي الحقيقة بلحاظ فقط ولو كان خارجيا فالاستثناء باطل عنه لان الخارجي يقتضي
كون الشيء معينا ومعلوما والمستثنى وهو قوله الا الذين مجهول لا يلزم من استثناء المجهول عن المعلوم
جوازه بالبدل والذهني ايضا باطل لانه صار حينئذ اسم النكرة لانك قد عرفت ان الذهني الا يشكل
لا يكون الا من امر متعدد ولا تعدد في الخارجي ولا في الذهني تامل وانما سمي الاستغراقي

الاستغراقي لاحاطته وفيه احاطة جميع الافراد بخلاف الجنسي وانما الخارجي فهو الذي
اشير به الى حقيقة الشيء ايضا مع ملاحظة فرد معين معلوم بين المتكلم والمخاطب في الخارج
قوله تعالى فعصى فرعون الرسول فانه يشير به الى حقيقة الرسول وهو مستفاده
من مع ملاحظة فرد الذي هو معلوم بين المتكلم وهو سبحانه تعالى وبين المخاطب الذي هو
موسى عليه السلام في الخارج وهو موسى عليه السلام لا غير لانه اذا فرض الجنسي فالعصيان
منه او عصيان الفرعون لظاهر الفرد دون الحقيقة واذا فرض الاستغراقي وهو باطل اذ هو
يقتضي ملاحظة الافراد ولا يكون عصيان الفرعون من جميع افراد الرسول اذ ليس في زمان الفرعون
جميع الرسل حتى يكون عصيانه عنهم او فرض انه كان فهو ايضا باطل لان عصيان الفرعون
معلوم في القصص مع موسى عليه السلام لا في الذهن تامل واما الذهني فهو الذي يشير به الى
حقيقة الشيء ايضا مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن المتكلم فقط ولهذا يحكم النحاة بتعيينه
بالتنكير نحو قوله تعالى حكاية عن حال يعقوب عليه السلام اني اخاف ان ياكله الذئب فانه يشير
الى حقيقة الذئب وهو حيوان مفترس مع ملاحظة فرد معلوم في ذهن يعقوب عليه السلام
وانما اذا فرض الجنسي فانا اكل ما يا كله الا كل لا شخاص لا لحقيقة لانها معنى لا يصلح
ان يكون تامل واذا فرض الاستغراقي فهو ايضا باطل لعدم اجتماع اذ بت الدنيا على كل
واحد من يعقوب عليه السلام ولو فرض الخارجي فهو اياه باطل لانه لا قدرة لشيء من اشرار الدنيا ان
يكون رسولا وانما يسمى ذهنيا لانه يشير به الى امر ذهني كما ان الخارجي يشير به الى امر خارجي
انتهى خارجيا انتهى فاذا عرفت هذه الاقسام الاربعة فاعرف ان الجنسي تضاد مع علامة
الوحدة فقط ومع التعريف ايضا تامل والاستغراقي تضاد مع علامة الوحدة ايضا مع
التعريف ايضا والخارجي يقتضي ذكره سابقا قبله وانه ينافي تضاد للمعرفة فعليك بمعرفة اللام
وتامل الكلمة بالتفكر فانها قسم مهم وباقي وجوه لا يصح تدبر وتامل هذا خلاصة ما حررنا ناقلا عن غاية
التحقيق وباقي الكلام فيه فاطلب هناك فان **قيل** نظرا الى هذه المذكورات كلها
يحصل لانه ان اريد بها لم يكن بد قوله هم الفاعل وهم المفعول وان اريد الزايد فيلزم
ان يحصل بعد النكرة وان اريد اقسام غير زايدة فهو ايضا باطل لوجود تضاد كلواحد منها
مع كلها لا يكون **واجيب** عنه بانه يمكن ان يكون جنسيا ولا منافاة بينه وبين الشار
وحدة لوجوه الاول فان الوحدة على اربعة اقسام وحدة جنسية ونوعية وشخصية

وغيرية فالمنافات بين الجنسية والغيرية لا بين الجنسية والباقية تامل وانما الباء
ههنا خرجت عن معنى الوحدة بل للتاءيث لفظ وتجريد الالفاظ عن بعض المعاني اذا تعذر
الكل ١٢ اجب كما في قوله تعالى وسوف يغنيكم الله من فضله وفي قوله تعالى سبحان الذي اسرى
بعبده ليلا فالجنسية والتاءيث الضمني غير شائعان اولا لانه لا منافات بين الجنس و
الاتصاف الجنس بالواحد والواحد بالجنس كما يقال الرجل الجنس برجل صفته وذلك لان
الكلية لمفهوم واحد كانت مفردة كلمن حيث المفهوم جنس فلا منافات بينهما
الا التاءيث ان اثر فيه الجنسية او حكايته للمعنى الوحدة تامل ويمكن ان يكون الاستغراق
من آثار الوحدة في الاستغراقية ايضا فان الجنسية لا بد ان يكون آثارها ليست للوحدة الفردية
الوحدة الجنسية والنوعية والا ان آثار خرجت عن معنى الوحدة او يكون القادر بمنزلة
حكاية وذا لا يخرج عن التعريف لان الاستغراق على تعيين افراد ما وهو
حكم الكل احد من الافراد نحو كل ما وجد في الدار فهو لك وكل انسان كاتب وجميع ما هو
وجب الجمع لا لفرد من الافراد نحو قوله كل شعرة تثمر تمرا بحرا وكل علة يأكل الاسد فانه
لا يستغرق بهما بل يستغرق فردي لا مجموعي والاستغراق الفردي لا ينافي التعريف لان
الفرد عبارة عن احد الوحد والتعريف انما يكون للشيء الواحد فان قيل لا منافاة
لا منافات بينهما بل المنافاة انما تكون لو كان اطلاق الفرد على الحقيقة والاطلاق بحقيقة
على الفرد والمقصود من التعريف الحقيقة فاجيب بان المنافاة انما يكون في الحقيقة
المقصودة للافادي وههنا اعتباري ذكره للتعريف وانما لم يكن هذا التعريف فقد بالا
نظر انحاه من ولى الامر الى اجراء الشيء وفرادته لا الى التعريف فان قيل
التعسف لا يصرف عن ظاهر الحال الغير ظاهر فالاولى ان يكون للجنس تامل ويمكن ان يكون
عام جي باراده الكل المستعمل على سنة الخاصة التعريفية المتقدم وذكر مرارا ان قيد
الشرط بل لعلم عليه شرط ثانيه والوظيفة على القرائن كما يقال نجح الامير من غلبة
فان اللام خارجي لوجود العهدية عليه وهو خلو ذلك السبك عن امير آخر وههنا ليس الا
الجنسية بقرينة الكتاب والجنس عنه ويمكن ان يكون ههنا اشارة تخصيص للكلمة لفظ
المتكلم فالكلمة وانكانت اسم جنس وان صارت كثرة لكنها مختصة بالمتكلم
مبتدا اول به الجملة في محالة الجنس فان شئت الاطلاع عليه فالتفت اليه هو

لفظ جنس يشمل المفصول وغيره من الموضوعات والمحمولات والمفردات والمركبات الدوال الاربع
وهي الخطوط والنصب والاشارة والعقود وانما غير لفظ فيخرج به الدوال الاربع كما مر وكذا الخ
بنقوش الهندسة نحو ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ الى غير ذلك وما وضع لمراتب العدد و
كذا النقوش في التحيفة نحو ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ الى غير ذلك
لانها مما لا يتلفظ بها انتهى ثم اللفظ في اللغة المرمى سواء كان من ذوي العقول نحو كلمت البئر
والطلت الفراة اي رميتها اعم من غيره في المعقول نحو لفظ البحر العقيق وفي الاصطلاح يتلفظ
به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا فان قيل ما التعريف
المذكور لا يكون بسيطا تامل قلنا الالف واللام وما يتلفظ به النطق واللفظ الصورة الممتنعة فاندفع
قال قيل لفظ الانسان لا يكون الا للانسان فينبغي ان يكون اللسان لفظا قلنا اللام في
قوله بالحقيقة ليكون المعنى ما يتلفظ الانسان او يكون اللام بمعنى على فيكون المعنى ما يتلفظ عليه
الانسان ولا شك ان التلفظ ليس على اللسان بل اللسان على شيء آخر فيكون اللسان
آلة التلفظ فان قيل يقتضي الانسان يجيء كلمات الله تعالى وكذا الكلمات الملائكة وكلمات ربي
اجيب عنه بان كلما يتلفظ به الانسان الكلمات الله تعالى وظاهر واما كلام الملائكة مثل ما قال
جبرئيل عليه السلام في مدح الامين ان في الجنة هذا من لبن ولعلي وحسين وتسع من ولد
الحسين فلما قال قبر حرب بمكان قفر ليس قرب قبر حرب قبر واما قوله
تعالى كلا انها كلمة هو قائلها فالكلام على ذي الحق ان قرئ كلما او قرئ كلما فليس من قوله الحق بل من
مقوله الانسان قال رجل في حالة غلبة الحرارة عليه فصار في ذلك الحال كما اخذ الحق يغلبه
عليه القوم فقال لهم تبا لكم الى آخره صرح به في حاشية شرح المطالع فاطلب هناك
فان قيل كلمات الله تعم القائمة بذاته خارجة عنه فلا يكون مما يتلفظ به الانسان
اجيب عنه بان التعريف منزل بقولنا ما يتلفظ به الانسان او من شانه ان يتلفظ به
فيتناوله مثل فيه فان قيل كلمات الله كيف يمكن ان يتلفظ به الانسان لان تلفظ المتكلم
تقطيع وحرف وصوت وتلفظ الانسان بها اجيب عنه بان هذا من تدقيق الكلام
لائق به حيث يسهل الشقة والحاجة فانا نعلم ان كلمات الله تعالى ما يتلفظ به الانسان
قال او لها قوله تعالى ذلك الكتاب والكتاب اسم لما كتب حروفا واصواتا وايضا قوله تعالى
لا يمسه الا المطهرون فاس فما يكون الا المحسوس اعلم ظاهرا وباطنا انتهى وايضا قوله تعالى

من القرآن والقرآن اسم لذلك النظم الكائن كلمات الله تعالى لم يكن مما يتلفظ به الانسان لما ظهر انه
بقوله فاقرأوا ما تيسر من القرآن لان الامر على المحال محال والرابع جواز الصلوة بها
فلو لم يكن تلفظ الانسان بها لما جاز الصلوة به لان جواز الصلوة لا يكون الا بالقرآن فان
قيل المحذوفات والمنويات كلاهما ليسا من قبيل ما يتلفظ بهما فما بال اللغات حيث
حكمتم بالاول لفظا حقيقيا وبالثاني حكميا **واجيب** عنه بان المحذوفات ترد الى
اصلها فيكون لها اصل فيتلفظ بها واما المنويات فلا يكون لها اصل ولم يوضع لها الفاظ و
انما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها من نحو هو بنت وهي وجبروا عليها احكام
لفظ الظاهر تامل فيهذا الاعتبار صار لفظا حكما انتهى **قوله** وضع في اللغة جعل الشيء
في خير الشيء آخر وفي الاصطلاح تخصيص الشيء بشيء بحيث متى اطلق واحس الشيء الاول فهم
منه الشيء الثاني فان صدق عليه هذا الحد هو اللفظ الموضوع والا فمهمل قائل وفيه بحث من
وجوه اما الاول فلانا نريد بالتخصيص اللفظ لتخصيص بالمعنى فخرج به الالفاظ المشتركة
لعدم تخصيصها بالمعنى الواحد بل يكون مترددة بين معانيها كالمضارع مترددة بين الحال
والاستقبال ولفظ العين مترددة بين معانيه وان اريد تخصيص المعنى باللفظ فخرج به الالفاظ
المترادفة كالقعود والجلوس فان المعنى مترددة بين الالفاظ **واجيب** عنه بان هذا
الفساد كلها في صيغة التخصيص فجعل صيغة التخصيص بصيغة الجعل ويقول به ونقول
جعل الشيء بالشيء والجعل اعم منهما تامل واما ثانيا فلان كلمة متى للعموم الاوقات فاذا
اطلق به وقتا فهم منه المعنى واذا اطلق به في وقت اخرى اطلاقا ثانيا او ثالثا الى ما
لا نهاية له فلا يكون وضعا لان الفهم لا يكون الا من الجعل ويكون هذا الفهم من الفهم وهو
تحصيل الحاصل **واجيب** عنه بان المراد من الفهم فهم جديد فلا يرد شبهة
تحصيل الحاصل واما ثالثا فلان كلمة متى للشرط فوجود شرط يستلزم لوجود المشروط
فيخرج به حروف المعاني كحروف الجر وغيره وكذا كثير من الاطلاقات كاطلاق القرآن وغيره
حيث لم نفهم منها المعاني بجرد الاطلاق وكذا اذا اطلق لفظ عين او اعمى عليه اومات في
حال الاطلاق فلم نفهم منه المعاني فينبغي ان يخرج عن حد الوضع **واجيب** عنه الاول
بان المراد من الاطلاق الاطلاق صحيحا اي كما يلائم اطلاق الحروف فلا نسلم فيتحقه لا يكون صحيحا
واما الجواب عن القرآن وغيره فلان المراد بالاطلاق مع العلم بالمعنى واما الجواب عن الميت

يكون والاغماء فلان المراد بالاطلاق اطلاق سالم عن المانع واما الجواب فلان كلمة او
للترديد فلا يناسب التعريف المقتضي للتعيين وهي للتشكيك فيهما منافات **واجيب** عنه بانه
غير مختص في الترديد بل يستعمل تارة للتنويع وههنا كذلك واما ثالثا فلم لا يجوز ان يقول متى اطلق
فهم منه قوله او حس **اجيب** عنه بان بنه العطف لشمول حد الوضع الالفاظ وغيرها
من الدوال الاربع واما سادسا فلانه كما ذكر قيد الحس ينبغي ان يذكر قيد السمع ايضا لان
الفهم كما يحصل من الاطلاق يحصل من السمع ايضا فينبغي ان يقال او سمع **واجيب**
عنه بان السمع مندرج في الاطلاق بناء على ان السامع كالقاري انتهى **قوله** المعنى
في اللغة هو المراد وفي الاصطلاح ما يقصد بشيء كلفظ زيد يقصد به حيوان ناطق مع التشخص
فان قيل المعنى اما صيغة ظرف او صيغة مصدر لا صحيح اخذ كلا وجه منهما في هذا
المقام لفساد المعنى **واجيب** عنه بان الظرف والمصدر اذا تعلقا في المعنى
حقيقي يؤلان بصيغة المفعول فيكون بمعنى المقصود لا بمعنى المقصد والقصد **فان قيل**
المعنى ماخوذ فالوضع فذكره بعد ذكره تكرار **واجيب** عنه بان ذكر المعنى بعد الوضع مبني
على تجريد الوضع من المعنى ويجاب بانه لا محذور فيه لان ذكر المعنى في الوضع ضمني وقته
صحيح فيجوز ذكره مكررا **فان قيل** قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الالفاظ الاخر فكيف
صح قوله المعنى ما يقصد **واجيب** عنه بان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا
ومعنى فان **قيل** قد وضع بعض الالفاظ المفردة بازاء بعض الالفاظ المركبة كلفظ الجملة
والخبر والصلة والجواب والجزاء فان كلا واحد منها يقصد لمعنى المركب **واجيب** عنه
بان ما يقصد منها لا يكون الا مفرد الدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى تامل **قوله** المعنى
مفرد ولا يدل جزء اللفظة على جزء المعنى والمعنى المركب بخلافه فهو اما مجرور على انه بدل
المعنى او منصوب على انه حال من المعنى او من ضميره وضع او مفعول به اي المعنى المقدرة او مرفوع
على انه خبر مبتدا محذوف او صفة الثاني للفظ فان **قيل** لا يصح كلو احد منها اما على تقدير
كونه صفة للمعنى فلانه يلزم تقديم الافراد والتركيب للمعنى قبل الوضع وليس كذلك
بل الافراد والتركيب انما هو بعد الوضع **واجيب** عنه بان الاضافة انما هو باعتبار ما
يؤول اليه والا على تقدير النصب اذا كان حالا عن المعنى فلان حال لا يكون الا من
الفاعل والمفعول به والمعنى ليس كذلك تامل **واجيب** عنه بان الجرور

في حكم المفعول به فان قيل الذي الحال اذا كان نكرة وجب تقديم الحال عليه فينبغي ان يقال مطردا المعنى واجيب عنه بان هذا التقديم اذا لم يكن ذي الحال مجرورا بالاضافة اذا كان مجرورا فلا يجوز تقييده بجوز عليه لان الحال تابع لذي الحال فتقديم المجرور على الجار ممنوع فالتابع اي تقديم تابع المجرور ممنوع على الجار بطريق الاولى فان قيل الحال لابد من ضمير الوضع لانه يشترط في باب الحال اتحاد الحال مع ذي الحال وجودا وزمانا والوضع يتقدم وجودا على الافراد والتركيب واجيب عنه بان اتحاد الزمان كما في الصحة الحالية تامل فان قيل لو كان حالا عن ضمير وضع لكان في جنسه وههنا وقع الفصل بينهما واجيب عنه بان الفصل بالاجنبي ممنوع لا بتعلقات الوضع قوله وهي منحصرة في ثلثة اقسام اسم وفعل وحرف لانها اما ان لا تدل اي ذلك الكلمة على معنى كالكاف في نفسها وهو الحرف او تدل وتقترن معناها باحد الازمنة الثلثة وهو الفعل او تدل ولم يقترن معناها به وهو الاسم ح فخال الكلمة لا يخلوا عن هذه الثلثة فلهذا انحصرت الكلمة في ثلثة اقسام وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يثبت من هذا الدليل انحصار الكلمة في ثلثة اقسام لانه ان اريد بالتقسيم الذي في الدليل فيقتضي ان يكون الكلمة على اربعة اقسام احدها ما يدل وثانيها ما لا يدل وثالثها ما يقترن وزايدها ما لا يقترن وان ازيد منهما فيقتضي ان يكون الكلمة على تسعين قسما واجيب عنه بان المراد كلا التقسيمان لكن التقسيم الاول من الكلمة والتقسيم الثاني الى الاقتران وعدم الاقتران من قسم تقسيم الاول ومعنى هذا انحصرت الكلمة في ثلثة اقسام ولا يخفى عليك ان النظر الاول انما يتوجه الى الدليل انحصر الكلمة التي في عبارة الكافية لانا هناك نقسمان لا الى دليل حصر الكلمة في هذه الثلثة فانه ليس ههنا تقسيمان واما النظر الثاني فيتوجه الى الكافية والمختصر اقول جميعا تامل واما الثاني فلان هذا انما يتم لو ارتبط بالانحصار لان الدلالة والاقتران كليهما مذكورين في حقيقة الكلمة لان حقيقة الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد واجيب عنه بان الدلالة والاقتران وان لم يكونا مذكورين في حقيقة الكلمة لفظا الا انهما مذكورين بتقدير لانه ذكر في حقيقة الكلمة صيغة الوضع والوضع يستلزم الدلالة والاقتران كذا في بعض الشروح الكافية وفي هذا الدليل نظر من وجه اخر ذكر في غاية التحقيق فاطلب هناك قوله فهذا الاسم اي حقيقة الاسم لان الحد

في اللغة المنع وفي الاصطلاح هو قول دال على حقيقة الشيء من غير زيادة ونقصان العلم ان التعريف في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يعرف به الشيء وهو على اقسام حدي وهو ما يوخذ فيه حقايق الشيء من غير زيادة ونقصان ورسمي وهو ما يوخذ فيه صفات الشيء كتعريف الانسان بالحيوان الناطق حدي وبكونه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع رسمي فاعلم ان تسميته بالحد ههنا ليست بمعنى الحقيقة بل بمعنى التعريف قوله كلمة قيل اي ولك الكلمة على ما كان في نفسها اي الكلمة غير مقترن باحد الازمنة الثلثة على الماضي والحال والاستقبال كرجل وعلم فان قيل كلمة في ههنا ليست في محله لعدم ظرفية الكلمة للمعنى اي تقتضي الظرفية تامل واجيب عنه بان الكلمة في بمعنى الباء اي فيها لكن المعاني في الكلمة في لانها دالة على معنى فيها من غير احتياج الى ضم كلمة اخرى فكانت بمثابة ذلك المعنى كالحاطة الظرف المظروف فلهذه العلاقة اتى بكلمة في كذا في عبد الغفور فان قيل ما فائدة قوله في نفسها زايدة لان الكلام تختص لان معنى في نفسها كونها مدلولا عليها فهو المعنى بعينه معنى قوله تدل على المعنى فيلزم التكرار تامل واجيب عنه بان الدلالة على المعنى على ضربين اما بنفسها او بغيرها فلما كانت دلالة المعنى متنوعة قيد بقوله في نفسها فان قيل هذا الحد ليس بجامع ولا مانع لخروج اسماء الافعال منها وكذا اسم الفاعل والمفعول ويدخل فيه نحو كان ويكن وعسى ونعم وما لم يسم فاعله ونحو ذلك فعل المضارع لانه يدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وهو مشترك بين ان الحال والاستقبال واجيب عنه بان المراد من الاقتران اقترانا وضعيا تخرج باقيده الاخيرة ما عدا عن الكلام واجيب عنه بان المراد من الاقتران اقترانا وضعيا تخرج باقيده الاخيرة ما عدا الفعل والحرف وايضا يدخل في حد الاسم اسماء الزمان كيوم وغد ونحن فان الزمان فيها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والا لزم اقتران الزمان بالزمان وهو محال وكذا لفظ الفعل والحرف والصوت والبيوت والارواح والقضي وغيرها مما يدل على الزمان بلفظه فان قيل اشكل بذا التعريف باسماء المعبرة بها من جهات الستة كفوق وتحت وكذا يمين وشمال وخلف وامام لانها تشاجها في الدلالة على المعنى الى ما اضيف اليه ولهذا لزم الاضافة فيهم وكذا لفظ اي واينة وكلا وبين وغيرها مما يكون لازم الاضافة فيكون مما دل على معنى في نفسها فكيف يصدق عليها قوله في نفسها واجيب عنه بان كلا واحد منها مستقل في الدلالة

على المعنى وضعا لكن جرت العادة في ذكر المضاف اليه معها فالاشتباه ربما هو للوضع لا
للعادة تامل وفيه كلام طويل لا يليق بهذا المختصر فاطلب في المطولات كذا في
غاية التحقيق اشفى لما فرغ من تعريف الاسم شرع في بعض خواصه ليتضح بها معرفة
الاسم غاية الايضاح لان الشيء اذا عرف من حيث الذاتيات والصفات كان
موضحا غاية الايضاح فالتعريف الاول كالحدي وذكر الخواص كالتعريف الرسمي
فقال وعلامة ان يصح الاخبار عنه وبه نحو زيد قايم اي لان يسند اليه فكونه مسندا اليه
من خواصه لان الفعل وضعت سند به فلو جعل مسند اليه لزم خلاف الوضع و
ذا لا يجوز بغير ضرورة اولان الفعل حدث والحدث عرض والاعراض قايم بغيرها
اي بالذاتيات دون الذوات قايم بالاوصاف فان قيل لم لم يقل هذا الحكم نحو
قوله اعجبني ان ضربت زيدا لانه جملة فعلية واجيب عنه بان هذا تاويل الاسم
تقديره اعجبني ضربك فان قيل قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا وقعت محكوما
عليه لان جملة امنوا قيلت مفعول ما لم يسم فاعله لقيل ومفعول ما لم يسم فاعله لا يكون الا
اسما وههنا جملة واجيب عنه بان قوله امنوا تاويل هذا اللفظ تقديره واذا
قيل لهم هذا اللفظ وهو الامر وعلى هذا القياس كل ما وقع الجملة موقع الاسم
تاويل وفي بعض النسخ وقع قوله وبه كما سهو من قلم الناسخ اي من تصرف الناسخين
الا ان يقال المراد بالاخبار عنه وبه في حالة واحدة نحو اعجبني قيام زيد فيصح
عبارة النسخة فلعل التمثيل نحو زيد قايم بايا تامل والله اعلم والاضافة نحو غلام زيد
وانما صار الاضافة من خواص الاسم لوجوه الاول لان الاضافة لا يكون الا للتعريف الحقيقي
او بتخصيصه وتخفيفه لذلك لا يكون الا في الاسم او لان الاضافة اسقط التنوين او ما يقوم
مقامه من نون التثنية ونون الجمع والالف واللام لكل كان هو لا لاجله كان الاضافة ايضا
فيه او لان الاضافة لا يكون الا بحرف الجر وحروف الجر يختص بالاسم فكذا الاضافة
انتهى قوله ودخول لام التعريف كالرسمي لان اللام لتعيين المعنى المستقل
المفهومية وتدل عليه اللفظ بمطابقة المعنى المستقل فلا يكون الا في الاسم لان الحرف لا يدل
على معنى مستقل بالفعل بل عليه تضمنا لا بمطابقة اولان لام التعيين للذات والذات
لا يكون الا اسما فان قيل حروف النداء وايهم ايضا لتعيين المعنى والتعريف للذات كلام

فينبغي ان يقال ادخول حروف التعريف ليكون التعريف شاملا للبسيط وحروف النداء
ايضا واجيب عنه بالكل ما ول باللام تامل او اجيب عنه بان التعريف
بالنداء ما ول بتعريف اللام واما الجواب عن اسم فهو غير مشهور فان قيل نحو الام
يدخل في فعل المضارع في قوله تعالى ولتقطع بنكم والبسملة واجيب عنه بان هذا
القرار قد من الشواذ فلا يعتد به او نظير القائل لام الموصولة المعنى كما ان الالف الذي يدخل
على المضارع نحو الذي يضرب كذلك هذه اللام ايضا موصولة وحملت عليه كذا في قاضي الاتباع
واما قوله بالعلم المسند والمراد الرسول الظاهر حتما جاز في الاول واما دخال حرف
النداء على صيغة الماضي فما ول ايضا بتقديره باسم يطلق على الرسول الظاهر فان قيل
لم قال ولام التعريف بدون الالف كما هو عبارة الكافية مع ان الالف واللام كلاهما
للتعريف واجيب عنه باتفاق اختلاف مذاهب ذهب سيبويه الى ان اللام وحده هو
للتعريف لانه ساكن ربطت قبلها همزة الوصل ولهذا تسقط في الدرج ووجهه ان التعريف
ضد التنكير وعلامة التنكير حرف واحد وهو التنوين فكذا علامة التعريف الضد حرف واحد
وذهب الخليل الى ان الالف واللام معا للتعريف لكثرة استعمال احدهما مع الآخر وتسقط
الالف في الدرج باضمار نيابة اللام مقام الالف كنيابة الجزء مقام الكل نحو في قوله
جاءني زيد من القوم وذهب البعض الى ان الهمزة وحدها للتعريف كهمزة الاستفهام وحدها
للاستفهام زيد يضعفها اللام للفرق بين همزة الاستفهام وبين همزة التعريف وانما
اختص الزيادة بهمزة التعريف دون همزة الاستفهام لان الاختصار في الاستفهام اولى
لان الاستفهام طلب الفهم عن الغير فالطالب شارع الى وجود المطلوب فتصرفه يتفرع
الى المقصود بسرعة كما ان المقصود من المناداة يسارع الى الجواب فحذف الفعل و
عوض عنه حرف النداء ليتخلص منه الى المقصود وكذا الحال في الاستفهام
الواقع بعد ما فحذف فعل الاستفهام ليتخلص منه الى المقصود بسرعة نحو انا زيد فنطلق وكذا
غير ما تامل في قوله انعم بزيد والجر كعلام زيد وانما صار الجر علامة له لان الجر
اثر حرف الجر وهو يختص بالاسم فكذا اثره والا لزم المخالفة بين المؤثر والاثر و
انه لا يجوز اولان الجر علامة الاضافة والاضافة تختص بالاسم وانما اختص الجر
حرف الجر بالاسم لانه وصف لاقضاء الفعل او شبهه الى ما يليه فيجب ان يكون

اسما حتى لا يلزم مضاء الشيء الى نفسه والا فاضافة اللفظية فهي محمولة على المعنوية كغلام زيد ١٢ منه **قوله** تعالى لم يكن الذين وفعل يحتمل ويحتمل ايضا بوجود الخبر في آخر الفعل ح فمحمولة على الحركة البنائية لا على الاعراب **فان قيل** التضمن القسم مؤثران في البناء والبناء اثر واحد وهما في اسما فيجب ان يكون لسبب واحد **واجيب عنه** بان المؤثر على نوعين حقيقي بان يكون ذلك الاثر بايجاده ومركبه واكتسابي بان يكون ذلك الاثر باكتساب الغير كالعوامل فانها علامة الاثر والمؤثر المتكلم فالمؤثر الطبيعي اولى واقوى من المؤثر غير الطبيعي **فان قيل** التعجب في الاسماء ايضا يوجب مع انها مؤثرا **واجيب عنه** بان المراد بالاثر الاثر الذي يكون من نوع واحد كالجر ليس الا من حروف الجر والنصب اثر من انواع كثيرة ويجاد النصب في الاسم ليس لهذه الخفية بل من حيث انه اثر مؤثر الاخر **فان قيل** الهمزة في الاستفهام ايضا مختصان معنى كالاكرمت زيدا وفرعيته الفعل الى الاسم فينبغي ان يكون في الاسم والاخر بخلافه **واجيب عنه** بان المقتضى على ضربين مقتضى من حروف المعاني ومقتضى من حروف الثاني والتنوين مع قسامه الاربعة الاتنوين الترنم كما سيجئ وهو في اللغة نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة لا تاكيد الفعل وانما يختص التنوين بالاسم لانه ضد اللام والاضافة لانهما لاكتساب التعريف وهو التنكير فهما مختصان بالاسم فكذا هو حقا للتقيض على التقيض لا يقال ان التنوين احق ان يكون في الفعل لانه للتنكير والفعل نكرة لانا نقول الامر كذلك الا انه يقتضي الانفصال عن كل ما هو لموصول والفعل يقتضي الاتصال بالفاعل فيتعارضان منافات او لانه انما يختص لانه لانقطاع بالكلية وانما مهاوالفعل شديد الاتصال مع الفاعل واما قوله اقل اللوم عاذل والعتابا فمعناه ان كنت قد لمت فقد اصبت ايضا بانا دخال التنوين على صيغة الماضي وهو قوله اصاب لتحول على التنوين الترنم وهو غير مختص به او لانه عوض عن الف الاشباع فانه مع الاشكال وهو ان الاختصاص ينتقض ايضا بالتمني **فان قيل** فعلى هذا ايجب ان لا يدخل على صيغة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فانها ايضا تقتضي ايضا بقاءها ومع انه يجري

عليها اجزاء ظاهر اكما يقال زيد ضارب التنوين **واجيب عنه** بان اقتضاء الفاعل ليس كاقتضاء الفعل اياه لان اقتضاء الفعل دعمي والاقتضاء فيها عارضي واستعاري من الفعل فلا يكون لها قوة في منع التنوين كذا في غاية التحقيق انتهى او لان التنوين اما ممكن والمقابلة او العوض او لغيرها وشيء منها لا يوجد في الاسم **قوله** والتثنية والجمع نحو الزيدان والزيدون لانهما يستلزمان التعدد والتعدد يستلزم التغاير والتغاير في الفعل واما التثنية الفعل وجمعه نحو ضربا وضربوا فراجع الى فاعل الفعل **قوله** والتعجب زيادة الشيء والفعل لا يقبل الزيادة والتصغير لانه تحقير شيء بعد وجوده والفعل قليل الحقارة تامل **قوله** والنداء فان كل هذه اي المذكورات من خواص الاسم كما مر من استدلالات التخصيص تامل **فان قيل** كثير من الاسماء لا بد ان يدخل عليها التنوين كالضمائر واسماء الاشارة وكذا لا يدخل عليها لام التعريف **واجيب عنه** بان الخاصة على نوعين عام شامل وهو ما استغرق بجميع افراده كالكتابة بالقوة للانسان وغير شامل وهو ما يوجد في بعض افراده كالكتابة بالفعل في بعض افراد الناس فالمراد ههنا غير شاملة تامل وكان الشارح لم يتعرض للعلامة بالتخصيص فان العلامة ما لا ينفك عن الشيء والخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره سواء كان لازمة له اولا وهذا الخواص لا يوجد في بعض افراد الاسم فلهذا قال انها معبرا عن لفظ العلامة بقوله فان كل واحد منها خواص الاسم **قوله** ومعنى الاخبار ولما كان سائر الخواص ظاهر المراد لا يحتاج الى تفسير شارحا بينا الا ان قوله وعلامة ان صح الاخبار عنه فانه خفي المعنى اشار المصنف الى بيانه واظهاره فقال ومعنى الاخبار عنه هذا وكذا ان يكون محكوما عليه كقولنا اي الاسم فاعلا او مفعولا مما لم يسم فاعله او مبتدا فان كل واحد منها مخبر عنها تامل **قوله** ويسمى سماه سموه اي الاسم على وزن تسمية بمعنى الفعل واحرف اي لعلوه على اخويه حيث يترك منه الكلام وحده من غير احتياج الى الفعل بخلاف الفعل والحرف فانه محتاج الى الاسم في الكلام تامل هذا اشارة الى وجه تسمية الاسم **العلم** ان فيه خلاف فذهب البصريون الى ان الاسم ماخوذ من سمو الذي هو الناقص الواوي ويدل عليه جمعه وتصغيره فجمعه باعتبار اسامي وسمي لاوسام وتصغيره سميم بتقديم الواو على الياء على المثال فلما صار سميو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ثم حذفت الياء اما لالتقاء الساكنين الواو والتنوين فصار سمي ثم نقل حركة الياء الى ما قبله ليكون هذه الكلمة على مثال الاسماء

العشرة التي مبناها على السكون وزيدت عليها همزة الوصل كابن واخت
واخ واب واسم وغيرها فصارا اسما والكوفيون ذهبوا الى ان الاسم ماخوذ من الوسم
بكسر الواو وغيرون من المثال لامن ان ناقص واما جمعه وتصغيره فمبني على القلب تامل
واجاب بان القلب تعسف وتكلف كذا في التجارية ثم لما كان مذهب البصريين صحيحا
عنده واعتمد عليه قال ويسمى اسما بسموه على قسميه لا لكونه وسما على المعنى كما هو مذهب
الكوفيين لان الكوفيين قالوا سمي الاسم اسما لانه ماخوذ من الوسم وهو العلامة والاسم ايضا
علامة على مسماه واعترض عليهم ان الفعل ايضا علامة ودالة على مسماه فينبغي ان يقال
الفعل ايضا اسم كما يقال للاسم اسم ولا قائل به **قوله** واحد الفعل اي حقيقة قد
شرحه في حد الاسم فلا نعيده ها كلمة دل في تلك الكلمة على معنى كابن في قولنا مقترن وذلك المعنى
واحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال كضرب ويضرب واضرب الاول للماضي
والثاني للاستقبال والثالث للحال **فقوله** كلمة جنس شامل للحرف والمقصود وغيره **وقوله**
دل على معنى في نفسها فصل يخرج به الحرف تامل **وقوله** مقترن باحد الازمنة
الثلاثة فصل اخر يخرج به الاسم لا يقال ان هذا الحد ليس بمانع ولا جامع لخروج افعال
المقاربة من نحو قرب ويوشك وسار وجعل وعسى وكاد ودخول سمار الافعال من نحو ويك
وويله وغيرها لانا نقول المراد بالاقتران التلبس كما مر في حد الاسم **فان قيل** انه
في المضارع لانه مقترن بالزمانين لا باحد الازمنة الثلاثة تامل **قلنا** لانسلم انه
بين الزمانين وضعا وانما عرض الاشتراك استعمالا وان سلم فلا ضير ايضا لان الكلمة
صار فعلا باقتران احد الازمنة الثلاثة فاقترانها على زمانين بالطريق الاولى فلا يحتاج ما يقال في
تعريف المعتل المعتل ما كان احد حروفه حرف علة فلما كان احد حروفه حرف علة
كان معتلا كالمثال والاجوف والناقص فكان ما كان احد حروفه حرف علة معتلا بطريق
الاولى كذا في السعدية فههنا كذلك تامل **فان قيل** اسم الفاعل والمفعول مقترن
باحد الازمنة الثلاثة وضعا **واجيب عنه** بان المراد بالوضع الوضع الاول وهو الذي
لم يسبق عليه وضع آخر ودون الثاني كذا في غاية التحقيق لما بين حد الفعل ان قوله دل على
نوع معرفة الفعل فقال ان صح الاخبار به لانه لان الفعل حدث وعرض والاحداث
والاعراض لا يكون الا مسندة **قوله** ودخول قد لانه وضعت لتقريب الماضي الى الحال

نحو قد ركب الامير من تسهيل مراد او للتحقيق او للتقليل وشيء منها لا يوجد الا في الفعل **قوله**
وسين وسوف لانهما وضعتا للاستقبال فخرج الاول للتقريب والثاني للبعيد والاستقبال
لا يكون الا في الفعل **فان قيل** لم لم يكتف في ذكر السين بمعرفا باللام دون كلمة سوف
واجيب عنه بان السين جاءت على ستة انواع احدها سين الطلب نحو استغفر الله
استخرجه اي طلب خروجه وثانيها سين وجد اي وجد الشيء نحو استحجر الطين اي وجد فيه حجرية وثالثها سين التحول نحو
استحجرت الطين اي تحولت الى الحجرية ورابعها سين الاستقبال نحو سيضرب زيد وخامسها
سين الزيادة نحو استطاع اي زاد طوعه مخففة بالفعل وسادسها سين المكنة وهي التي تحل محل
كاف الموت حالة الوقف نحو مررت بمس وهو مخفف بالاسم فاذا كان متنوعة احتاج الى
تعليله وانما وضعت للاستقبال لانها حرف التنفيس اي حرف تاخير والتاخير للاستقبال
واكرم لانه اشرف الجوازم وهي مختصة بالفعل وانما يختص الجوازم بالفعل لانها انما
تنفي الفعل كلما وانما تطلب الفعل كلما لم ار وانما تطلب ترك الفعل كلام النهي وانما
لتعليق الشيء بشيء مكان وان كلوجد من هذه المعاني لا يوجد الا في الفعل **قوله** و
التصريف الى الماضي والمضارع لان الانقسام الى الماضي والمضارع لا يكون الا بحسب
الزمان والزمان لا يكون الا في الفعل **قوله** ولكونه امرا او نهيا لانهما لطلب ترك
يكون الا في الفعل **فان قيل** لم لم يقل ولكونه امرا ونهيا ولم يقل الى امر ونهي **واجيب عنه**
بانه حذف لعلم المخاطب لان فيها خفاء **قال** بعضهم انهما فعلان للفعل كالماضي والمضارع وقال
بعضهم ليسا فعلين من الفعل بل مشتقان من المضارع واقسام اقسام الماضي والمضارع
لا النهي والامر وقال بعضهم اقسام الفعل ثلثة ماضي ومضارع وامر فلهذا قال ولكونه امرا
ونهيا على اي مذهب كان **فان قيل** كلمة الى الدالة على الماضي ليست بجيدة لان
ليس ورايا الماضي والمضارع والامر والنهي فعل حتى يتصرف انتهاؤها فالاولى ان يقال
والتصريف من الماضي الى المضارع وغيره بدخول كلمة الى على المضارع **واجيب عنه**
بان المراد من التصرف تصرف فعل الاصطلاحي وهو كلمة تدل على معنى مقترن باحد
الازمنة الثلاثة يعني ان الفعل الماضي او غيره تامل فح صح دخول الى على الماضي
قوله واتصال ضمائر الجماعة المرفوعة لان المرفوع ليس الا علامة الفاعل وانما
انما يكون للفعل وامثاله اسم فاعل وغيره من الصفات كاستعاري لا اعتبار له واما الازمان

العلامة اصل والفعل حمل فى اقتضاء الفاعل فاختص الاسم بالاصل لانه اول وان لم يكن
خفيف فهو احق بالتقديم الا عند مانع كما اذا كان صفة تجرى على غير من هى له نحو
هند زيد ضاربته هى فح الاجراز فى الصفة ايضا تامل كذا فى الكافية فى مبحث الضمائر تا
قوله والثانى التاء مثلثة ساكنة استغفر تاء بالمثناة المتحركة الاخيرة بالاسم بخلاف تاء التانيث
لم يجعل الامر على العكس لان الاسم خفيف والفعل ثقيل فالمتحركة بالاسم والساكنة
بالفعل اولى تعادلا بينهما تامل قوله او نونى التاكيد اى الخفيفة نحو اضربن الموا الثقيلة
نحو اضربن لانهما لتاكيد الطلب والطلب ليس الا فى الفعل قوله فان كل واحد من الفعل
يعنى ان المراد بالعلامة ههنا الخاصة لان العلامة قد لا تنفك عن الشئ فى وقت من الاوقات
وهذه الاشياء ليست مستغرقة بجميع افراد الفعل فان نون التاكيد والتثنية الماضى
والحال وكذا تاء التانيث الساكنة تلحق بالماضى وكذا غيره تامل قوله ومعنى الاخبار
ان يكون محكوما به لكونه خبرا لما كان معنى الاخبار خفى المراد الشارح المصنف الى بيانه
فقال ومعنى الاخبار به كذا وكذا قوله وسمى فعلا باسم المصدر اشارة الى
وجه التسمية وهو اصدر لانه اى المصدر هو الاصل فى الفعل الفاعل حقيقة اى لغة فان الفعل
هو الحدث والزمان والفاعل لكن سمى به بالتضمنة فعل ليكون تسمية فعل الاصطلاحى
تسمية فعل اللغوى او تسمية الدال باسم جزء المدلول او تسمية المتضمن باسم المتضمن
قوله وهو الحرف اى حقيقة وتقدير خرج كلمة لان الكلمة اى تلك الكلمة اى معنى كائن فى نفسها بل تدل فى
غيرها فان قيل الحرف انما لا تدل على معنى فى نفسها كيف تحمل على معنى فى غيرها
لان الشئ اذا لم تقدر على حفظ نفسه كيف تقدر على حفظ غيره واجيب عنه بان الكلمة
فى موضعين بمعنى اللام فح يصح تامل فان قيل هذا الحد لا يتناول الحروف التى
بالاسماء التى يصلح مفهومها تصورا مع الاخر كالفوق فان معناه لا يتصور الا باضافته الى ما
تحته وكذا لفظ تحت فان معناه لا يتصور الا باضافته الى ما فوقه وكذا الاسماء التى
تحتاج فان معناه لا يتصور الا بتصور الفاعل او المفعول او غيرهما الا يقال ان ما
وكذا لفظ اى فانه يستعمل الا لما لا اضافة الى ما بعده وكذا لفظ بين وغيرها من الاسماء
التى توافقت مفهوما تها بالتخصر تامل فلا يكون حد الحرف لما نحن فيه الا يكون
واجيب عنه بانه المراد بقوله كلمة لا تدل على معنى الا لفظة وضعية او الكلام ان هذه

الاسماء غير موقوفة المعانى على الغير فيكون مستقلة فى الدلالة على معناها وانما العادة جرت
على ذكر اضافتها الى غيرها لخلاف الحرف فانه لا يدل على معنى وضعا كذا فى غاية
التحقيق فافطن بمستناك قوله بحرف كان معناه الابتداء اعلم ان الابتداء على نوعين
كلى وهو الابتداء مطلقا من غير تقيده بالبصرة والكوفة وجزئى وهو الابتداء المقيدة
بالبصرة والكوفة مستقلا فالابتداء المطلقا معنى لفظ الابتداء فى هذا المعنى مستقل
بالمفهومية ولفظ الابتداء المدلول عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها و
الابتداء الاخرى هو معنى من وجه المعنى لا يكون مستقلا بالمفهومية ولا المدلول لفظ
من عليه الا بانضمام كلمة اخرى فالواو بقوله فان معنى من الابتداء هذا الابتداء الاخرى
لان الكلى فلهذا ذكر المصنف معرفا باللام قوله وهى كلمة من لا تدل عليه على ذلك الابتداء
الاخرى الا بعد ذكر ما اى المذكور الذى منه اى ثبت له الابتداء اى تعلقت به الابتداء كالبصرة
والكوفة مثلا كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة هذا فى المكان واما فى الزمان فكما تقول
صمت من يوم الجمعة الى الآن قوله وعلامته اى علامة الحرف ان لا يصح الاخبار عنه اى
لا يصلح ان يكون مبتدا او فاعلا او مفعولا بالم يسم فاعله ولا له اى لا يصح ان يكون
خبرا لقدم مستقلا له بالمفهومية والخبر عنه والخبر به لا يكون الا مستقلين بالمفهومية كالاسم
والفعل قوله وان لا يقبل علامات الاسماء من دخول اللام التعريف والجر والتنوين
وغيرها ولا علامات الافعال من دخول لم وقد والسين وسوف وغيرها لعدم تضمنها
العلامات فيه اى فى الحرف فلهذا امتنع عليه دخول المقتضى فان قيل قوله وان
لا يقبل علامات الاسماء والافعال شامل لقوله ان لا يصح الاخبار عنه ولا له فلا فايدة
فى ذكره واجيب عنه بان هذا اجرا الطريقة الغربية بتقسيم بعد التخصيص والمشهور
عندنا سلك هذه الطريقة الغربية ليذهب نفس السامع الى كل المذهب فيكمل كما فى قوله تعالى
الرحيم تامل او كقوله نعم الوكيل هو زيد قوله والحرف فى كلام العرب فوائد هذا جواب
سوال تقديره لما كان الحرف لا يكون مخبرا عنه ولا مخبرا به وايضا لا يقبل علامات غير
الاسماء ولا علامات الافعال فالبحث عنه بلا فايدة فاجاب عن ذلك بقوله والحرف فى
كلام العرب فوائد كالربط بين الاسمين نحو زيد فى الدار وذلك لان ارتباط زيد مع الدار
كان بكلمة فى اللتى للظرفية اذا لو طرح ذلك ويقال زيد الدار لم يحصل استقراره فى الدار

قوله او خلين نحو اريد ان تضرب فان المقصود ههنا مفعولية تضرب لما قبله فزال
يحصل الابان الناصبة المصدرية تقديره اريد ضربك وهم وحصل نحو ضربت بالخشبة فان
المقصود ههنا وحطيته الخشبة لذلك الضرب والالك الضرب لا يحصل الا بالباء وذلك لانه
لوطرح الباء ويقال ضربت الخشبة صار الخشبة مفعولا به لا واسطة وجملتين نحو ان جاءني
زيد اكرمته فتعلق الاكرام بالمجيء حاصل من كلمة ان الشرطية لانه لولم يكن لم يحصل
التعليق وفي بعض النسخ فاكرمته بالفاء الخبرية وهو خطاء لان الفاء لا يدخل الا على
المصدرة بلفظ قد لفظا او تقديرا اوهي ليس بموجود ههنا لان المعنى على الاستقبال
لا على الماضي فلو كان فيه قد كان المعنى على المضي لا على الاستقبال نحو قوله تعالى
جاؤكم حصرت صدورهم تقديره قد حصرت صدورهم عند مجيئهم هذا دليل كذا في الهداية **قوله** وغير
ذلك اي غير ما ذكر من الفوائد التي اشرنا اليها وذلك الفوائد في القسم الثالث انشاء الله تعالى
قوله حرفا لوقوعه اي الحرف في كلام العرب حرفا اي ظرفا اشارة الى وجه التسمية
بانه يسمى الحرف حرفا لان الحرف في اللغة الطرف كما يقال جلست حرف الوادي اي طرف
الوادي والحرف لا يكون الا في طرف الكلام **قوله** اي الحرف ما ليس اي الحرف مقصودا بذاته
الكلام لان في في قوله زيد في الدار في وسط الكلام وكذا ان الناصبة في قولك اريد ان
تضرب وسط الكلام وكذا غيره فاجاب المصنف بقوله اي ليس مقصودا اي ليس مقصودا بذاته مثل كلمة
والمسند اليه فانه لو لم يكن مقصودا لكان ظرفا من المقصود ولما فرغ عن المصنف بصدد بيان الكلمة
واقسامها من الاسم والفعل والحرف وصدرها بالاسم وبعض خواصها وجه تسميتها شرع في الكلام
فقال الكلام لفظ تضمن كلمتين بالاسناد **فقوله** لفظ جنس شامل للمفردات والمركبات
الكلامية وغير الكلامية **وقوله** تضمن كلمتين فصل خرج به المفردات والجملات **وقوله**
بالاسناد فصل اخر خرج به المركبات الغير الكلامية مما لا اسناد فيه كتركيب الاضافي
والتعدادي والصوتي والتوصيفي وكتركيب الحال مع ذي الحال وكتركيب التمييز مع
المميز وتركيب غيرها تامل لعدم الاسناد فيها وقد عرف الاسناد وقد جاء بيانه انشاء الله
تعالى انتهى وههنا بحث من وجوه الاول لم ترك المصنف حرف العطف مع وجوده الحاجة
اليها في كون كل واحد منهما جملة اسمية وفي كل كون واحد منهما موضوعا على علم النحو **اجيب عنه**

نظرا الى استقلال الكلام بالنسبة الى الكلمة حيث تفيد الخاطب والمتكلم فائدة تامة
فلو عطف الكلام صار الكلام معطوفا على الكلمة والمعطوف تابع للمعطوف عليه فلو عطف
لم يكن باقيا في مرتبة الاستقلال فعده لجملة بعد جملة وكباب بعد باب وعلى هذا القياس
كل ما كان المقصود غير الناتج لما قبله سيبويه في الاستقلال يجوز ترك العطف وكذا
في كل موضع لا يجوز فيه تمام الشيء الاول الا به كرر الثاني يجوز ترك العطف فيه كما في الابتداء
بسم الله اولا ثم بحمد الله اخير العطف او بالعطف ايضا وكما في الكلمة الطيبة من قوله لا اله الا
محمد الرسول يجوز ترك العطف فيه وكذا في دعاء القنوت من قوله اللهم انا نستعينك ونستغفرك
الى آخره انتهى كذا في بعض حواشي شرح مطالع تامل **فان قيل** فعلى هذا التعريف لا
يكون زيد قايم كلاما لانه لا يكون ههنا لفظا آخر حتى يكون متضمنا لهذين الكلمتين ولزم
الاتحاد بين المتضمن والمتضمن وهو لا يجوز تامل **قلنا** مجموع التركيب كان متضمنا لافراد
وكل واحد من الكلمتين فيه متضمن كتضمن الكل للجزء فلا يلزم الاتحاد بينهما كصورة الانسان
من حيث المجموع متضمن لافراده وجزاء بحسب الكل للجزء وكون السقف متضمنا للسقف وحدران الاربع وكذا النقش وغيرها **فان قيل** هذا الحد ليس بمطابق
على قولنا زيد قايم ابوه او زيد قام ابوه او زيدا ابوه ضارب لان فيها ليست كلمتين بل فيه
اربع كلمات مع انه كلام وحد **اجيب عنه** المراد من الكلمتين اعم من ان يكون حقيقة او
تاويلا فهذا في تاويل الكلمتين تقديره زيد قائم الاب **فان قيل** فعلى هذا التقدير
لا يكون كلمتين ايضا تامل **واجيب عنه** بان الكلام هو زيد قايم والاب جمعنا هما
مضافا اليه والمضاف اليه داخل في النسبة وخارج عن الكلام **فان قيل** حسن
مهمل وزيد مقلوب زيد كلام ولم يكن فيه الكلمتين **واجيب عنه** بان الكلمتين اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فالمسمى والدال زيد في حكم هذا اللفظ تقديره هذا اللفظ مهمل وهذا
اللفظ مقلوب زيد **فان قيل** فعلى هذا لا يكون كلمتين بعد التاويل بل يكون
ثلاث كلمات **واجيب عنه** بان الكلام هذا مهمل وهذا مقلوب زيد وذكر اللفظ لتقصير
اسم الاشارة وتعينه فيكون بيانا والعقود خارجة عن الكلام **فان قيل** هذا الحد ليس بمطابق
على لفظ اضرب ولا اضرب اذ ليس فيه كلمتين مع انه كلام **واجيب عنه**
بان الكلمتين اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فاحد الكلمتين في اضرب ولا تضرب لفظية

والاخرى فيه مستتر تقديره اضرب انت ولا تضرب انت **فان قيل** بشكل صدق
هذا الحد على الجملتين نحو ان جاءني زيد اكرمته مع انه كلام واحد **واجيب عنه** بان الكلام
هو الجزء او حده والشرط قيد له تقديره اكرمته لمجيئه زيد وعلى هذا الفاضل مجموع الشرط
والجزاء وقد عرفت ان القيود خارجة عن الكلام تامل فح يصرف تعريف الكلام على
الشرط والجزاء تامل **فان قيل** لم لم يقل الكلام ما تركب من الكلمتين **واجيب عنه**
بان صيغة التركيب يستعمل مع كلمة من بخلاف صيغة تضمن فانه يستعمل بغير كلمة من
ففيه اختصار والاختصار اولى من الاطناب وفيه بحث ذكره في غاية التحقيق فاطلب
هناك **فان قيل** بناء على هذا لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او يقال ما تضمن
بالاسناد او ما فيه الاسناد لكان اخصر وقد عرفت ان الاختصار اولى **واجيب عنه** بان
الامر كذلك لان فيه فساد التعريف على حزء الكلام لان ما تضمن الاسناد
ليس الا كلمة وحدة كما يفهم من تعريف الاسناد وهو نسبة احد الكلمتين سواء كان
فعلا نحو ضرب زيد فان الاسناد فيه نشارت وتولدت من كلمة قائم لامن زيد فانه جامد لا يصدر عنه الاسناد **فان**
قيل لو قال لفظ تضمن كلمتين بالاخبار موضع بالاسناد لكان مؤديا لهذا المعنى بقي
واجيب عنه بان الاخبار يستعمل في الاسناد التي تكون في الجملة الاخبارية ولا يطلق
على الجملة الانشائية بخلاف الاسناد فانه اعم فلهذا قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار
تامل **والله اعلم** ان قوله بالاسناد اما ظرف لغو لتضمن او مفعولا مطلقا لتضمن باعتبار الموصوف
المحذوف تقديره تضمن الكلمتين تضمنا حاصلا بسبب الاسناد **قوله** والاسناد نسبة
احد الكلمتين سواء كان من الكلمة الاولى نحو قام زيد كما في الجملة الفعلية او من الكلمة الثانية
كما في الجملة الاسمية نحو زيد قايم الى الاخرى بحيث تفيد ذلك النسبة المخاطب فايدة
تامة التي يصح السكوت عليها اي سكوت المخاطب بحيث لا يحتاج الى المتكلم كلاما ثانيا
عليها اي على ذلك الفايدة **فقوله** نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى جنس شامل لها
ولغيره **وقوله** بحيث تفيد المخاطب الخ فصل خرج به ما عداه اي ما لا يكون مفيدا
للمخاطب كنسبة الاضافية نحو غلام زيد فان هذه النسبة ليست مفيدة للمخاطب لان في هذه

المفيدة لابد من ربعة الامور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية والحكم نحو زيد قايم
فزيد مثال للمحكوم عليه والقايم مثال للمحكوم به ونسبة القيام الى زيد نسبة حكمية وتحكم
الربط وعلامة الربط بالفارسية لفظ است في الموجبة نحو زيد قايم اي زيد قايم است ويقوم لفظ
او لفظ نيست في السالبة نحو زيد ليس بقائم اي زيد قايم نيست او نحوه فهذه الامور الاربعة
لا يوجد الا في الجملة الاسمية او الفعلية لا في التركيب الاضافية والتوصيفية وغيرهما تامل
لان مفهوم قوله غلام زيد كون الغلام مسندا الى زيد فقط وهذا القدر لا تفيد المخاطب فايدة
تامة ما لم يقل قائم او ضاحك بان يقال غلام زيد قائم او ضاحك **انتهى والله اعلم**
بان قوله يصح السكوت عليها ليس من تعريف الاسناد بل هي تفسير وتعريف للفايدة التامة
كانه وقعت جواب سوال مقدر تقديره ما الفايدة التامة فقال مجيبا لذلك السائل التي يصح
السكوت عليها والمراد من السكوت سكوت المتكلم وقيل سكوت المخاطب لموافقة ما قبله نحو زيد
قايم وقام زيد ويسمى الاول الجملة الاسمية لكون الجزء الاول اسما ويسمى الثاني جملة
وكذا اعلم ان الكلام لا يحصل اي ذلك الكلام الا من الاسمين نحو زيد قايم او من اسم
وفعل نحو قام زيد وانكان بحسب العقل يقتضي ان يكون الكلام ستة انواع ثلاثة
من جنس واحد نحو اسم اسم وفعل فعل وحرف حرف وثلاثة من جنسين من اسم وفعل
واسم وحرف وفعل وحرف وكذا قال الناظم اسم اسم فعل فعل حرف حرف اسم
فعل اسم حرف فعل حرف لكنه لا يحصل الا من اثنين اذ لا يوجد المسند والمسند اليه
معا في غير هما اي غير الفعلين المذكورين ولابد للكلام منهما اي من المسند والمسند اليه
معا لان الاسناد ما خوذ في حقيقة الكلام والاسناد يقتضي الطرفين المسند والمسند
اليه انتهى وهما لا يوجدان معا الا في هذين الفعلين **قوله** فان قيل نقض اي حصر الكلام
بالنداء الى تركيب الندائية نحو يا زيد ونحوه نحو ايا زيد وهيا شريف وكذا انتقض بما للتنبيه
نحو الا زيدا ها وها اعمرا وكذا قوله من حرف او في حرف فان جميع ذلك الكلام من الاسم
والحرف فانتقض حصر الكلام **قوله** تضمنا حرف النداء قايم مقام ادعوا او اطلب وهما
الفعلان في الكلام من الفعل والاسم الذي المهوني المستتر في ادعوا واطلب وهو انا
فان قيل فعل الذي ينبغي ان يكون يا كلاما بدون لفظ زيد لان يا قايم مقام

الجملة وهي ادعوا ان الفعل والفاعل المستتر فيه وليس الامر كذلك بل الكلام
بمجموع ما زيد **واجيب عنه** بان الامر كما قلت الا انه لما حذف الفعل الذي لا يليق به الاستتار
والاضمار واقيم الحرف الذي لا يكون لا يليق الاستتار والاضمار مقام الفعل نائب اسم
الظاهر الذي هو زيد مثلا المفعول للجملة وقعت فضلة مقام الضمير الذي يكون مستتر
في ادعوا او اطلب ويكون عمدة في الجملة فاقامته الفضلة مقام العمدة عمدة بناء
على ان كل شيء اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير وكذا الجواب عن السنة فان كلمة
واظهارهم مقام المضمر لصلاحية الفعل زيدا فلما حذف الفعل والفاعل اقيم كلمة ما مقام
الفعل وابدلت المضمر بالمظهر فقال وازيداه واعمراه والاولى الجواب على قوله من حرف
وفي حرف فعل الحكاية بان من وفي حكايتا عن من الذين وقفا في الغريب فيكون
الكلام من الاسمين **فان قيل** فعلى هذا يلزم فيه الرفع لانه صار اسما موقع مبتدا
والجواب عنه بان اعراب المحكي باعتبار اعراب المحكي عنه فصار بنيا نيا على ان الحكاية
كلها تبقى ما حكي عنه **قوله** فلا نقض عليه اي على حصر الكلام وآلته في
اي من مقدمة الكتاب فالام عهدي فلشرع الآن في الاقسام الثلثة لا محالة بطريق الالتفات
بحذف المضاف تقديره في احد الاقسام الثلثة **فان قيل** الجزاء لازم لوجود الشرط
ممنوع اذ قد يوجد الشرط في وقت من الاوقات فيكون وجود الجزاء ايضا في ذلك الوقت
ضرورة بلا مهلة بينهما كان وجود الشمس مستلزم لوجود النهار والشروع في احدى الاقسام
الثلثة غير لازم للفراغ لجواز المهلة بينهما بان يكون المصنف مستريحا اي خارجا عن
واجيب عنه بان الشروع ليست لجواز بل الجواز هو الارادة تقديره واذا فرغنا من
المقدمة اردنا الشروع في الاقسام الثلثة ولاشك ان ارادة الشيء الآخر لازم
للفراغ عن الشيء الاول انتهى فح طريق قوله واذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في
الاقسام الثلثة بصورة الشرط والجزاء **قوله** والله الموفق اسم فاعل من باب التفعيل
والسين ايضا اسم فاعل من باب الافعال اي من باب اعان يعين اعانة فالمعنى
المصنف بالله تعالى لان الشروع في الشيء امر عظيم ذي خطر فلا بد من الاستعانة والاستمداد
من الله تعالى الغير الاول من اقسام الثلثة الاسم قدم مباحث الاسم على مباحث الفعل

والحرف لان الاسم اصل بالنسبة الى الفعل والحرف لانه عمدة مفهما لوجود الكلام منه
لا من الفعل والحرف او لان بحث الاسم مشتمل على المقاصد الثلثة نحو المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات **قوله** وقد مر تعريفه هو الكلمة تدل على معنى في نفسها غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة فلا عنده هذا اشارة الى جواب سوال مقدر تقديره لان
تقسيم الشيء مسبوقة على تعريف الشيء والا لزم تقسيم المجهول وذا لا يجوز فلهذا قال غ
مجيبا وقد مر تعريفه **قوله** وهو ينقسم الى المعرب والمبني لانه لا يخلوا اما ان يكون مفردا
او مركبا فالاول مبني والثاني لا يخلوا اما ان يكون مركبا شابه المبني الاصل او لا
الاول ايضا مبني والثاني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل معرب فالاسم لا يخلوا
عن هذا فلهذا انحصر الاسم على نوعين **قوله** فلهذا ذكر احكامهما اي المعرب والمبني
في البابين اي باب المعرب وباب المبني ففي الاول يذكر احوال المعرب واحكامه واقسامه
وفي الثاني يذكر احوال المبني واحكامه واقسامه **قوله** وخاتمة اي ما يبقى احكام من البابين
كونيه وفي الاصطلاح ما يختم به الشيء اي البحث الذي يختم به الشيء **قوله** ان شاء الله قيد اقوله
فلهذا ذكر احكامهما **بقوله** ان شاء الله لان ذكر الشيء وتركه غير مقدور للانسان بل مقيدة
بمشيئة الله ورضاية **قوله** القسم الاول من القسمين في الاسم المعرب قدمه بالبيان
لوجوه اما لانه متصرف والاصل في الاسماء التصرف دون البناء لان البناء وظيفة الفعل
للتنقل واما لانه محل الاعراب لفظا او تقديرا دون المبني لانه محل الاعراب محلا
وللفظي الاصل دون المعنوي او لغيره تامل **قوله** وفيه مقدمة اي في باب اسم المعرب
فالضمير المجرور راجع الى الباب لا الى القسم كما توهم بعضهم تامل والمراد من المقدمة بحث
يتوقف عليه الشروع وهي التي تحقيقه ان شاء الله تعالى فيما بعده **قوله** وثلاثة مقاصد الاول
المرفوعات والثاني المنصوبات والثالث المجرورات **قوله** او الخاتمة اي خاتمة اسم المعرب
قوله ان المقدمة التي يتوقف عليه الشروع فيها فصول رائعة اي فصول
عبارة عن الفصول الاربعة بالنظر الى الاشكال الحاصل من كلمة في للظرفية الفصل
الاول في تعريف اسم المعرب الفصل الثاني في الاعراب الفصل الثالث في مباحث
اعراب الاسم والفصل الرابع في تقسيم الاسم المعرب الى المنصرف وغير المنصرف **قوله**

الفصل الاول من الفصول الاربعة ويكون جزء المقدمة وكونه موقوفا عليه فى التعريف اى
تعريف اسم المعرب وهو كل اسم ركب ذلك الاسم مع غيره اى مع غير ذلك الاسم ولا يشبه
ذلك الاسم مبنى الاصل اعنى الحرف والفعل الماضى والامر الحاضر هذا هو المشهور عند
جمهور النحاة وعند البعض الجملة من حيث هى ايضا من المبنى الاصل كذا فى غاية
التحقيق والمراد من التركيب تركيب تحقق معه عامله فخرج عنه نحو غلام زيد بسكون الميم
لان الغلام وان كان مركبا مع زيد لكن ليس بمركب مع عامله اذ لو كان مركبا مع عامله
لكان مرفوعا او منصوبا او مجرورا لاساكن الميم **فان قيل** كثير من الاسماء المعربة مشابهة لمبنى
الاصل مع انه معرب كمشابهة غير المنصرف للفعل الماضى فى وجود السببين ومشابهة ان
الثقيلة واخواتها للحرف لتضمنه معنى حرف العطف لان قولك جارنى زيدان اوزيدون فى تقدير
جارنى زيد وزيد هكذا فى التثنية وجارنى زيد وزيد وزيد فى الجمع فيكون متضمنا لحرف
العطف ومشابهة النحو والمثل للكاف التشبيه ومشابهة اسم الفاعل والمفعول الكائنين
للماضى وغيرها **واجيب عنه** بان المراد من المشابهة المشابهة التامة اللتى لم يعارض فيها
شئ اخرى فمشابهة غير المنصرف للماضى مع المعارضة وذلك لان غير المنصرف ما كان فيه
سببا فاضيا وجود السببين كما كان مشابها للماضى كان مشابها للمضارع ايضا لان السببين كما
كان فى الماضى كان فى المضارع ايضا وهما الاشتقاق والافتقار اى السببين فى الفعل
احدهما اشتقاق الفعل من المصدر وثانيهما احتياج الفعل الى الاسم وهذا
سببان ثابتان فى كل فعل ماضيا كان او مضارعا فمشابهة الماضى يقتضى البناء ومشابهة
المضارع يقتضى الاعراب فرعى الاعراب لانه لان الاعراب اصل فى الاسماء بعد التركيب
لا قبل التركيب فانه معرد عنى انتهى تامل واما الجواب عن التثنية والجمع فلان التضمن فيهما
لحرف العطف تضمنا اعتباريا ليست فى الواقع والا لكان فيهما معاملة المعطوف عليه
وليس فيهما معاملة العطف واما الجواب عن النحو والمثل فلان لزوم الاضافة الى المفرد اللتى من
خواص المعرب فالاضافة الى المفرد يعارض المشابهة فرجح الاسم الى اصله وهو الاعراب
والاعراب لان خاصته اللتى يرجح بقوى جهته اللتى واما الجواب عن اسم الفاعل والمفعول
الكائنين لمعنى الماضى فلعارضهما ايضا وهى لمشابهته له بالمضارع لفظا ومعنى و
المضارع معرب **فان قيل** يخرج عن حد المعرب المبتدا والخبر لانهما ليسا مركبين

مع عامله لان عاملهما معنوى ولا يكون تركيب بين اللفظى والمعنوى بل التركيب انما
يكون بين الامرين الموجودين حسا **واجيب عنه** ان الامر كذلك الا انه لما كان عامل
المعنوى كاللفظى فى التاثير اعطى له حكم عامل اللفظى وهو التركيب فاعطى التركيب للعامل
المعنوى ايضا لوجود المناسبة بينهما فى التاثير **قولنا** نحو زيد اى الذى وقع فى هذا
التركيب قام زيد فانه معرب لوجود الحد عليه وهو كون المعرب اسما مركبا مع عامله ولم
يشبه شابهة تامة لمبنى الاصل لان زيد وحده اى لا يعرب زيد حال كونه وحده
فكلمة وحده حال لزيد بتاويل النكرة اى مفرد العدم التركيب فيه هذا عند المصنف فان
المعرب عنده ما له الاعراب بالفعل وذا لا يحصل الا التركيب فلهذا اخذ التركيب فى
تعريفه واما عند صاحب الكشاف زيد وحده معرب لان المعرب عنده ما له صلاحية الاعراب
بعد التركيب فيكون قبل التركيب ايضا معرب كما كان بعد التركيب ولهذا لم يتعد التركيب
فى تعريفه وقال العلامة المعرب ما لم يشبه مبنى الاصل انتهى ولا يعرب ايضا هو لان الحد
وقع فى هذا التركيب قام هو لا وان كان اسما مركبا مع عامله لوجود المشابهة تامل و
ذلك المشابهة للحرف خاصة بمعنى ان الحرف كما يحتاج فى الدلالة على المعنى الى انضمام
شئ آخر كذلك لفظ هو لا تاثر فى الدلالة على معنى مشار اليه الى اشارة حسية لا يقال فعلى
هذا ينبغى ان يكون اسماء الاشارة كلها خارجة عن حد الاسم وداخلة فى حد الحرف
لعدم استقلالها فى الدلالة على المعنى كما ان الحرف غير مستقل فى الدلالة على
المعنى لانا نقول المراد بالاستقلال وعدم الاستقلال وضعيا ومن المعلومات
ان اسماء الاشارات كلها مستقلة فى الدلالة وضعيا لكن احتياجها الى الاشارة عند
الحجة استعماليا وقع لتعين معنى مشار اليه انتهى **العالم** ان المشابهة على انواع
كما فصل صاحب المفصل احدها ما تضمن الحرف نفسه كتركيب خمسة عشر فانه فى تقدير
وعشر فانه متضمن لحرف العطف تامل وثانيها ما تضمن معنى مبنى الاصل كالاسماء الافعال
فانها متضمنة لمعنى الماضى والامر الحاضر وكذا غيرها وثالثها ما شابهه بالحرف فى الاحتياج
كاسماء الاشارة ورابعها ما شابهه بالمتضمن لمعنى مبنى الاصل كفعال وفعال مشابه لنزال
ونزال المتضمن معنى الامر الحاضر عدلا ووزنا وخامسها ما وقع موضع المبنى نحو يا زيد فانه
فى موقع الكاف الاسمية المشابهة للكاف الحرفية الخطابية نحو اد عوك **قولنا** و

يسمى المعرب اسما منقولا بصيغة الاسم الفاعل من باب التفعيل اى محل تمكين نحو
متمكل اى جاءى دهنده مر اعراب را سواء كان بلوغ الثلاثة اولا كما فى غير المنصرف
الذى هو متمكن من المعرب ويسمى معربا ايضا لان المعرب صيغة ظرف من باب عر
الافعال اى اعرب اعرابا فيكون المعنى جاءى اعراب ووقت اعراب ولما كان هذه
الاسم محل لاجراء الاعراب وموضعه يسمى معربا لما ذكر تعريف المعرب اراد ان يذكر
بعض احكامه ليتضح معرفة المعرب غاية الايضاح فقال وحكمه اى من جملة احكام المعرب و
اثاره المترتب عليه من حيث هو معرب انما قال من حيث هو معرب لان المعرب له احكام
اخر من حيث انه لفظ وكلمة وغير ذلك فاندفع شبهة انحصار الحكم فى الاختلاف ان يختلف
اخره اى اخر المعرب باختلاف العوامل اختلافا عمليا لا ذاتيا لفظيا نحو جاءنى زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد او تقديريا كما فى آخر العصا المقصورة او غيره نحو جاءنى موسى ورايت
موسى ومررت بموسى **فان قيل** اضافة الحكم الى الضمير غير صحيح لان الحكم هو اثر
الشئ والثابت على ذلك الشئ ومن المعلوم ان الاختلاف فى اخر المعرب ليس
اثر المعرب بل اثر العامل حادث وثابت على ذلك المعرب **واجيب عنه** بان الاضافة
ههنا بتقدير اللام او فى صلة وحكم بمعنى اثر اى اثر العامل له اى للمعرب او فيه فيصح
الاضافة **فان قيل** لعل هذا يلزم فساد اخرى وهو اثر الشئ اثبات على غير ذلك
الشئ وانت تعرف ان الحكم اثر الشئ اثبات على ذلك الشئ فتفرس واردته وقع فى
ورطة اخرى **واجيب عنه** بان العامل والمعمول لما كان شديد الاتصال صار كالكلمة
واحدة فصح جعل اثر الشئ على ذلك الشئ **فان قيل** نحن نجد المعرب المختلف العوامل ولم
يختلف فى آخره نحو ان زيدا المضروب فى ضارب زيدا وضرب زيدا فان العوامل فيه
اختلف بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يختلف آخره بل يكون فى العوامل الثلاثة منصوبا
واجيب عنه بان المراد من الاختلاف الاختلاف فى العمل لا فى الذات كما اشرنا اليه من
قبل فيرتفع الاشكال **فان قيل** العوامل جمع فيقتضى صيغة الجمع ان يختلف المعرب
بجميع العوامل لا بالواحد وليس الامر كذلك بل الاختلاف انما يكون بالواحد **واجيب عنه**
بان اللام للجنسية فيشمل الجمع فكان المراد من الواحد تقدير الاختلاف العامل **فان قيل**
الاختلاف فى آخر المعرب بالواحد لا يصح لان تعريف الاختلاف لا يصدق عليه وهو الاختلاف

من حركة الى حركة اخرى او فى العامل لو احدا وقعى على المعرب ولا لم يحصل الانتقال
من حركة الى حركة اخرى بل يحصل الانتقال من السكون الى حركة لان الاسم قبل تركيب
العامل مبنيا على السكون نحو غير وزيد كما سيجئ فى باب المبنى والانتقال من السكون
الى الحركة لا يسمى اختلافا **واجيب عنه** بان الاختلاف على ضربين حقيقى وحكمى فهذا
من قبيل الحكمى بناء على انه توطئة للاختلاف بالعامل الثانى او يجاب عنه بان هذا احدوث
الاعراب وهو حكم اخر مايذكر المصنف ههنا **فان قيل** على هذا يلزم الاختلاف والحدوث
فى آخر المبنى لان فى آخر المعرب والاسم قبل تركيب العامل معه مبنى على السكون فلا يكون
خاصة المعرب **واجيب عنه** بان المعرب على نوعين احدهما بالفعل كما هو العامل بعد
التركيب نحو قام زيد ورايته ومررت به فتوهم بالقوة كما هو يستحق الاعراب فتوهم
بمعرب بالقوة لا
محالة وتعيين آخر المعرب لاختلاف دون الاول والوسط كما سيجئ فى بحث نو
الاعراب هذا كله فى غاية التحقيق فاغتنم بشاك **قوله** الفصل الثانى من الفصول
الاربعة يكون جزء من المقدمة ويتوقف عليه الشروع فى الاعراب فقال الاعراب ما اى
حرف او حركة يختلف آخر المعرب دون الاول والوسط **فقوله** الاعراب هو جنس
يشتمل المعقول وغيره **وقوله** به يختلف آخر المعرب فصل يخرج به ما عدا الاعراب
المعنوى **فان قيل** هذا الحد صادق على العامل لانه يختلف آخر المعرب **واجيب عنه**
بان فى قوله الاعراب ما فى اول الحرف والحركة يخرج العامل عن الحد لان العامل
لا يكون حرفا ولا حركة **فان قيل** بعض العوامل حروف كحروف المشبهة بالفعل و
غيره فلا يخرج عن حد الاعراب اليه **واجيب عنه** بان المراد من الحرف المذكور
فى التعريف هو الحرف المبانى لا المعانى والعامل من حروف المعانى تامل **فان
قيل** لم يبين آخر المعرب للاختلاف دون الاول والوسط نحو جاءنى ابو ابى ورايت
صفة الكلمة والكلمة ذاته لا يقال ان الصفة متاخرة عن الذات **فان قيل** فعلى هذا
يخرج التثنية والجمع من هذا الحكم لان الاختلاف فيهما فى الوسط نحو جاءنى الزيدان
ورايت الزيدين ومررت بزيدين وكذا العامل الجمع فان الاختلاف فى هما ليست
آخر هما بل التغير فى التثنية هو الالف وفى الجمع الواو وهما ليسا آخر هما بل آخر هما النون
وهو لم يتغير **واجيب عنه** بان المراد من الاخر آخر جزئيه يعنى آخر جزء المعرب

يختلف آخرهما لان النون فيهما عوض عن التنوين في بعض المذاهب والتنوين كلمة اخرى
فاخر التثنية هو الالف وآخر الجمع الواو والمراد من الاختلاف في آخر المعرب اختلاف من
حيث العوامل فخرج عنه حركة غلامي ايضا واذهبي ليس من حيث العوامل بل من حيث قضاء
البار **فان قيل** تعريف الاعراب صادق على الحركات دون الاعراب الحرفي
وذلك لان الاعراب سبب يختلف ذلك السبب آخر المعرب فلا بد من مغايرة السبب
الاخره اي لابد من مغايرة المحال المحل ففي نحو جاني ابوك الواو وآخر المعرب فكيف
يختلف آخر المعرب **واجيب عنه** بانا لا نركذلك لان الاعراب الحرفي فرع بالنسبة
الى الاعراب الحركة والحركات يغاير آخر المعرب فالاعراب الحرفي محمول عليه حمل الفرع
على الاصل كذا في عبد الغفور الحاشية على الفيانية في بحث الاعراب تامل **قوله**
الضمة والكسرة ولما ذكر مثاله سابقا لم يذكره ههنا واكتفى به والواو والالف والياء
نحو جاني ابوك ورايت اباك ومررت بابيك واعراب الاسم اي المعرب لان البحث
فيه ثابت على ثلثة انواع رفع ونصب وجر اي احدها رفع وثانيها نصب وثالثها جر على
حذف المضاف واما منصوب على المفعولية بتقدير اعني واما مجرور على البدلية من قوله على
ثلاثة انواع وانما انحصر الاعراب بثلاثة انواع لان الاعراب لا يكون الا علامة للمعنى المقتضي
والاعراب المقدورة المنصورة على المعرب وهو على ثلاثة انواع الفاعلية والمفعولية والاضافية
فالدال على ذلك المعنى ايضا ثلاثة انواع والا لزم الترادف بين الاعرابين او حصل
اكثر من ثلاثة انواع او الشركة او حصل النقص من ثلاثة انواع والترادف والشركة كلاهما
خلاف الاصل تامل كذا في الغاية العامل ما به يحصل رفع ونصب وجر نحو جاني زيد
فجار حال او حصل به الرفع على زيد ورايت زيدا فرايت عامل او حصل به النصب
في زيد وعلى هذا القياس حالة الجر تامل **فان قيل** هذا الحد ليس بجامع لخروج
عوامل الفعل كلم ولما وغيرهما **واجيب عنه** بان المراد من العامل ههنا عامل الاسم
بقرينة البحث عنه **فان قيل** لانسلم ان العامل ما به يحصل رفع ونصب وجر بل العامل
ما به يحصل المعنى المقتضي للرفع والنصب او الجر فالرفع والنصب والجر من مقتضيات المعاني
لا من العوامل **واجيب عنه** بان اسناد حصول الرفع والنصب والجر الى العامل
اسناد مجازي لا حقيقي وذلك لان الرفع لازم لمعنى الفاعلية والنصب لازم لمعنى المفعولية

والجر لازم لمعنى الاضافية **فان قيل** فعلى هذا يجب ان يذكر تعريف الاعراب بعد
تعريف العامل لصدوره عنه وتفرعه عليه فجعله عقيب الاصل فذكر مسئلة الاعراب
ليس في محله **واجيب عنه** بان للاعراب جهتان جهة الصدور وجهة الوقوف على العامل
وجهة الوقوع وهو يتوقف على المعرب فله محلان بالنسبة الى متعلقه فجاز ان يذكر منفصلا
بالمعرب لانه صفة قايمة بالمعرب وجاز ان يذكر بعد العامل لحدوثه وصدوره عنه فكذا
كل شيء له جهتان فله محلان تامل والمراد من الرفع اعم من ان يكون حرفا او حركة وكذا
من النصب والجر اعم من ان يكون حركة او حرفا **قوله** ومحل الاعراب من
الاسم هو اي تحصل الاعراب هو الحرف الاخير في الاول والوسط لما مر **قوله** اذ
الكل نحو قام زيد فقام عامل وزيد معرب والضمة اعراب والدال محل الاعراب
انتهى **قوله** واعلم انه اي الشان لان المعرب في كلامهم الا الاسم المتمكن والفعل المضارع
وسيجيء علة في قسم ثاني وهو بحث الفعل ان شاء الله تعالى **الفصل الثالث** من
الفصول الاربعة يكون جزء المقدمة ويتوقف عليه الشروع في اضاف اعراب الاسم
وهي اي اضاف اعراب الاسم تسعة اضاف الاول اي الصنف الاول من الاضاف
التسعة اي من الاقسام التسعة فالصنف هو القسم ان يكون الرفع بالضمة حالة الرفع والنصب
بالفتحة حالة النصب والجر بالكسرة حالة الجر ويختص هذا الصنف بالمفرد المنصرف الصحيح
فبقيد الافراد خرج التثنية والجمع وبقيد الانصراف احترز من غير المنصرف وبقيد الصحيح
احترز عن المفرد المنصرف غير الصحيح كالاسماء الستة فانها مفرد منصرف لكنها غير صحيح
لان الالف منها ناقصة واويه وهي ابوك واخوك وهنوك وحموك وواحد منها الفيف
مقرون وهو ذو حرفين اصليين زوو واحد منها اجوف واوي وهو فوك واصله
فوه حذفت الهاء على غير القياس وابدلت الواو ميما في غير حالة الاضافة ثم في
الصحيح اختلاف بين النحويين والصرفيين فلهذا عرض المصنف الى تعريفه فقال الصحيح
عند النحاة اي الحرف الذي لا يكون آخره اي آخر ذلك الاسم حرف علة نحو زيد فالمثال
والاجوف والمهموز باقسامه الثلاثة والمضاعف مع تنبيه صحيح عند النحاة واما الصحيح
عند الصرفيين فاسلمت حروفه الاصلية من حروف العلة والهمزة والتضعيف فالسالم
والصحيح مختلفان عند الصرفيين لا فرق بينهما ومختلفان عند النحاة فالسالم عند النحاة

بهما سالم عند الصرفيين والصحيح غيره وهو ما لا يكون آخره حرف علة **قوله** او
الجاري مجرى الصحيح اى الشبيه بالصحيح وهو اى جار مجرى الصحيح ما اى اسم كان
في آخره اى آخر ذلك الاسم واو او ياء ما قبلها ما كان كجلو وظبي ورمي وانما جاز هذا
الاسم جاريا مجرى الصحيح لعدم ثقل الاعراب عليه بسبب وجود الساكن قبل الاخر فحينئذ
يسكون ما قبلها ويخلص ايضا بجمع المكسر المنصرف كرجال وطلبة فبتعقيد المكسر احترز
عن جمع السلامة نحو صابرون وعالمون وبقيد المنصرف احترز عن جميع المكسر
الغير المنصرف نحو ضوارب وتواصر وغيرهما وانما اختص هذا الاعراب بهذين نوعين
من الاسماء لعلة وذلك لان الاعراب الحركتي اصل من الحرفي ثم المفرد المنصرف
اصل من التثنية والجمع وغير المنصرف فاعطى الاصل للاصل اما وجه اصالة المفرد
المنصرف فلاستقلاله بنفسه واما وجه اصالة الاعراب الحركتي فلان اعراب الحرفي مستنبط منه
لشبه ما لان الواو من الضمتين والالف من الفتحتين والياء من الكسرتين وعلى الاستنباط
فهذان واو والف مقدار واو الضمتين وكذا الواو مقدار واو الضمتين وكذا
واو الياء مقدار واو الكسرتين كما تعلم بسلامة الصبح فهذه العلاقة حكموا بالاستنباط
بين الحروف الثلثة من الحركات **فان قيل** فعلى هذا ليلزم ان لا يكون في
جمع اعرابا حركتيا لان الجمع فرع المفرد والملايق للفرع الفرعي تامل **واجيب عنه**
بان الامر كذلك الا انه اعطى لها الاعراب بالحركات لاجل الضرورة وهي
عدم وجدان حرف الاخير صالحا لحا وقابلا للاعراب الحركتي من الواو والالف والياء
فلما لم يجد واو في آخره حرف صالح للاعراب اعرب بالحركات ضرورة فالاعراب
من هذين النقيضين اصل من الوجهين لحد يحكما ان يكون بالحركات دون الحروف و
ما بينهما في الاحوال الثلثة دون الاحوالين لحكما كان حد حالة الاعراب تابع للاخرى و
سيجيئ بيانه ان شاء الله تعالى **قوله** تقول انت مطابقا لهذا القاعدة المذكورة
من الاعراب بالحركات في الاحوال الثلثة جاءني زيد ودلو وظبي ورمي ورجال ورايت
زيدا ودلوا وظبيا ورميا ورجالا ومررت بزيد ودلو وظبي ورمي ورجال وعلى هذا
القياس غير هذه الاسماء **قوله** واما ثانيا اى الصنف الثاني من الاضاف التسعة
المذكورة فلان يكون الرفع بالضمة حالة الرفع والنصب والجر بالكسرة فالنصب تابع الجر

هنا ويختص هذا التصنيف بجمع المؤنث السالم وهو كل جمع آخره الف وتاء فتقول مطابقا
لهذا التصنيف جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات وانما اختص هذا الاعراب
اى الاعراب بالحركة مع ان جمع المؤنث فرع الجمع المذكر واللايق للفرع الفرع لعدم
وجود الحرف الصالح للاعراب في آخره وهو الواو والالف والياء فالضرورة اعرب
بالحركات وانما صار النصب تابع للجر ليلا يلزم مزيتة الفرع على الاصل وهو الجمع
المذكر السالم نحو مسلمون وفي جمع المذكر السالم النصب تابع للجر فكذا في جمع المؤنث
السالم **فان قيل** فعلى هذا يلزم مزيتة الفرع على الاصل ايضا لان جمع المذكر
السالم اصل وهو معرب بالحروف وجمع المؤنث السالم فرع وهو معرب بالحركات
فيلزم فوقية الفرع على الاصل على صورة التسبيقة اليه **واجيب عنه** بان هذا للفوقية
وفوقية الفرع على الاصل بالضرورة كلا فوقية اولان الاعراب بالحركات وان
كان اصل لكنه في المفردات اصل لا في التثنية والجمع فان الاعراب بالحركات
في التثنية والجمع بمنزلة الاعراب بالحروف لان الشيء اذا وقع في محل الغير فله
حكم الغير فلا يلزم مزيتة الفرع على الاصل تامل **فان قيل** قد وجدنا هذا الاعراب في
غير جمع المؤنث السالم نحو كوكبان جمع كوكب وكذا لفظ المرفوعات والمنصوبات نحو
والمجرورات وغيرها مما كان مفرده مذكرا فتنتقض الخاصة **واجيب عنه** بان المراد
من الجمع المؤنث السالم الاصطلاحي وهو في الاصطلاح ما كان في آخره الف وتاء
مع قطع النظر عن المفرد سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا **واجيب عنه** بان هذه
العبارة بحذف المضاف او المعطوف بتقديره ويختص هذا الاعراب نحو جمع المؤنث
السالم ويختص بجمع المؤنث السالم وما على صيغته فح لم تنتقض الخاصة تامل كذا في غاية
التحقيق فاطلب هناك ما بقي منه **قوله** والثالث اى الصنف الثالث من الاضاف
التسعة ان يكون الرفع بالضمة حالة الرفع والنصب والجر بالفتحة حالتي النصب والجر فالجر
تابع للنصب على عكس جمع المؤنث السالم ويختص هذا الصنف بغير المنصرف وهو ما
فيه سببان من الاسباب التسعة وسيجئ بيانه وانما اختص هذا الاعراب به لان غير
المنصرف مفرد غالبا والمفرد اصل في الاعراب بالحركات وانما وجه مشابهة الجر
للنصب فلان غير المنصرف وما فيه سببان ففي السببين صار شبيها بالافعال كما

ان فی الافعال سببین احدہما اشتقاق الفعل من المصدر وثانیہما احتیاج الفعل
الی الاسم فلما شابہ الفعل امتنع منہ الجر کما امتنع الجر من الفعل فصار الجر تابع
للنصب کذا فی الغایۃ وفیہ اضطراب مذکور فی الغایۃ فاطلب ہناک **فان قیل** یشیر
من غیر المنصرف بعلۃ الکثرۃ والتنوین للتناسب وللضرورۃ فاختصاص ہذا الصنف بعدم
المنصرف بلا قید غیر صحیح * **واجیب عنہ** بان قید الضرورۃ والتناسب
معلوم فلا حاجۃ الی ذکرہ لان موانع کل حکم ملحوظ مع ذلک الحکم فلا حاجۃ الی بیانہ
مثال التناسب مثل سلاسلا واغلالا لان سلاسل صیغۃ منتہی الجموع وہی غیر
منصرف لا یدخل علیہ التنوین لکن یدخل علیہ التنوین لمناسبۃ الاغلال تامل وآما
مثال الضرورۃ **قولہ** اعنی ذکر نعمان لئلا ان ذکرہ ہو المسک ما کررتہ تضوع فان
النعمان غیر منصرف لا یدخل علیہ الکسرۃ والتنوین الا انہ دخلہ الکسرۃ للضرورۃ الشعریۃ
انتہی **تقول** مطابق لہذا الصنف المذکور جاءنی عمرو رایت عمرا ومررت بعمر **قولہ**
والرابع ای الصنف الرابع من الاضناف التسعۃ المذکورۃ ان یکون الرفع بالواو والجر
الرفع والنصب بالالف حالۃ النصب والجر بالیاء حالۃ الجر ای لما فرغ عن مواضع الاعراب
بالحرکات شرع فی مواضع الاعراب بالحروف فقال والرابع کذا وکذا وتخصیص ہذا الصنف
بالاسماء الستۃ موجدۃ مکبرۃ ومضافۃ الی غیر یاء المتکلم سواء کان مضافا الی الظاہر نحو
ابو بکر وابو عمر او الی الضمیر مطلقا سواء کان الی الغائب نحو جاءنی ابوہ واخوہ او
الی ضمیر المخاطب نحو ابوک واخوک وحموک بکسر الکاف لان الہم قریب المراۃ من جانب
زوجہا وہو اب الزوج فلا یضاف الا الیہا وہنوک وفوک وذو مال فقید الاول اخرج
تمثیلہا نحو اخوان والبوان والقید الثانی مکبرہ خرج مصغراتہا نحو اخیک وبنیک فان مصغراتہا
معربۃ بالحرکات وتثنیتہا معربۃ باعراب التثنیۃ والقید الاضافۃ خرج بالا اضافۃ فیہا
کاخ ولب فانہا ایضا معربۃ بالحرکات والقید الاضافۃ الی غیر یاء المتکلم خرج ما
اضیف الی یاء المتکلم نحو ابی واخی فانہا ایضا معربۃ بالحرکات لکنہ تقدیریۃ لا لفظیۃ
فہلم ان الاسماء الستۃ لہا خمسۃ احوال ولہا خمسۃ اعراب حال الافراد وحال التثنیۃ
والجمع وحال المکبرۃ وحال المصغرۃ وحال الاضافۃ الی یاء المتکلم وحال الاضافۃ
الی غیر یاء المتکلم وحال قطع الاضافۃ فحال المکبر والمصغر داخل فی حال الافراد

حال الافراد مع المکبر والمصغر حال واحدۃ فلہا حال الافراد سواء
ن مکبرا او مصغرا وحال التثنیۃ والجمع وحال الاضافۃ الی یاء المتکلم وحال الاضافۃ
ی غیر یاء المتکلم وحال قطع الاضافۃ تامل فمن حال الافراد مع المکبرۃ مقطوعۃ عن
الاضافۃ اعرابہا بالحرکات لعدم اعداد اللام المحذوفۃ عنہا سماعا حالۃ الافراد نحو جاءنی
ب ورایت ابا ومررت باب وفی حال التثنیۃ والجمع اعرابہا بالحروف کحال سایر التثنیۃ
الجمع نحو جاءنی ابوان ورایت ابوین ومررت بابوین تثنیۃ وجمعا لوجود حرف الاعراب
ن آخرہا حالۃ التثنیۃ والجمع وفی حالۃ الاضافۃ الی یاء المتکلم اعرابہا بالحرکات التقدیریۃ
فتقدار الیاء کسرۃ ما قبلہا وفی حالۃ الاضافۃ الی غیر یاء المتکلم اعرابہا بالحروف لا
عادۃ اللام المحذوفۃ سماعا مع ارتفاع المانع وہو التنوین وفی حالۃ التصغیر ایضا ش
بالحرکات مطلقا سواء مضافا او لا لکونہا جاریۃ مجری الصحیح انتہی وانما غیر الاسلوب
ضافۃ اہم الی الکاف المکسورۃ وباضافۃ ذو الی غیر الکاف لان اہم قریب المراۃ
لا یضاف الا الیہا وآما اضافۃ ذو الی مال فلانہا وصفت لاتصاف الشیء باسم جنس
لا یضاف الا الی اسم الجنس واما قول **الشاعر** اہوی المعروف مالم یتمثل فیہ
وجوہ * انما یعرف ذی الفضل من الناس ذوہ فانما لا یعتد بہ وکذا قولہ
صلی علی محمد وذویہ فشاذ لا یقاس علیہ الاسم الذی آخرہ واو ماقبلہا
مضموم لم یوجد فی کلام العرب وذہو واخوہ وکذلک لانہ مقول فیہ القاعدۃ مشروطۃ
ثلاثۃ قیود اولہا ان لا یکون ذلک الواو ومنزلۃ الاعراب فہذا القید خرج
واو ابو وحمو ونحوہ وغیرہا لان الواو فیہا وقعت اعرابا لان الکلام
لا یکون فی اسم الجنس فہذا القید خرج واو ہنو لانہا وقعت فی البنی و
انہا ان لا یکون مدغما ومدغما فیہ فہذا القید خرج واو مدعو ومرجو فلا یجوز ازالۃ الہا
یاء للتثنیۃ نحو مدعی ومرجی وانما صار اعراب اسماء الستۃ بالحروف مع کونہا
مفردات دعا للوحشۃ ولفرقۃ وذلک لانہ لو جعل اعراب التثنیۃ والجمع بالحروف
وجعل اعراب جمع المفردات بالحرکات لوقع الوحشۃ بینہما مع انہما مشتق و
مشتق منہ وانما جعل اعراب ہذہ الاسماء بالحروف دون غیرہا من المفردات
دعا للوحشۃ لمناسبتہا بالتثنیۃ والجمع لفظا ومعنی اما لفظا فلوجود حرف العلۃ
الاعراب

في آخرها والمعنى فلان معانيها متباينة عن التعدد حكما وان معنى التثنية والجمع
متباينة عن التعدد وانما صار مستثنى ولم يجعل قلا ولا كثر المقابلتها اعراب التثنية والجمع
فذلك لان اعراب التثنية ثلاثة واعراب الجمع ايضا ثلاثة فاختاروا في مقابلة كل
اعراب الاسماء حتى صار ستا **فان قيل** اعراب اسماء الستة لا يخلو اما
ان يكون بطريق الجواز او الوجوب لا سبيل الى كل واحد منهما لانه لو اريد الجواز لخرج
عنه ابوك واخوك لان الاعراب فيهما واجب بالحروف في هذه الحالة لا جائز
وان اريد به الوجوب لخرج عنه هنوك وحموك لان الاعراب الحكم والتزم بالواو في
حالة الاضافة جائز لا واجب لوجود اعرابهما بالحركات ايضا مطلقا سواء كان مفردا
نحو جاني حمٌ ورايت حما ومررت بحمٍ او مضافا نحو جاني حمكِ ورايت حمكَ و
مررت بحمكِ وكذا الهن **واجيب عنه** بان المراد ههنا الصحة والصلاحية اى
يصح اعرابها بالواو والالف والياء ويصلح لها هذه الاعراب فهو يشمل الوجوب والجواز
كذا في غاية التحقيق تامل **فان قيل** لما كان اعراب اسماء الستة بالحروف لوجب
ان يكون بالالف واليا مثل التثنية او يكون بالواو واليا مثل الجمع لان اعرابها
بتشبيهها مضارعا فرعا عن التثنية او الجمع فينبغي ان يكون اعرابها مثل اعراب التثنية و
الجمع لئلا يلزم هذيه الفرع على الاصل **واجيب عنه** بان الامر كذلك الا ان
الاسماء الستة لما كانت مفردات فرعيت حال الافراد لان المفرد اصل في الاعراب
باحوال التثنية كذا في غاية التحقيق تقول مطابقا لهذه القاعدة جاني ابوك ورايت

اباك ومررت باخيك وكذا البواقي والخامس اى الصنف الخامس منها ان يكون
الرفع بالالف حالة الرفع والنصب والجر بالياء المفتوح ما قبلها حالة الناصب والجار
ويختص هذه الصنف بالمثنى اى بما يطلق عليه لفظ المثنى وهو الاسم الذي
لحق في آخر مفرده الفا وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة مطلق سواء ذكر كان
او مونثا الذي علم او لغير ذي علم وكلا مضاف الى مضمر عطف على المثنى اى و
يختص هذه الاعراب بالمثنى وكلا واثنان للمذكر واثنتان للمونث وكذا كلتا لكنه
لم يذكره اكتفاء بذكر الاصل وانما لم يكتف بذكر الاصل في قوله اثنان واثنتان
لان لفظ اثنان واثنتان من الاسماء العدد وهي تخالف لجميع الاسماء في الاستعمال

فلهذا لم يكتف بذكر الاصل **تقول** مطابقا لهذه القاعدة جاءني الرجلان
وكلاهما واثنان واثنتان ورايت الرجلين كليهما واثنين واثنتين ومررت
برجلين وكليهما واثنين واثنتين وانما قيد كلا وكذا كلتا بالاضافة وعبارة لازمتان
بالاضافة لعدم افادة معنى التثنية منهما الا باضافتهما الى التثنية ظاهرا او مضمرا وانما
خص الاضافة بالمضمر لان كلا وجهتين مفسرة صورة والتثنية معنى تصورة
يقتضي الاعراب بالحركات ومعنا يقتضي الاعراب بالحروف فاذا اضيف
الى المظهر روعيت جانب الافراد واعرب بالحركات لان المظهر اصل والافراد
والحركات يليقه اصل زاد اضيف الى المضمر روعيت جانب المعنى واعرب
بالحروف لان المعنى فرع والاعراب بالحروف والمضمر ايضا فرع لوجود الاصل
يقتضي الرعاية من جانبه ووجود الفرع يقتضي الرعاية من جانبه كذلك وانما خص
هذه الاعراب بهذه الاسماء لمناسبتها الاعراب الحرفي في كونها فرعين اى
في كون التثنية مع الملحقة وكون الاعراب الحرفي فرعين ولائق للفرع الفرع
ووجود حرف صالح في اخرها **فان قيل** الالف في آخر هذه الاسماء علامة
التثنية فلو جعل ذلك الالف علامة للاعراب يلزم ايراد المؤثرين على اثر واحد
وهو لا يجوز **واجيب عنه** بان ذلك المنع اذا كان المؤثران لفظيين وآما اذا
كان احدهما لفظيا والآخر معنويا فيجوز ايراد المؤثرين على اثر واحد كما
في نحن فيه وكذا الحكم في الجمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمين وما ذكره انهى **فان قيل**
فعلى هذا لم يصدق على هذه الالف حد الاعراب وهو ما اختلف به آخر المعرب
لان الالف آخر المعرب لم يكن يختلف به آخر المعرب والا لزم خلف الشيء في
نفسه وذا باطل والجواب عنه بما مر انفا وهو انه حمل على الاعراب الحركتي **فان قيل**
فعلى هذا لم يصدق الاختلاف في آخره لان آخر التثنية النون وهو لم يتغير والجواب عنه
بما مر **فان قيل** لم جعل الالف علامة للرفع واليا علامة للنصب والجر **واجيب عنه**
بان هذا الموافقة بالفعل من النحو ضرورة بالمخالفة بالضمير من نحوهما وكذا حال الجمع
فان الالف في آخرها علامة المرفوع وفي تثنية الاسم علامة الرفع وانما صار كلا و
كلتا واثنان واثنتان ملحقا بالتثنية لان التثنية بحقيقي لا مفرد ولا مفردات لهذا

الاسماء **قوله** السادس اى الصنف السادس من الاصناف المذكورة ان يكون الرفع بالواو والمضموم ما قبلها حالة الرفع والنصب والجر بالياء المكسورة ما قبلها حالة النصب والجر فان النصب تابع للجر فى التثنية والجمع جميعا وسياتى ذكرها وتخصيص اى هذا الصنف بالجمع المذكر السالم وهو الاسم الذى يكون فى مفرده سالم كسلمون و ضاربون والواو عشرون اى مع ملحقات بجمع واخواتها نحو ثلثون وار بعون الى تسعين وانما تخصيص هذا الاعراب بالجمع المذكر السالم لمناسبة الاعراب الحرفى فى كونهما فرعين ولوجود الحرف الصالح للاعراب فى اواخرها **فان قيل** قد جعلتم هذا الاعراب بعينه بجمع المذكر السالم بخوسنين وارضون وثبون وقلون جمع سنة و ارضة وثبة وقلة **واجيب عنه** بان المراد من الجمع المذكر السالم ما يكون مصطلحا وههنا ما يكون فى آخره واوا وياء ونون مفتوحة او يجاب عنه بان العبارة على حذف المضاف اى على حذف المعطوف تقديره وتخصيص هذه الاعراب بصيغة جمع المذكر السالم او تخصيص بجمع المذكر السالم وما على صيغته فح فاندفع الاشكال **فان قيل** الواو فيه علامة الجمع فان كان علامة الرفع حالة الرفع يلزم ايراد الموثرين على اثر واحد وهو غير جايز **واجيب عنه** بما مر فى التثنية **فان قيل** فعلى هذا الايلزم الاختلاف فى آخره **واجيب عنه** بان المراد من الآخر آخر الجمع والنون ليس آخر الجمع لانه عوض عن التنوين فآخر الجمع الواو فقط **فان قيل** لم جعل الواو علامة الرفع فى الجمع والالف فى التثنية والياء فى الموضعين علامة النصب والجر **واجيب** عنه بان هذا للضرورة وذلك لانه لو اعرب المثنى بالحروف الثلثة بقى الجمع بلا اعراب ولو اعرب الجمع بقى المثنى بلا اعراب ولو اعرب كلو احد منهما بهذه الحروف لوقع الالتباس بينهما فلضرورة قسمت تلك الحروف عليهما فاعطى الالف للتثنية حالة الرفع والواو للجمع حالة الرفع لانها علامة المرفوع فى الفعل نحو ضربا وضربوا وجعل الياء علامة الجر فيهما ولما لم يجد علامة النصب وحكموا بالتبعية للجر وفرقوا بين التثنية و الجمع بحركة ما قبلهما بان الفتحة تقبل الياء فى التثنية والكسرة فى الجمع نحو مسلمين فى التثنية ومسلمين فى الجمع ولم يكن الامر لان التثنية كثيرة لانه غير مختصة بذى علم والجمع قليل نحو لاختصاص بذى علم فالكثير يناسب التحقيق **فان قيل** انت قلت اعراب التثنية بالالف

فى حالة الرفع والياء فى حالتى النصب والجر **قوله** عليه السلام من احب كرمتياه لم يكتب بين العصر والعشاء مخالف للحكم المذكور فان قوله كرمتياه تثنية وقعت نحو مفعولا لاحب ولم يكن الياء فيه حالة النصب بل كان الفاصلة **واجيب عنه** بان هذا مبنى على مذهب ابن مالك النحوى واما على مذهب الجمهور فلا نسلم كونه كرمتياه بل كرمتياه بالتاء **قوله** كرمتياه شاذ ولا يقاس عليه **فان قيل** لم جعل المصنف النصب تابع الجر والجر تابع للنصب يعنى يجعل كل واحد منهما تابعا ومتبوعا ولم يجعل الرفع تابعا ولا متبوعا **واجيب عنه** بانه لا مناسبة بين نحو الرفع وبينهما اذ الرفع علامة العمدة وبها علامتا الفضلة فلم يوجد المناسبة بينهما فلهذا صار النصب والجر تابعا ومتبوعا دون الرفع وانما صار الواو وعشرون من اخواتها من الملحقات لانه لا مفرد لها والجمع الحقيقى ما له مفرد **فان قيل** لا نسلم انه لا مفرد لها لان الواو جمع زوا وعشرون جمع عشرة **واجيب عنه** بان هذا ممنوع لان المراد بالمفرد ما له مفرد من لفظه وهو من غير لفظه فلا يعتبر به ولانا نقول العشرون لا يجوز ان يكون جمع عشرة والا لزم اطلاق العشرين على اثنين لانه لا بد فى الجمع من ثلثة افراد المفرد ولا يجوز اطلاق العشرين على اثنين استعمالا فلا يكون له مفردا ايضا فاذا كان الامر كذا كان من الملحقات انتهى **نقول** مطابقا لهذه القاعدة المذكورة نحو مسلمون وعشرون والوا بل ومررت بمسلمين وعشرين والى بال اعلم ان النون التى تكون مفتوحة ابدا اى فى كل حال سواء كان رفعا او نصبا او جرا وانما اختير الكسرة لوجوه اما لان التثنية اوسط الاحوال بالنظر الى المفرد والجمع والكسرة ايضا متوسطة فلهذا اختصت بالكسرة او لان هذا النون عوض عن التنوين على بعض مذهب والتنوين حرف ساكنة والساكن اذا حرك حرك بالكسر او لانه لو لم يكسر لكان مفتوحا او مضموما فيؤدى الى الكلو احد منهما للزوم توالى الفتحات او الضم وكلو الوجوه متروك وانما ضم ذلك لان النون كلمة بحرف واحد كهمزة الاستفهام وواو العطف ولا يوجد مثل هذه الكلمة فى كلام العرب مضموم انتهى **اعلم** ان فى نون التثنية والجمع اربعة مذاهب مذهب الكسائى ومذهب الزجاج ومذهب ابن كيسان وابن طاهر وابن الاد ومذهب ابن مالك فعند الكسائى انه عوض

من تنوين المفرد لا عن الحركة فقط ولا عنهما معا وانما عوضه النون عن تنوين المفرد
لسلا يخيط مادة الافراد في التثنية والجمع وأما وجه التعويض عن التنوين ان هذا النون
تسقط حالة الاضافة كما تسقط التنوين فيهما فعلم انه عوض منه واعترض عليه بانه
لو كان عوضا عن التنوين لم يكن مع الالف واللام كالتنوين لا يوجد مع الالف واللام
وهو يوجد مع الالف واللام في التثنية نحو الزيدان وكذا في الجمع نحو الزيدون فاذا
ثبت مع الالف واللام علم انه غير عوض عن التنوين والا لما جامعه وأجيب
بان التنوين انما يسقط بالالف واللام لكونهما ساكنة لينة حقيقة واما في التثنية والجمع
فصارت متحركة فهو اقوى منهما فلا تؤثر الالف واللام في اسقاطهما بخلاف
التنوين فانها ساكنة فيؤثر الالف واللام في اسقاطها وأما عند الزجاج فانه عوض
عن حركة المفرد لا عن التنوين لوجوده مع الالف واللام في التثنية والجمع كوجود الحركة
مع الالف واللام في المفرد نحو الرجل والاعتذار عن حال السقوط حالة
الاضافة بان ذلك السقوط لقصر الكلام وتخفيفه وتسهيله مع حصول تمام المعنى
ومن المعلوم ان الكلام القليل المفيد لتمام المعنى اولى من الاطناب لا ان يكون
سقوطه للاضافة وأما عند ابن ولاد فانه عوض منهما لوجوده مع الالام وسقوطه مع
الاضافة وأما عند ابن مالك النحوي فانه لا يكون عوضا عن الشيء اي لا عن التنوين
ولا عن الحركة ولا عنهما بل يكون وجوده لاجل دفع الالتباس بالمفرد نحو جوزان
فان النون فيه لدفع الالتباس بالمفرد لان جوزان تثنية جوزي فاذا اريد التثنية
زاد في آخره الف التثنية فصارت جوزاو لما كان جوزا بعد الالف كعصا وهو
مفرد زاد بعد ذلك الالف النون حتى يرتفع ذلك الالتباس بالمفرد وما الالتباس
فيه حمل عليه ظن الطلاب انتهى هذا كله في المطول شرح تلخيص المفتاح والمصنف في
علم النحو وفيه اطناب لكنا نقتصر لحصول الغرض بهذا القدر اليه فان ثبت الاطلاع عليه
عليه رجع اليه ونون الجمع اي نون جمع المذكر مفتوحة ابدا وجه الزيادة ليلا يخيط مادة
المفرد في الجمع واما وجه الفتح فخلافه بناء على ان الجمع ثقيلة من حيث المعنى
والثقيل يقتضي الخفة اولانه لو لم يفتح لكان مضموما او مكسورا لا سبيل الى كل واحد منهما لانه
لو كان مضموما لزم توالي اربع ضمات في حالة الرفع نحو مسلمون ولو كان مكسورا

لزم الخروج

لزم الخروج من الثنية الحقيقة او التقديرية الى الكسرة الحقيقة وهذا ثقيل وهما
وهما تسقطان عند الاضافة اي نون التثنية والجمع وانما تسقطان حالة الاضافة
لانهما عوض عن التنوين في بعض مذاهب والتنوين يسقط عند الاضافة فكذا المعوض
منه وأما على مذهب من قال بالحركة او لدفع الالتباس او بهما فحذفه لقصر الكلام و
الاخلاف ما ترا فاذا نحو جاءني غلاما زيد فجملة غلاما زيد علامان قل اضيف اليه سقط النون
علامي اضافة واما الطول الكلام على الاختلاف التي ذكرنا وسلموا مصراعه مسلمون
لما اضيف الى ياء المتكلم وسقط النون اما بالاضافة او التخفيف قوله السابع اي
المضاف السابع من الاسماء الستة المذكورة ان يكون الرفع مقدرا كضمة حالة الرفع
والنصب تقديرا كفتحة حالة النصب والجر تقديرا كالكسرة حالة الجر و
يخرج عن هذا المضاف السابع المقصور اي الاسم المقصور فالالام فيه عوض عن
الحركات قال وهو ما يكون في آخره اي آخر الاسم الف المقصورة كعصا وانما
سمي بالمقصورة لان قصر الشيء عن الغير وتحويسه عن الحركات الثلثة سواء
كانت الالف اثباتا كما في عصا والام او محذوفة كعصا بالتنوين قوله وبالمضاف
اي بالاسم المضاف الى ياء المتكلم غير جمع المذكر السالم فخلامي وانما صار الاخير
بالحركات لان هذه الاسم مفرد والمفرد يعمل في الحركات وانما صار الاعراب
تقديريا للتعذر ظهور الاعراب وسنعود الى اللفظ لان العصا آخره الف وهو الثقيل كما
اصلا فصار تقديريا وأما في غلامي فلانه لما صار آخره الغلام سببا لسبب اقتضى ان يليه
كسرة ما قبلها فصار ما قبلها سببا على تلك الكسرة فلم يبق محل الاعراب
لفظيا فصارت تقديريا كهذا قالوا وفيه نظر لانه لم لا يجوز ان يكون دخول العوامل
عليه سابقا على الاضافة الى ياء المتكلم ويكون اعرابه لفظيا واقتضاء الياء
تقديريا وأجيب عنه بان الاضافة سابقا على دخول العوامل لانها من
خواص الاسم ومناسبة الشيء ترجح من الغير وفيه تامل فان قيل فعلى
هذا ينبغي ان يكون تلك الكسرة في غلامي مشتركا بين اقتضاء عامل الجارة ومن
اقتضاء الياء فيكون اعراب غلامي لفظيا حالة الجر وتقديريا حالة الرفع
والنصب وأجيب عنه بان هذا ممنوع لوجود المؤثرين المختلفين على

اثر واحد وقد عرفت فی بحث التثنیة ان ایراد المؤثرین اللفظیین علی اثر واحد ممنوع
بخلاف ما اذا کان احدهما لفظیا والآخر معنویا فانه یجوز ولکذلک ههنا تامل
فان قیل لعل وجه ان یعرب ما قبل نون جمع المؤنث فی بعض بن وتعرب
اعرابا تقدیریا دون البناء وبحال ان البناء کما یقتضی البناء لما قبلها کذلک نون
جمع المؤنث یقتضی البناء علی السکون لما قبلها فما حالهم ان یعربوا غلامی
تقدیریا وبنوا جمع المؤنث **واجیب عنه** بان بینهما فرق جلی وهو ان النون
فی جمع المؤنث ضمیر الفاعل والفاعل شدید الاتصال بالفعل لفظا ومعنی
حتی انه بمنزلة جزء الفعل بالفعل ولذلک النون حصل اتصال الفعل معه بحیث لم یبق بینهما محل
الاعراب لا لفظا ولا تقدیرا فصار تابعین واما الاضافة وان کان یقتضی الاتصال
الکلمة یقتضی الاتصال اللفظی لا المعنوی فتقدیر محل الاعراب لفظا لا تقدیرا
فصار نحو غلامی معربا بالتقدیر افاحفظ هذا الکلمة فی غایة التحقیق وبعضها فی الایضاح
شرح المراح **فان قیل** لم لا یعوض النون من الرفع بعد بناء جمع المؤنث کما یعوض
بعد الف التثنیة وواو الجمع **واجیب عنه** بانا لو عوض النون عن المرفوع یجوز
لکن لزم اجتماع النونین فی آخر جمع المؤنث فی باب ایان بین لزم اجتماع اربع
نونات وهو مکروه وشنیع جدا وهذا النونین بمنزلة النونات حکما او لیلا یلتبس
نون التخفیفة صورة فلهذا لم یعوض لا یقال لعل وجه ان یعوض حرف آخر
غیر النون اذ لا یلزم ان العوض هو النون فقط بل یجوز ان یکون ای حرف من حروف
الابدال وحروفها استجده یوم صال نطاکذا فی المراح للاقتول لو فعل ذلک
لزم حذف جمع المؤنث عن اخواتها فیلزم الانتشار فی ذهن المبتدی **فان قیل**
اذا عجمته وتقدیر ان النون فی التثنیة وجمع عوض عن الرفع المفرد فی الافعال فیلزم
آخرا اعراب المضارع علی فاعله لان الالف والواو وضمیر هو للفاعل والنون
المفوض ما بعدها اعراب المضارع فاجزاء اعراب الکلمة علی کلمة اخری
لا یجوز قطعا **واجیب عنه** بان الامر کذلک الا ان الفاعل کالجزء من الفعل لشدة
الاتصال فصار الفعل والفاعل کلمة واحدة حکما انتهی هذا الکلام فی الایضاح شرح
المراح **فان قیل** لم لا یجوز ان یکون اعراب عصا ونحوه بالحروف اعرابا

کلا وکلتا کوجود حرف الصالح للاعراب فی آخره کما فی آخر کلا وکلتا **واجیب عنه**
بان عصا اسم متمکن لازم التنوین فحیث ما ان یثبت مع ذلک الالف التنوین او لا فالاول
ممتنع لالتزام التقاء الساکنین وکذا حذف التنوین وحدها لخلو الاسم المتمکن من
التنوین بغیر ضرورة وکذا حذف الالف لانه یلزم حذف الاعراب وهو لم یوجد
فان قیل تقدیر الاعراب بسبب التعذر فی عصا اما ان یکون قبل الاعلال
او بعده فان کان قبله فهو ممتنع ظهور الاعراب فیه بل ثقیل علیه **واجیب عنه** بان
الغرض ههنا مجرد تقدیر الاعراب مطلقا سواء کان التقدیر بسبب التعذر او الاستثقال
وان فرضنا ان تقدیر الاعراب ههنا لتعذر الاعراب لا لاستثقال مجوابه انا نختار
جواز الاعراب بعد الاعلال لا قبله ولا شک ان اجزاء الاعراب بعد الاعلال ممتنع
ظهور الاعراب لاستثقال وانما نختار بعد الاعلال لان الاعراب صفة للکلمة والکلمة
ذات ومحل له فاجزاء الصفة بعد تقرر الذات والمحل ای بعد انتهاء الصفة فصار الاعراب
تقدیریا للتعذر کغلامی للاستثقل **تقول** مطابقا لهذه القاعدة المذکورة جاءنی العصا
ورایت العصا ومررت بالعصا وغلامی فی حالة الرفع ورایت العصا وغلامی فی حالة النصب ومررت بالعصا وغلامی فی
حالة الجارة فالمراد بذکر عصا کل اسم یکون مفردا آخره الف مقصورة سواء کانت للتانیث
او کانت للالحاق او للاشباع او بقیة الکلمة او زیادة او غیره مراد ههنا وکذا
فی ایراد ذکر غلامی کل اسم صحیح وجوزیة مجرا انتهی الثامن ای الصنف الثامن من
الاصناف المذکورة ان یکون الرفع بتقدیر الضمة حالة الرفع والجر بتقدیر الکسرة حالة
الجارة والنصب بالفتحة لفظا حالة النصب وتحقیق هذه الصنف بالمنقوص ای الاسم
المنقوص وهو ای الاسم المنقوص ما ای اسم آخره یا ای آخر ذلک الاسم یا وما قبلها مکسور
کالقاضی مطلقا سواء کان الیاء اصلیا او منقلبا او عوضیا من الواو او من الالف سواء
کان محذوفا بالتقاء الساکنین اولا فما صار الاعراب فی هذا القسم بالحرکات ثم
اذا کان بالحرکات کان فی الحالتین تقدیریا وفی حالة واحدة لفظیا اما وجه الحرکات
فلانه مفرد والمفرد اصل فی الحرکات کما لا یخفی واما وجه التقدیر فی الحالتین المذکورتین
فلاستثقال الضمة والکسرة علی ذلک الیاء واما وجه اللفظی حالة النصب فلان الفتحة
اخف الحرکات **تقول** مطابقا لهذه القاعدة جاءنی القاضی ورایت القاضی

ومررت بالقاضي وعلى هذا القياس غيره قوله والتاسع ان الصنف التاسع من
الاضافة المذكورة السابقة ان يكون الرفع بتقدير الواو حالة الرفع والنصب
والجر بالياء لفظا حالة الناصب والجارة فالنصب تابع للجر ويخلص هذه الصنف
بجمع المذكر السالم مضافا الى ياء المتكلم نحو قول جارى مسلمى لتقدير مسلمون قبل
ضيف بسقوط نون للاضافة فصار مسلمى فقد توجهت له قاعدة الصرفية
وهو قوله اجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت
الياء فصت من الواو واوعمت الياء فى الياء لوجود المجانسين وابدلت الضمة
الكسرة لمناسبة الياء فصار مسلمى فصار للاعراب وهى الواو والياء
لابدل ذلك الواو ياء فلم يبق الواو على اصله ورايت مسلمى ومررت بمسلمى فى حالتى
الناصب والجارة فان النصب تابع للجر وانما صار الاعراب بالحرف
لما مر من ان جمع ولوحوذ حرف الصالح للاعراب فى آخره وانما صار تقديريا حالة الرفع
وتقليا فى حالتى النصب والجر لان فى حالة الرفع يلزم ابدال الواو ياء فلم يبق الواو
على حقيقته بخلاف الاحوال الثلثة فان الاعراب فيها يحصل بالحرف فلا يلزم
ان الاعراب تقديريا حالة الرفع كذلك فى حالة الناصب والجارة ايضا تقديريا
لان الياء علامة النصب والجر لا يكون ظاهرا على كونه مدغما مستترا واجيب عنه
بان الادغام لا يخرج الشئ عن حقيقتها كما عرفت فالتلفظ بالياء الثانية تحفظ بالياء
الاولى اى الفرق ان المدغم والمدغم فيه حرفان فى التلفظ وحرف واحد فى الكتابة
قوله ان الاعراب التقديرى قد يكون بالحركة وقد يكون بالحرف فاذا كان
بالحركة فقد يكون فى الاحوال الثلثة كما فى عصا وغلامى وقد يكون فى الحالتين كما
فى قاض ودلو ورام واذا كان بالحرف فقد يكون ايضا فى الاحوال الثلثة نحو
جاءنى ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابى القوم ولم يذكر المصنف هذه
القسم لقلته وقد يكون فى حالة واحدة كما فى مسلمى فان قيل هل يجوز هذا
ان يكون الاضافة فى الصنفة الاخيرة وهو ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب بتقدير
الالف والجر بتقدير الياء كما فى قوله جاءنى ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابى القوم

واجيب عنه بانه مندرج تحت قوله كعصا وغلامى فان قوله وقد يكون الرفع
بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجر بتقدير الكسرة اعم من ان يكون بالحركات
او بالحروف ففى صورة الاندراج صارت تسعة تامل قوله اعلم ان هذه القاعدة
المذكورة من كونها اجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة الى آخره مشروطة
بشرائط احدها ان يجتمعا فى كلمة واحدة مستقلة كما فى مرمى اصله مرموى او
حكمية بان كانا فى كلمتين غير مستقلتين كما فى ضاربى ورامى اصلهما ضاربوى و
راموى فان كلو احد منهما كلمتين لكنهما فى حكم الكلمة الواحدة لشدة اتصال الضمير مع ما
قبله فبهذا الشرط خرجت نحو قالوا يا ويلنا وكذا قوله يعز وا يوما ويرمى ونزاعن الادغام
لان اجتماعهما ليست فى كلمة واحدة حقيقة او حكمية بل فى الكلمتين المستقلتين وثانيهما ان لا
يكون ذلك الواو مبدلا عن الالف نحو نوصيه وثالثها ان لا يكون ذلك الياء مبدلا عن الواو
نحو ديوان اصله دووان ورابعها ان لا يكون ذلك الكلمة على وزن افعل نحو
اليوم علما للجبل وخامسها ان لا يكون ذلك الكلمة علما للمونث نحو حيوة علما لامراة عينية
وسادسها ان يكون فى آخر الكلمة لا فى الوسط نحو مقيول وعيوف وسابعها ان لا
يلتبس بشئ آخر ثم هذه الشرائط شرائط الوجوب لا الجواز لان الجواز لا يقتضى هذا الشرائط
سواء وجدت هذه الشرائط او لا فح يجوز الادغام هذا كله فى السعدية شرح الزنجانى و
بعضها فى الايضاح شرح المراح تامل قوله الفصل الرابع من الفصول الاربعة
المذكورة ويكون جزء المقدمة ويتوقف عليه الشروع فى تقسيم المعرب اى فهو تقسيم
اسم المعرب فح فاندفع الاشكال الناشى من كلمة فى للظرفية قوله وهو على نوعين
اى ذلك الاسم منصرف خبر المبتدا المحذوف اى احدهما وهو اى المنصرف ما اى
اسم ليس فيه سببان فقوله سببان اسم لقوله ليس وخبره فيه مقدم عليه
والمجموع صفة الموصوف وصلة الموصول نار على ان كلمة ما موصوفة او موصولة
ثم الموصوف مع الصفة او الموصول مع الصلة خبر المبتدا وهو قولك هو ودع
ان كلمة ما يخلو اما ان يكون فى محل المبتدا او فى محل الخبر فان كان الاول
فالموصول هنا كما اولى من الموصوف لان المبتدا حقه ان يكون معرفة والموصول
ايضا معرفة واذا كان فى محل الخبر فالموصوف اولى من الموصول لان الخبر حقه

ان يكون نكرة وان جاز تعريفه والموصوف نكرة مخصصة انتهى كذا في الغاية اوسبب
واحد عطف على قوله سببان فحاله في الاعراب كحاله على الوجه المذكور تامل و
كلمة ههنا للاتصال الحقيقي ليقوم هذا السبب مقامهما اي مقام السببين في التاثير بان
يؤثر وحده تاثيرهما من الاسباب المتسعة فقوله يقوم حمله خبرية وقعت صفة واحد
وقوله من الاسباب بيان لما يقوم اي لقوله ما يقوم مقامهما او من السببين
او من اليهما تامل **فان قيل** الباعث على تقسيمه لان المقصود معرفة الاسم و
هو حاصل بتعريفه **واجيب عنه** بان الباعث على تقسيمه اخر الاحكام المختلفة لها كما
لا يخفى **فان قيل** تقسيم الشيء لا يكون الا بعد تعريفه **واجيب عنه** بانه يكفي تصوره
وهو المدرك الذي لم يشبه الى آخره دون التعريف الذي هو كلمة تدل على معنى في
نفسها آه لان ههنا تقسيم اسم المعرب لا تقسيم مطلق الاسم سواء كان معربا او مبنيا تامل
فان قيل ان نوحا ما فيه سببان وهو مع ذلك منصرف **واجيب عنه**
بان المراد من السببين سببان مع مؤثريهما وفيه انتفاء الشرائط كما سيجيء عن قريب
فان قيل لم قدم تعريف المنصرف على ضده **واجيب عنه** بان المنصرف اصل
بالنسبة الى غير المنصرف تامل كزيد وبكر وعمرو ويسمى الاكمل اي ويسمى لذلك المعرب
المتمكن المكن على صيغة اسم التفضيل لامكانه على اعراب الثلثة وقد مر وجه كل واحد
منها اي من المعرب والمتمكن والاكمن تامل فلما فرغ عن حده ومعرفته
شرع الآن في حكمه واثره المرتب عليه فقال وحكمه اي اثره المرتب عليه ان يدخله
الحركات الثلث مع التنوين **فان قيل** حكم الشيء اثر ذلك الشيء ومن البين ان
الدخول ليس اثره بل صفة المتكلم حقيقة والحركات تبعا او مجازا **واجيب عنه** بان
اضافة الحكم الى الضمير اضافة معنوية بمعنى اللام المقدرا وفي تقديره وحكمه لذا وفيه فرع
فارتفع الاشكال ومثل هذا الاشكال سيجيء في حكم غير المنصرف انشاء الله تعالى
مع جوابه **تقول** انت مررت بزيد وجئت زيدا ومررت بزيد
وغير منصرف اي ثانيهما غير المنصرف على حذف المبتدا وهو اي الغير المنصرف ما في
اسم فيه سببان منهما اي من اسباب المتسعة او واحد منهما اي من اسباب المتسعة
تقوم ذلك الواحد مقامهما في التاثير بان تؤثر وحدها تاثيرهما فقوله سببان اما

مبتدا وخبره قوله فيه مقدم عليه او فاعل فيه والجملة صفة الموصوف الاصلة
والمجموع خبر المبتدا وهو الضمير المرفوع اعني هو قوله او واحد عطف على السببان
فاعرابه على نوجين المذكورين تامل وما يقوم مقامهما ليس الا صيغة منتهى الجموع
والف التانيث كما سيجيء بيانه انشاء الله تعالى **فان قيل** ان نوحا وهود
كل واحد منهما منصرف مع ان فيهما سببان **واجيب عنه** بان المراد من السببان
السببان مع شرائطهما وشرائطه العجمة التي في هذا الاسماء هي الزيادة ودخول الاوسط
وكلاهما ههنا منتفيان تامل **فان قيل** ان هودا فيه سببان وليس غير منصرف
اجيب عنه بانه اذا وجدت احد هما اشتماله على سببين مع قطع النظر عن الخفة و
الثقل وثانيهما اشتماله على ذلك السببين مع ملاحظة شروط فاذا لم يوجد مع ملاحظة
الشروط فهو منصرف فظهر انه اذا فات الشرط فات المشروط واذا لم يقصد كونه مشتملا
على وجود سببين فقط فهو غير منصرف لوجود السببين فيه العلمية والتانيث **فان**
قيل غير المنصرف لا يكون مغايرا للمنصرف بل حط عنه الجر والتنوين والا يلزم ان يكون
مبنيا لان غير المنصرف لا يكون الا مبنيا **اجيب عنه** بان المراد من الانصراف
هو اشتمال الاسم على الاعراب الثلث اي على الاعراب الزايد على الفعل و
بغير المنصرف ما لا اشتمال الاسم لا على الاعراب الثلثة اي لا على الاعراب
الزايد فالانصراف وغيره ههنا بمعنى الزيادة بناء على ان المنصرف ماخوذ من
الصرف وهو الزيادة فالحاصل ان الاسم اما مشتمل على الزيادة او غير مشتمل
على الاعراب الزايدة فالاول يسمى منصرفا والثاني يسمى غير منصرف كذا اورده المقال
قدس سره وهو الجيد المقصور في نسخة على الفوايد الضيائية تامل **فان قيل** لو
قال في تعريف غير المنصرف ما شابه الفعل في السببين حقيقة او حكما لكان احصر
واشمل **اجيب عنه** بانه كذلك لان المشابهة وصف عارض يتولد من بعد
وجود السببين في الاسم فاخذ الذوات في التعريفات اولى من اخذ الصفات فان
التعريف الحدي اولى من الرسمي تامل **فان قيل** لم عدل عن التعريف المشهور
لغير المنصرف وهو قوله غير المنصرف ما يترك عنه الجر والتنوين **اجيب عنه** بانا
عدل للزوم الدور فيه لان اعتزال الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف ومنع الصرف

يتوقف على اعتبار الجر والتنوين فلو عرف الصرف باعتزال الجر والتنوين لزم الدور كذا
في غاية التحقيق في بحث غير المنصرف **قوله** والاسباب التسعة وهي اي بالاسباب
التسعة العدل مع ما عطف عليه فالعبارة بتقديم العطف على الربط والا لزم ان
العدل اسبابا تسعة وذا لا يجوز لان العدل سبب واحد لا اسباب تسعة اعلم انه
قد تقدم الربط على العطف وقد يكون العطف مقدما على الربط فاذا كان هناك
تقسيم الكل الى الاجزاء فالعطف مقدم على الربط نحو قوله اشتريت خل وعسل و
ماء وان كان تقسيم الكلي الى جزئياته فالربط مقدم كما في قوله الحيوان انسان وبقر وغنم
فههنا العطف مقدم عليه **قوله** والوصف والتانيث والمعرفة والعجمة والجمع
والتركيب والالف والنون الزائدتان ووزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف
وهو الاثر المرتب عليه من حيث اشتمال الاسم على السببين او على واحد يقوم مقامهما ان
لا يدخله الكسرة والتنوين لمشابهته الفعل في وجود السببين فيه كما في الفعل وذلك لان
الفعل مشتق من الاسم ومحتاج الى الاسم فاذا ثبت المشابهة بالفعل منع منه
ما منع من الفعل وهو الجر والتنوين فقوله وحكمه عتدا والذي في قوله الفعل
من المشتقة واسمه لضمير الشان ولما فيه وما بعده من الجملة الفعلية خبران والمجموع خبر
حكمه انتهى **فان قيل** كثير من غير المنصرف يدخله الكسرة والتنوين كما في بعض
الاشعار لضرورة وزن الشعر او للتناسب **اجيب عنه** بان المراد من عدم دخول الكسرة
والتنوين عدم الدخول وقت انتفاء الضرورة ويتبع المحظورات والتناسب امرهم
عندهم انتهى **قوله** فيكون ذلك الاسم في موضع الجر مفتوحا اما من ان
الجر تابع للنصب في غير المنصرف نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد بالفتح
لما فرغ عن الاجمال شرع في التفصيل اما العدل هو في اللغة جاء لمعان متعددة احدها
بمعنى الميل ان وقعت صلته على نحو ما يقال فلان عدل اليه اي مال وقد يكون
بمعنى الاعراض ان وقعت صلته عن نحو فلان عدل عنه اي اعرض عنه وقد يكون بمعنى
الصرف ان كان صلته كلمة في نحو فلان عدل فيه اي صرف فيه وقد يكون بمعنى البعد
ان كان صلته من نحو عدل الجمال من البعير اي بعد الجمال من البعير وقد يكون بمعنى
التساوي ان وقعت صلته بين نحو عدل الاميرين كذا وكذا وقد يكون لغير هذه

المعنى

المعنى مما يقتضي صيلته تامل وهو في الاصطلاح تغير اللفظ من صيغة الى صيغة
اخرى تحقيقا او تقديرا **فقوله** تحقيقا او تقديرا منصوب على المصدرية على حذف
الموصوف والمضاف اصله تغير اللفظ تغيرا تحقيقا او تقديرا او تغير تحقيق او تقدير
وفي بعض النسخ اما العدل فهو تغير اللفظ بالفاء وهو الصواب لان الفاء لازم للاما
شرطية كما جاء في موضعه نحو اما زيد فمنطلق وكذا اما اليوم الجمعة فزيد منطلق ونحوه وكان
الاعتذار من جانب ما ترك الفاء عن جواب اما في النسخة التي بغير الفاء ان المراد
من اللزوم غلبة الوقوع تامل والله اعلم بالصواب **فان قيل** هذا الحد ليس بمانع
لصدقه على المشتقات من نحو ضرب ويضرب الخ **اجيب عنه** بان المراد من الصيغة
صيغة ذلك اللفظ بارجاع الضمير الى اللفظ فاضافة الصيغة الى الضمير اللفظ خرجت المشتقات
كلها لان صيغة المشتقات ليست صيغة المصدر وكذا خرج التثنية والجمع والتصغير
من نحو الزيدان والزيدون ورجيل لان صيغة التثنية والجمع والتصغير ليست صيغة المفرد
فائدة اقول هذا التقدير يصدق الحد على التغيرات القياسية نحو قال
وباع ويقول ويرمي ونحوها لان قال مثلا بعينه صيغة قول وكذا باع
ويقول اصله مقوول ويرمي اصله ومرموي اسم مفعول **اجيب عنه**
بان المراد من التغير تغير غير قياسي والتغير في هذا المواضع قياسي على مقتضى
القاعدة الصرفية **فان قيل** هذا الحد صادق على لفظ يدوم لان
اصلها يدوو على وزن فعل فيصدق عليه ان فيه تغير اللفظ عن صيغة اخرى
اجيب عنه بان المراد بتغير اللفظ عن صيغة تغير مع بقاء المادة في المعدول
والمعدول عنه وههنا ليس كذلك **فان قيل** على هذا ينبغي انه
لا يكون ثلث وثلث من باب العدل وكذا عمر وزفر لان المادة ليست
باقية فيهما **اجيب عنه** بان المراد من المادة حروف اصلية التي تقابل بالفاء
والعين واللام والمادة الاصلية باقية فيهما فح يكون كل واحد منهما من باب
العدل **فان قيل** يدخل فيه ايتب واقوس لان معدولهما عن
وقوس وهما اجوفان وقاعدة اسم الثلاثي المجرد الاجوف ان يكون جمعه على
افعال نحو قوله على اقوال وثوب على اثواب ولوم على الوام وقوم على اقوام و

نحو ثاما مما لا يعد ولا يحصى **فعلم** من هذه القاعدة ان الناب والقوس
يجمعان اولا على انياب واقواس ثم يتغير الانياب والاقواس تغيرا غير
قياسي الى انيب واقوس **اجيب عنه** بان المعتبر في باب العدل امران احدهما
وجود الاصل وثانيهما اعتبار اخراج ذلك الاسم عن ذلك الاصل
فان تحقق كلاهما معا تحقق العدل واذا انتفى احدهما انتفى العدل وههنا
كذلك لان هما وانكان لهما اصل لكن لم يعتبر اخراجهما عنه لانه لو اعتبر اخراجهما
عن ذلك فلا يقال لهما في الاستعمالات المغيرات الشاذة عن تشبيهها علم عدم
اعتبار اخراجهما عن ذلك الاصل لا يقال ينبغي ان تكون الشاذة
لها بوجه آخر فلا يكون التسمية دالا على عدم اعتبار خروجهما عن ذلك الاصل
لانا نقول انه لا اصل للمعدول حتى يلزم مخالفة الشاذ ونحوه بخلاف جمع اسم المجرد
الاجوف لان له اصل كما عرفت من قبل فكلما خالف الاصل يكون شاذا
انتهى كذا في الضيائية وبعضها في حاشيته قدس سره عند الغفور فاطلب هناك
فاذا عرفت هذا فاعلم ان الغرض من تعريف الشيء معرفة ذلك الشيء وهي على نوعين
اما على وجه الامتياز عن كلما عداه واما على الامتياز عن بعض ما
عداه فاذا كان الاول فحيث يحتاج الى هذه التكلفات والقيود ليحصل الامتياز
بهذا القيود عن كل عداه وانكان الثاني فلا حاجة اليها وهذا القانون في كل تعريف
تامل فانه مفيد لامتياز العدل عن بين الاسباب التسعة فقط لا عن كل ما
عداه فهذا التعريف بلا اعتماد القيود كاف ووافي تامل **واعلم** انه لو قال
المصنف في تعريفه والعدل تغير اللفظ عن صيغة الى صيغة اخرى تغيرا غير قياس
بلا قلب واعلال وتخفيف مع بقاء المادة لكان اولى لعدم الاحتياج الى القيود
المذكورة في القاضي الارشاد المدون في علم النحو في مقابلة الكافية فاطلب هناك
انتهى **قوله** فلا يجمع اي العدل مع وزن الفعل اصلا الفا للتفريع فاذا كان
العدل تغير لفظ عن صيغة تغيرا غير قياسي فلا يجتمع مع وزن الفعل اصلا لان
اوزان الفعل لا يكون الا قياسيا فاذا انجبت المغايرة بين الوزنين لكيف
يمكن الاتحاد في الموزونين **واعلم** ان اوزان الفعل المعتبرة في سببية مع

الصرف وزن الاكرم معلوما والاكرم مجهولا وضرب على بناء المجهول من المجرد
وخرج على بناء المجهول ايضا مدحرج معلوما ومجهولا وهذا هو المشهور بينهم
واما اوزان العدل فهي وزن ثلث وعمر واحد وقدم وقطام وسحر
وثعلب هذا ايضا هو المشهور ثم العدل التحقيقي ما يوجد فيه دليل على وجود اصل
ذلك الاسم سوى منع الصرف والتقديري ما لم يوجد فيه دليل على وجود اصل
المعدول عنه الا منع الصرف **واما** الدليل على اعتبار خروج الاسم عن ذلك
الاصل فليس الا منع الصرف فلهذا امتنع من الصرف عمر وزفر لوجود استعمالها
غير منصرفين فاقتضى ذلك المنع اعتبار خروج عمر وزفر عن عامر وزاحر ولكنه
ضرد ولبد على وزن عمر وزفر لانهما وانكانا على وزن عمر وزفر لكنهما لما لم يجدا
في الاستعمال غير منصرفين لم يحكموا باعتبار الخروج عن الاصل وهو صارد
ومالبد وفيه كلام سيأتي من بعد انشاء الله تعالى **قوله** ويجتمع مع العلمية اي
مع العدل نحو ذلك لانا وجدا غير منصرفين ولم يكن فيهما سببان الا سبب
واحد وهو العلمية وهي وحدها لا تؤثر ولا تمنع الصرف فقدر فيهما العدل بان اصل
عمر عامر وزفر زافر وعدل عنهما الى عمر وزفر ليحصل فيه سببان حفظا للقاعدة
ليكون العدل التقديري مع العلمية **فان قيل** اي شيء يعلم مقضوضيته اصلها
بكونها عامر وزافرا اذ يجوز ان يكون اصلها غير ذلك القسم الا ان يجاب عنه
بان الدال والشاهد عليه باب قطام بان قطام معدول عن القاطمة لان معنى
لفظ قطام لتعينه معنى قاطمة **فان قيل** ينبغي ان يكون طرد وطبد وجون غير
منصرف لوجود كل واحد منها على وزن عمر وزفر وانت قلت ان وزن فعل من
اوزان العدل يجب ان يعتبر فيها العدل ويحكم بغير انصرافها واذا لم يحكم و
بعدم انصرافها فاعلم انه تحكم لا تحكيم والتحكم ليس بحجة وسنا جيب عنه
بان مجرد وجود الاسم على اوزان العدل لا يقتضي لاعتبار العدل مالم يتيقنه منع الصرف
يعني مالم يوجد في الاستعمال غير منصرف وصرد ولبد وجون لم يستعمل كل واحد منهما
الا كلاهما غير منصرف لان استعماله على الانصراف والا لم ترك الصرف هذه الثلثة

فان هذا هو مادة الفرق بين فعل غير منصرف كعمر وزفر وبين فعل منصرف
كصرد وبلد ونحوه تامل **قوله** ويجتمع اى ذلك العدل مع الوصف كثلث
ومثلث مثال العدل تحقيقا واجتماع العدل مع الوصف ايضا وذلك لان
فى ثلث ومثلث تكرار المعنى ومن المعلومات ان تكرار المعنى لايكون الا بعد تكرار
اللفظ بناء على ان تكرار المقلوب يستلزم تكرار القالب وههنا تكرار المعنى و
لم يتكرر اللفظ فتكرار المعنى شاهد على وجود اصلهما بان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة
ثلثة عدل كلواحد من ثلث ومثلث عن هذا الاصل فاذا تقرر العدل التحقيقى
فاجتمع مع الوصف وهو الثلثة انتهى **فان قيل** الوصف المعتبر فى اسباب
منع الصرف هو الوصف الاصلى لا العارضى والوصف فى ثلث ومثلث
عارضى لان الثلثة وضعت لمرتبة معين من مراتب العدد وهى ما فوق الاثنين و
تحت الاربعة فلا وصفية فيها وضعا **اجيب عنه** بان الامر كذلك الا انه لما
وضع ثنان وخروج ثلث ومثلث عن ثلثة ليس الا للوصف فصار ذلك اصليا
قوله وآخر مثال العدل التحقيقى واجتماع العدل مع الوصف وذلك لان
آخر جمع اخرى وهو مؤنث آخر واخر اسم التفضيل وقياسه ان يستعمل باحد الامور
الثلثة من كونه مضافا نحو افضل القوم او معرفا باللام نحو الافضل او
من نحو زيد افضل من عمرو وههنا لفظ اخر يستعمل غير احد الامور الثلثة اى يستعمل غير
هذا القياس المذكور **فعلم** انه معدول عما هو القياس فيه فذهب بعضهم الى
انه معدول عما استعمل باللام ووجه ان هذا الاستعمال اصل بالنسبة الى
الاخرين من انه يستعمل مطابقا للموصوف قبله لما هو قاعدة الصفة لموصوفها
وهو ايضا صفة نحو زيد الافضل والزيدون الافضلون فلهذا صار اصلا
وذهب بعضهم الى انه معدول عما استعمل معه كلمة من ووجه ان هذا الاستعمال
اصل فى انواعه الثلاثة لاستعماله على ما هو الاصل فى اسم التفضيل وهو ذكر
المفضل عليه وهو موجود فيه ولم يذهب الى جهة الاضافة لان المضاف اذا
تقلع عن الاضافة يجب فى اخر وذلك المضاف جبره عن ذلك المحذوف وهى

تنوين

تنوين نحو يومئذ اصله يوم اذ كان كذا او بناء على الضمة نحو قبل وبعد
اصله قبل كل شئ وبعد كل شئ او اضافة اخرى نحو يا تيم تيم عدى ولا شئ
من هذه المذكورات فى آخره فلهذا لم يذهب احد الى جانب الاضافة هكذا
قالوا وفيه نظر لانه لو كان معدولا عما هو اللام فيه يعنى الاخر يلزم فيه محذوران
اما الاول فلان اخر يجب كونه مبنيا لتضمنه معنى اللام واما الثانى فلانه ينبغى
ان يكون من باب العدل اذ فى العدل تغير اللفظ دون المعنى وههنا
تغير المعنى ايضا لان التعريف غير مراد فيه **اجيب** بان عن الاول بان اخر
معدول عنه ولا يكون متضمنها لام اذ العدل لا يستلزم التضمن فاذا لم يتضمن لم
يكن مبنيا وعن الثانى بان المراد من المعنى المعنى الاصلى الوضع لا الوصفى
وتعريف المعنى زايد فاذا وجد فهو اولى والا فلا فساد فيه **فان قيل**
لو كان معدولا عما استعمل معه كلمة من يلزم فيه ايضا محذوران احدهما ان يكون
مبنيا ايضا لتضمن معنى من وهو حرف مبنى ومتضمن المبنى مبنى **اجيب عنه**
بانه لا نسلم انه متضمن معنى من لعدم لفظ من التفضيلية فيه لان اخر يستعمل
حينئذ بمعنى غير فلا يكون مبنيا وثانيهما انه ينبغى ان لا يكون من باب
العدل ايضا لان اخر يستعمل جمعا واخر من يستعمل مفردا مذكرا ابدا لان اسم
التفضيل اذا استعمل من يجب كونه مفردا مذكرا لا تكون خروجه عن صيغته
اجيب عنه بان اسم التفضيل المستعمل بمن يستوى فيه الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث **فقوله** قال علمائنا افضل من علمائهم
فلو لم يكن مستوى بالجمع لم يصح حمل الافضل على قوله علمائنا لان قوله علمائنا
جمع ولا يجوز حمل الجمع على المفرد فلا يقال الزيدون قايم فاذا صح الحمل صح
خروجه عن صيغته تامل انتهى هذا كله فى الغاية **قوله** وجمع هذا ايضا
شاذ للعدل التحقيقى واجتماع العدل مع الوصف ايضا وذلك لان جمع جمعا
وهو مؤنث اجمع وقياس فعلاء افعل ان كان صفة يجمع على فعل كحمراء على حمر
وان كان اسما يجمع على فعالا او فعلا وات كصحراء يجمع على صحارا وصحراوات وهو
لم يجئ على هذا القياس فعلم انه معدول عما هو القياس وهو جمع او جماعا او جمعاوات

انتهى **فان قيل** لو كان معدولا عن فعلاء افعل الصفتي فيكون مثالا
للعدل والوصف فيكون مثالا مطابقا للممثل له فهو المراد لحصول اجتماع العدل
التحقيقي مع الوصف وان كان معدولا عن فعلاء افعل الاسمي فلا يستقيم فلا
يكون مثالا للممثل له لعدم حصول اجتماع العدل مع الوصف بل لا يكون الوصف
فيه فلا يكون غير منصرف **واجيب عنه** بان فعلاء افعل الاسمي محمول على
فعلاء افعل الوصفي بناء على الوضع لان وضع فعلاء افعل لا يكون الا للوصف
واستعمال الاسمي طارئ عليه كذا في حاشية عبد الغفور قدس سره العزيز على فوائد
الضيائية **واما** الوصف هو في اللغة ستودن شئ وفي الاصطلاح كون لفظ
الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها كاحمر فانه اسم يدل على
ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها وهو الحمرة انتهى **فقوله** كون الاسم
دالا جنس اشتمل جميع الاسماء **وقوله** على ذات خرج به ما يدل على المعاني
كالمصادر **وقوله** مبهمة خرج به ما يدل على ذات معينة كزيد مثلا **وقوله**
ماخوذة مع بعض صفاتها خرج به ما يدل على الذات فقط كالرجل فبقي على هذا كل ما يدل على الذات مع الوصف تامل
فقوله فلا يجتمع مع العلمية اصلا انظر للتفريع اي فاذا كان الوصف كون الاسم
دالا على ذات مبهمة فلا يجتمع مع العلمية اصلا لان الابهام والتعيين لا يجتمعان
في مكان واحد ابدا لانهما متنافيان **وقوله** وشرطه اي شرط ذلك الوصف في
سببية منع الصرف ان يكون الوصف وصفا في اصل الوضع اعلم ان
الوصف على نوعين وضعي وعارضي يعني ان كون الاسم دالا على ذات
مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها على نوعين وضعي وهو ما وضع لذات مبهمة
سواء بقي على ذلك الوصف كضارب ومضروب واحمر او لم يبق على ذلك
الوصف بل صار علما كاحمر علما لرجل واسود وارقم علمين للحية وثانيهما
عارضي وهو ما وضع لذات معينة ثم صارت لذات مبهمة كاربع في مرت
بنسوة اربع فاذا كان الامر كذلك فالمعتبر في سببية منع الصرف للوصف
الاصلية لا العارضية لعروضية **قوله** فاسود وارقم غير منصرف اي

كل واحد منهما غير منصرفين **قوله** وان صارا اسمين للحية الاول اسم للحية
الاسود والثاني للحية التي فيها بياض وسواد لاصالتهما في الوصفية اي لاصالتهما
في الوضع فلا يضره غلبة الاسمية طارية على الوضع لا يعتد به **قوله** واربع في
هذا التركيب صرت بنسوة اربع منصرف مع ان فيه صفة ووزن الفعل المولد
على وزن اكرم وهو من اوزان الفعل فينبغي ان يكون غير منصرف لكونه منصرفا
لعدم الاصالة في الوصفية لان اربع وخمس وستة وغيرها من اسماء العدد و
كل واحد منها وضعت لمرتبة معينة من مرتب العدد فلا وصفية فيها في الوضع لكونها
موضوعة لذات معينة لانه وضعت لذات مع بعض صفاتها لكنه لما جرت
على النسوة التي هي من قبيل الذوات اي جعلت صفة لذلك النسوة التي هي
من قبيل الذوات والاعيان صارت الذات ماخوذة في لفظ النسوة واسلخته
الاربع والخمس والستة عن المعنى الذاتية اي جردت هذه الالفاظ عن المعنى
الذاتية وصارت محضة للوصف والحوقها فلا يعتبر هذه الوصف في
سببية منع الصرف لان هذا الوصف خصلت ونشأت للاربع في ضمن هذا التركيب فاذا
قطع عن الوصفية تعود الى المعنى الوضعي وهو المرتبة المعينة من مراتب العدد
فلا اعتبار لذلك الوصف انتهى **فان قيل** ينبغي ان يكون اسود وارقم
منصرفا لبطلان وزن الفعل فيهما لقبولهما التاء والمعتبر في السببية وزن الفعل
الذي غير قابل للتاء وهما يقبلان التاء كما قالوا سودة وارقمة للحية السوداء
اجيب عنه بان المراد من التاء التاء التي يكون قياسيا ولحوق هذا التاء
فيهما غير قياسي لان تانيث افعل الصفة كون فعلاء بالهمزة الممدودة
نحو سوداء ورقماء بخلاف احمر فانه لا يقال فيه حمراء فالتاء فيهما غير قياسي فلا يبطل الوزن تامل
فان قيل ينبغي ان يكون انصراف اربع لبطلان وزن الفعل لا
بجهة الوصف العارضي فان اربعا قابل للتاء فيقال اربعة رجال والمعتبر الاول
الذي ليس قابلا للتاء **اجيب عنه** بان المراد من التاء التاء القياسية
وبالتالي ليست بقياسية لوجودها في استعمال المذكر والقياس استعمالها
في المؤنث فهند التاء لا يبطل الوزن بل الوزن باق فانصراف اربع لا يكون

الا للوصف العارضي **فان قيل** قد عرفت ان غلبة الاسمية على الوصفية لا
يضر الوصف فلم ضعف منع صرف افعى علم للحية واجدل للصقر وانيل للطائر
اجيب عنه بان غلبة الاسمية على نوعين مضرة وغير مضرة فان كان الوصف
مشهورا او ظاهرا قبل العلمية فغلبة الاسمية لا يضر لذلك الوصف كما
في اسود وارقم وغيرهما وان كان غير مشهور وظاهر فغلبة الاسمية يضر لذلك الوصف
كما في افعى علما للحية واجدل للصقر وانيل للطائر لعدم اشتهارها في الوصف
قبل العلمية كذا في الغاية **قوله** واما التانيث الحاصل بالتاء فشرطه اي شرط
ذلك الاسم الذي فيه تاء التانيث بضمير راجع الى الاسم بقرينة البحث لا الى
التاء والا لامتنع حمل العلمية على قوله وشرطه لان العلمية للاسم لا للتاء العلمية ليامن
من الزوال لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان وذلك لان تاء
التانيث عارضية للكلمة وطارية عليها فيكون في محل الزوال ولابد من
الاسباب التسعة ان يكون قويا ومستقلا لانها تخرج الاسم عن اصله وهو
الانصراف واخراج الشئ عن اصله ذلك الشئ لا يكون الا بوجه قوي فالتاء
بغير العلمية لا يكون قويا بل في معرض الزوال لسقوطها في الوقف كما يقال
طلحة بالهاء **فان قيل** لا نسلم ان الاعلام محفوظة عن التصرف
لوجود التغير في جبرائيل وميكائيل يقال جبريل وميكال **اجيب عنه** بان
المراد من الاعلام الاعلام البشرية لا الاعلام الملكية ويحتمل انه وضع ثمان لانه
تغير انتهى **فان قيل** المنادى من الاعلام البشرية وقد يتغير فيه كما
سيجئ في بحث الترخيم **اجيب عنه** بان قيد قدر الامكان مراد فيه والمنادى
خرجت عن قدر الامكان لوجود الضرورة فيه لان الغرض من المنادى جواب
المنادى فيقصد في المنادى تخفيف للتخلص من المنادى الى المقصود بسرعة
كما يقال يا احمق زيدا اقبل له يا احمدق زيدا فلما قصد وقايته زيد حذف
الدال عن احمدق وجعل ما بقي مضموما او مفتوحا على حاله فصار احمق زيدا
كطلحة وكذا خمسة وارابعة وكذلك اي مثل ذلك اللفظي في اشتراط العلمية المعنوي
لان تانيث اللفظي لما اشترط لها العلمية فللمعنوية بطريق الاولى لانه امر باطني كان

في غاية الزوال والسلب من تاء التانيث فالعلمية للمعنوية بطريق الاولى
ثم تاء التانيث تبقى زايدة لاحقة في آخر الاسم بصيرها حالة الوقف التانيث
المعنوي ما كان سماعيا اما باعتبار المسمى كزينب مونث معنوي سماعي باعتبار
المسمى او سماعي باعتبار الجنس من غير اعتبار المسمى كناقة وشمس وبير وللصاد
التانيث اللفظي والمعنوي مشتركان في العلمية اشار المص الى بيان الفرق بينهما بان
العلمية للتانيث اللفظي شرط لوجوب منع الصرف بلا شرط زايدة وان العلمية
للتانيث المعنوي شرط لجواز منع الصرف ولوجوبها شرايط اخرى والى هذا ابيان
اشار المص **فقال** ثم المعنوي اي المونث المعنوي على حذف الموصوف
انكان ثلاثيا اي اسما ثلاثيا على حذف الموصوف ايضا اي انكان المونث اسما
ثلاثيا اي منسوبا الى ثلاثة احرف فالمراد من الثلاثي الحقيقي لا الاضافي اي بالنسبة
الى الرباعي لتزايد فيه الثلاثي المزيد فيه انتهى **فان قيل** الثلاثي
بالزيادة المنسوبة لا يخلو اما ان يكون منسوبا الى ثلاث بضم الثاء الاولى او الى ثلثة
بزيادة من فلا تبقى ستة احرف لان الثاني يدل على ستة احرف والمكان
منسوبا الى ثلثة بفتح الثاء الاولى فضم الثاء في اللفظ الثاني خطاء لان المنسوب يجب ان
يكون موافقا للمنسوب اليه في الحركات والمعنى مع زيادة ياء النسبة **اجيب عنه**
بان الثاني منسوب الى ثلثة بفتح الثاء الاولى والضم في اللفظ الثاني لكون
ياء النسبة غير قياسي اي غلط وخطاء لكنه مشهور فالغلط المشهور اصح من الصحيح الغير
المشهور كما في المستقبل لان القياس فيه ان يقال المستقبل بكسر الباء كذا افاده
مولانا نور محمد المدقق في حاشية علم الصرف فاطلب هناك **قوله** ساكن
الاوسط بصفة ثماني غير الجمعي ايضا صفة للثلاثي يجوز صرفه اي صرف ذلك المعنوي
او ذلك الثلاثي بارجاع الضمير الى كل واحد منهما الاول بالبحث عنه والثاني
للقرينة اي بان يجعل ذلك الاسم منصرفا لانه وان وجد فيه السببان العلمية
والتانيث لكن التانيث ضعيف لا يكون له قوة ان يخرج الاسم عن اصله وفيه
بحث سياتي في باب العجمة **قوله** ويجوز تركه نظرا الى وجود السببين مع قطع

النظر الى قوته وضعفه كهند وجند علما للجبل والاداى وان لم يكن ذلك الاسم بهذا
بان كان انتفى فيه مجموع الوجوه الثلاثة او انتفى فيه احد الوجوه الثلاثة كما بين
يجب منعه اى منع الصرف ذلك الاسم لوجود السببين الثقيلتين بزيادة او تحرك
الاوسط او بالعجمة كزينب علما للمرأة لوجود السببين مع شرط وجب تاثير الثانية
المعنوى وهو الزيادة على الثلاثة شرط وسقر وقدم لوجود السببين مع وجود شرط وجب
تاثير تانيث المعنوى وهو تحرك الاوسط وماه وجور لوجود السببين مع وجود شرط
وجب تاثير تانيث المعنوى هو العجمة **قوله** واما التانيث الحاصل بالالف
المقصورة كجبلى والممدودة كحمراء ممتنع فيهما البتة مفعول غير لقوله ممتنع اى فى
كل زمان لان الالف قايم مقام السببين وانما قيم مقام السببين للتانيث
واللزوم فالجار والمجرور متعلق بالفعل المقدر فاحد السببين التانيث بنفسها
وثانيهما لزوم ذلك الالف للكلمة بحيث لاينفك فى الاستعمال عن ذلك
الكلمة فلا يقال فى جبلى جبل وفى حمراء حمر فحصل ذلك اللزوم بمنزلة التانيث
الاخرى فكرر التانيث فيه والعبارة الماخوذة فى المعربات اعم من ان
يكون من جنسين او من جنس واحد انتهى **فان قيل** اذا كان اللزوم
بمنزلة التانيث الاخرى يجب ان يكون فى علقمة الباء لوجود ثلثة اسباب كما
يجب ابقاء فى حضار وثمار لوجود الاسباب الثلثة احدها العلمية وثانيها
التانيث وثالثها العدل وههنا كذلك احدها العلمية وثانيها التانيث
اللفظى وثالثها اللزوم المستفاد من علمية ذلك الاسم **اجيب عنه** بان
اللزوم فى الالفين وضعى وفى التاء طارى وعارضى فلا يكون سببا لانه
متاخر من العلمية **قوله** واما المعرفة هى فى اللغة معلوم كردن شى وفى
الاصطلاح ما وضع لشى معين والنكرة ما وضع لشى غير معين ثم المعرفة على
اقسام منها المضاف نحو غلام زيد وافضل القوم والمعرف باللام نحو الرجل والمرة
والضمايرنحو هو هما هم واسماء الاشارة نحو هذا وهتولاء والموصولات نحو الذى
والتى والمعرف بالنداء نحو يا رجل ويا امراة والاعلام نحو عمر وبكر **قوله**
لا تعتبر فى منع الصرف الخ فيه للتفريع اى اذا كان المعرفة كذا وكذا فلا تعتبر

فى بعضها

فى سببية منع الصرف الا العلمية وذلك لان الاضافة واللام من خواص الاسم
فاذا وجد فى الاسم قويت جهة الاسم وهو الانصراف واما الضمايروا سماء
الاشارة والموصولات فلكونها من المبنيات والانصراف وغير الانصراف من
اقسام المعربات فلا يكون ايضا سببا واما المنادى فهو داخل فى المعرف
باللام لان التعريف بالياء والميم مؤول بتعريف اللام عند النحاة **قوله**
ويجتمع على صيغة المؤنث لا على المذكر لان المعرفة مؤنث الا ان يقال ان المعرفة
مصدر ميمى فح يجور على صيغة المؤنث والمذكر اى ويجتمع ذلك المعرفة مع
غير الوصف لان الوصف دال على ذات مبهمة والاعلام دال على ذات
معينة فيكون من قبيل الاضداد لا يجتمعان فى مكان واحد انتهى
فان قيل المعرفة دال على ذات الاسم نحو زيد وعمر ومن المعلومات
ان السبب هو وصف التعريف لا ذات المعرفة **قلنا** الامر كذلك لان
الاشكال **فان قيل** لانسلم انه قد يرتفع جنس الاشكال لانك تقرن
ورطة وتقع فى ورطة اخرى وهو انه لا اريد من المعرفة وصف التعريف فالعلة
لا تحمل عليه لان العلمية لا يكون الا للاسم لا التعريف **قلت** اجيب عنه بان
الوصف اذا اضيف الى ذات جاز ان يحمل عليه شى نحو ضرب زيد حاصل ولو
هناك كذلك لان التعريف هناك مضاف الى المعرفة **فان قيل** لم لم
يكن العلمية سببا والمعرفة شرطها كما فعل بعض **اجيب عنه** بان اسباب منع
الصرف كلها فروع وذلك لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع
الموصوف والعجمة فرع العربية والتركيب فرع الافراد فاذا كان الامر كذلك
فالعلمية والتعريف كلاهما فرعان التنكير ويصلح كلواحد منهما سببا بان
الا ان فرعية المعرفة اظهر من فرعية العلمية لانها تقع مقابلا للتنكير كما يقال هذا
معرفة لا نكرة ولا يقال فى الاستعمال هذا علمة لا نكرة **قوله** اما العجمة
فى اللغة الكلمة زبان وفى الاصطلاح كون الاسم مما وضع غير العرب وتاثيرها
فى منع الصرف شرطان واشار اليهما المصر **فقال** فشرطها اى شرطها الاول

ان تكون علما فى العجمة بان يكون ذلك الاسم من العجم ويكون وضع ذلك الاسم
الضا علاماتهم لشئ معين وانما شرط لها العلمية لئلا من من الزوال لان العرب
قد يتصرف اى يتصرف فى الفاظهم فلم يأمنوا من التغيير فى الفاظ لغتهم
اخرى ايضا فاذا تغير فى العجمة فلم يسبق العجمة مجامل بغير ذلك الاسم من الاسماء
العربية وشرطها الثانى اى الامرين واشار اليه بقوله او زايدة عطف
على قوله علما فيه خبر يكون تقديره وشرطها ان يكون زايدة على ثلثة احرف كابراهيم
واسمعيل واسحاق ويعقوب او ثلاثيا متحرك الاوسط كشتر اسم حصن بدمار
بكر وكذا لعك اسم اب نوح عليه السلام فلجام منصرف الفاء للتفريع بالنظر
الى الاول وهو العلمية لعدم العلمية فى العجمة لا حقيقة ولا حكما اما كونه لا
حقيقة فلعدم تعيينه لشئ واحد بل يستعمل فى كل نوع منه واما كونه لا حكما فلوجود
التغير فيه اذ اصله لكام بالكاف العضيف ثم ابدل الكاف بالجيم فلم يكن
من العلم الحكمى فكان منصرفا ونوح منصرف ليكون الاوسط بهذا التفريع
بالنظر الى الشرط الثانى وهو تحرك الاوسط او الزيادة انتهى فان قيل
لم لا يجوز ان يكون حال نوح كحال هند فى الانصراف وغير الانصراف
وما الحكمية فيان الحكم يجوز الامرين فى نحو هند وحكم بالقطع بالصرف
فى نحو نوح مع ان وجود السببين كما حصل فى هند كذلك فى نوح اجيب عنه
بان التانيث المعنوى وان كان ضعيفا لكونه امرا باطنيا الا انه له علامة قد تظهر فى
بعض التصرفات كما فى التصغير يقال فى تصغير هند هنيدة وفى تصغير حمدم قديمة فحصر
التانيث المعنوى قوة من وجه فجاز ان يعتبر وان لا يعتبر واما العجمة فهو امر باطنى
لا يكون له علامة لفظية لتظهر فى بعض التصرفات فكان كالعدم فان قيل قد
اعتبرت العجمة فى ماه وجورغ سكون الاوسط فلم لم يعتبر فى نوح سكون الاوسط
اجيب عنه بان اعتبار العجمة فى تانيث المعنوى لاجل تقويته وذلك
التانيث لا لكونه سببا مستقلا ولا يلزم ان يجعل سببا مستقلا فى العجمة
لاختلاف الجهة فافهم وتامل فان قيل قد وجدنا العجمة بغير العلمية سببا
لغير المنصرف كقالون وهابون الاول اسم الواحد من القراء السبع والثانى

اسم المفازة

اسم المفازة المعينة اجيب عنه بان العلمية على نوعين حقيقى وهو ما يكون
من العجم كما ان وصفه منه وحكمى وهو الذى ينقل العرب الاسم العجمى و
يجعل علما لشئ معين بغير تصرف وتغيير فيه فكان علمية حكمية كما فى قالون
لان قالون وصفه العجم ولم يجعل علما فلما جاء العرب انتقل ذلك
الاسم من حال الاطلاق والتعجم الى فرد معين بغير تغير وتصرف منه
وجعلوا علما لواحد من القراء السبع لجودة قرأته فكان علما حكميا انتهى
قوله واما الجمع اى الجمع المعدودة فى سباب منع الصرف من قبل ان
ثم هو فى اللغة تجمعكردن شئ اوفى الاصطلاح ما دل على احاد وذلك الاحاد
مقصودة بحروف مفروضة متغيرا سواء كان تكسيرا او سالما مذكرا كان او
مونثا قوله فشرطه اى لشرط الجمع الفارقة للتفريع اى اذا كان الجمع
فشرطه ان يكون اى ذلك الجمع على صيغة منتهى الجموع قوله على صيغة
منتهى الجموع حتر يكون وقوله منتهى اسم مفعول مضاف الى ما بعده اضافة
معنوية بتقدير اللام ولما كانت صيغة منتهى الجموع غير معلوم اشار المصنف
الى تعريفه فقال وهى التى ان تكون بعد الف الجمع حرفان كما جد
او حرف واحد مشدد كدواب او ثلثة احرف اوسطها اى اوسط الثلثة
ساكن غير قابل للاعراب كمصابيح ونحوه هذا هو المشهور فيما بين النحاة
وقيل صيغة منتهى الجموع هى التى ليس لها نظير فى الاحاد وقيل
هى التى لا يجمع مرة اخرى بجمع الكثرة وقيل هى التى تكون على
فواعل او فواعيل او مفاعل او مفاعيل وقيل غير ذلك
فان قيل الجمع عبارة عن نفس الاسم المكتوبة كما جد ومن المعلومات
ان ذلك الصورة لا يكون سببا بل السبب معنى العجمة فكيف يصح
قول المصنف اما الجمع الخ اجيب عنه بان هذه العبارة على حذف المضاف
تقديره اما جمعية الجمع فالسبب هو العجمة لا نفس صورة الجمع فان قيل
لما كان السبب هو العجمة لا صورة فما الفايدة فى تعيين صيغة منتهى
الجموع لان معنى العجمة كائن فى كل جمع اجيب عنه بان العجمة الكائنة

صورة

فی غیر صیغة منتهی الجموع فی محل الزوال والتغیر لجواز اجمعیة مرة اخری بخلاف
الجمعیة الکائنة فی صیغة منتهی الجموع فان الجمعیة فیها مأخوذة ومصونة عن
الزوال لان صیغة منتهی الجموع لایجمع مرة اخری **فان قیل** لانسلم
ان صیغة منتهی الجموع لایجمع مرة اخری لوجود جمعها منها کما فی ایامنین
جمع ایامن وصواحبات جمع صواحب وغیرهما **اجیب عنه** بان المراد من
الجمع جمع التکسیر لا السالم لان التکسیر مغیر لذلک الصورة بخلاف السالم فانه لم
یتغیر ذلک الصورة بل هی باقیة فیه **فان قیل** لفظ صیغة منتهی الجموع
یقتضی ان یکون فیه ثلثة جموع لان لفظ الجموع جمع جمع ولاجموع فی مساجد و
دواب ومصابیح **اجیب عنه** بان صیغة منتهی الجموع هی التی ینتهی
بها الجموع حقیقة او حکما فالحقیقة کما فی الکالب واسادر وانا عیم وغیرها
والحکمیة کما فی الجموع الموافقة لها او یجاب عنه بان صیغة منتهی الجموع
هی التی ینتهی بها الجموع او من شانها ان ینتهی الجموع بها فما حذف من آخرها
فی بعضها کمر حقیقة کما فی الکالب واسادر وامتناع تکثیر مرة اخری فیها بترکه
جمع اخری فمحققته فی بعضها کمثلة جموع والبواقی محمول علیه **فان قیل** فعلی
هذا ینبغی ان یکون صحاریات وحمامات وکراسات وسلامات و
کلامات کلها صیغة منتهی الجموع تکون غیر منصرف والامر لیس کذلک بل
کلها منصرفة وما ذکرتم لیس کذلک فلم یکن علی صیغة منتهی الجموع تامل هذا کله
فی الغایة وبعضها فی حاشیة محمد الفضولی **فان قیل** سراویل وکذا
سراییل وطرابیس لم یکن رفیقها معنی الجمعیة بل صورتها صورة الجمع لان
سراویل اسم جنس یطلق لکل فرد من افراد السراویل وکذا
اسراییل لانه علم للقبیلة المعینة وکذا الطرابیس علم البلد من بلاد الهند
فلا جمعیة فیها مع انها غیر منصرف فعلم منها ان السبب هو القالب لا
المقلوب ای الصورة لا المعنی **اجیب عنه** بانها مختلفة انها فعلی
مذهب من یقول منصرف فلا اشکال واما علی مذهب من یقول غیر منصرف

اجیب عنه بالحمل علی مایوازنه او بجمعیة جمعا اعتباریا **فان قیل** ما
نقول فی حضاجر علما للضبع مع انه غیر منصرف والحال ان حضاجر حالة
العلمیة لیست فیه بمعنی الجمعیة بل الصورة فقط فعلم ان السبب هو
الصورة لا المعنی **اجیب عنه** بان الجمعیة اعم من ان یکون حالیا او مآلیا
ان لم یکن فیها جمعیة حالیة لکن فیها جمعیة مآلیة لانه منقول عن حالة الجمعیة الی
حال الافراد فالمعتبر هو الاصل انتهی **ثم اعلم** ان صیغة منتهی الجموع
علی نوعین احدهما ما یکون بالتاء وثانیهما ما یکون بغیر التاء والمعتبر هی التی غیر
قابل للتاء ولهذا قال الصعمر قابل للتاء فضیاقلة جمع صیقل وفرازنة
جمع فرازین او فرزان منصرف الفارسیة للتفریع ای اذا کان المعتبر صیغة
منتهی الجموع بغیر ها فیها قلة وفرازنة منصرف لقبولها التاء وانما لفظ
لا یکتة وانکان التاء فیه لیست من نفس الکلمة فحاله کفرازنة ای منصرف
لقبوله التاء وانکان من نفس الکلمة فهو ایضا منصرف لعدم سکون الاوسط
فی الثلثة التی بعد الف الجمع تامل وانما شرط الجمع بکونه غیر قابل للتاء اذ
لو وجد فیه التاء فکان علی وزن المفردات کطلحیة وکراهیة کمعنی الطاعنة
والکراهة فینقطع فی جمعیة خلل وتطور **فان قیل** هذا التاء عارضیة والعارضی
فی محل الزوال فلا یعتبر **اجیب عنه** الامر کذلک الا ان هذا التاء مع کونه
عارضیة لیشبه مدخوله بالمفردات فلم یبق الجمعیة عالما بل صار شابها
بالمفردات ولو بالعرض فلا یکون ذلک الجمعیة معتدا فی اسباب منع
الصرف بل لابد لها من ان یکون قویا لان خروج الشی عن الاصل
یقتضی قوة الاسباب واما عود الشی الی اصله فیکفی له ادنی من سبب
انتهی **قوله** وهی ایضا کالف المقصورة والممدودة قائم مقام السببین
وانما اثبت مقام السببین للجمعیة وامتناع ان یجمع ذلک الجمع مرة اخری
ای فی مرة اخری فیکون نصبه علی الظرفیة جمع التکسیر للسلامة لما عرفت فکانه
ای اشار الی الجمع جمع مرتین **قوله** واما التراکیب المعدودة فی اسباب منع
الصرف تم هو فی اللغة ترکب کردن شی بشی وفی الاصطلاح صیرورة الکلمتین

او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء وهذا التعريف للتركيب الذي يكون
سببا لمنع الصرف لا لمطلق التركيب فان التعريف لمطلق التركيب وهو الذي
يدل جزء اللفظ على جزء المعنى او ضم كلمة الى كلمة اخرى ثم هذا التركيب
يصدق على ستة انواع احدها اسنادي كزيد قايم وضرب زيد واضافي
كغلام زيد ووصفي كرجل فاضل وصوتي كبيويه ونقطيه وتعدادي كخمسة
عشر وامتزاجي كبعلبك **قوله** فشرطه اي شرط ذلك التركيب لعارضيه للتفاوت
يعني ان التركيب لما كان طاريا وعارضيا على الافراد والعارضي في موضع
الزوال وايضا لما كان التركيب على ستة اقسام والمعتبر هو الامتزاجي
لا غير فقال فشرطه العلمية لئلا من زوال لان الاعلام محفوظة عن التصرفات
بقدر الامكان **قوله** بلا اضافة ولا اسناد الجار والمجرور وقع حالا
من الضمير المجرور في قوله فشرطه على مذهب ابن مالك النحوي وعند
الجمهور هو معطوف على العلمية فيكون خبر القوله فشرط وانما قيد التركيب
بكونه بلا اضافة لان الاضافة يجعل المضاف مع المضاف اليه كشيء واحد
فلا تاثير فيما يضاده الا في غير الانصراف واما كونه بلا اسناد لان
تركيب الاسنادي بغير العلمية لا يكون سببا ويصير بعد العلمية
مبنيا لدلالة على قصة غريبة مجهولة فلو لم يكن مبنيا يتغير اخره باختلاف
العوامل فلا يدل على تلك القصة فاذا كان الاسنادي مبنيا فكيف
يصلح للاعراب تامل هكذا قالوا **فان قيل** كان الاضافة و
الاسناد لا يكون سببا لمنع الصرف كذلك التركيب الوصفي ايضا و
التعدادي والصوتي لا تكون سببا الا الامتزاجي فلم لم يخرج المصنف هذه
المذكورات بقوله **اجيب عنه** بان الوصفي داخل في الاضافي لانه
كما ان المضاف اليه قيد للمضاف كذلك الصفة قيد للموصوف فيكون
الواحد منهما تركيبا يقتدي واما التعدادي والصوتي فلم يدخل في الاسنادي
فان التركيب الاسنادي لا يكون سببا لبنائه بالعلمية الوضعية وهما بنيا
وصفا قبل العلمية فلا يكون سببا لمنع الصرف بطريق الاولى فلا حاجة

ازجها وثانيا كبعلبك فانه غير منصرف للعلمية والتركيب **قوله** فعبد الله
كان علما منصرفا لوجود الاضافة فيه **قوله** وشاب قرناها اذا كان
بين لوجود الاسناد فيه **قوله** واما الالف والنون الزايدتان
في حروف الاصول **اعلم** ان في سببيتهما خلاف **فقال** بعضهم
في سببيتهما الكونهما زايدتين وفرعيتين للاصول وذهب بعضهم الى ان سببيتهما
لكونهما شبيهتين الالف التانيث في الحاق كل واحد منهما اخر الكلمة غير منفك
عنها ان كانتا في الاسم غير الصفة فشرطه اي شرط الاسم الذي فيه الالف
والنون او شرط الالف والنون فارجاع الضمير اليهما باعتبار انهما بحسب واحد
فان قيل هذا مسلم لكن يشكل في قوله تعالى والله ورسوله احق ان
يرضوه ارجاع الضمير المفرد الى الله ورسوله **اجيب عنه** بان ارجاع الضمير
المفرد الى الشيئين او الى الشيئين الذين يكونان مختلفين في امر يجوز ارجاعه
اليهما فههنا كذلك لان رضاء الله تعالى وكذلك العكس العلمية لئلا من الزوال
كعمران وعثمان فانهما غير منصرفين لوجود الالف والنون مع العلمية **قوله**
سعدان الغافية للتفريع اي فاذا كان العلمية شرطا لهما فسعدان اسم ثبت
العلمة منصرف لعدم العلمية فيه وان كانتا في صفة فشرطه اي ذلك الاسم والالف
والنون ان لا يكون مؤنثا اي مونث ذلك الاسم فعلانة اي على وزن
فعلانة اي لا يدخل في آخره تا التانيث فليس المراد بفعلانية مجموع فعلانة
كما هو المتبادر من العبارة لان انتفاء مجموع فعلانة ليس بمقصودة بل المقصود
انما عدم دخول التا فقط على آخرها وانما قال انتفاء فعلانة مع ان المراد
التا فقط للمبالغة في حقها لان انتفاء فعلانة انتفاء التا بالطريق الاولى لان
انتفاء الكل يستلزم انتفاء الجزء **وقيل** شرطه وجود فعلا وانما شرط عدم
دخول التا ليبقى المشابهة لالف التانيث في عدم لحوقها تا التانيث
فيها فتوثر واما شرط العلمية للاسم وانتفاء فعلانة في الصفة ولم يعكس لان
العلمية تخالف الصفة قال **قوله** كسران فانه غير منصرف لوجود الالف

والنون مع الصفة وعدم دخول تاء التانيث في آخره فلا يقال للمونث سكران
بل يقال للمونث سكرى بالالف **قوله** فقدان منصرف وان كان فيه
والنون مع الصفة لكنه منصرف لوجود مانعه **قوله** واما وزن الفعل
هو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اعلم ان الاوزان على ثلثة
اقسام منها ما يختص بالاسم كما مر في باب العدل ومنها ما يختص بالفعل
كرايته ومنها ما يعم الاسم والفعل فالمعتبر من بينها وزن الفعل لا غير وان
اعتبر اوزان الفعل لا اوزان الاسم مع ان وزن الاسم اقوى فهو الاولى
لاسباب منع الصرف حتى يلزم سرقة هذا مع السابقة في الغرابة لان سبب
منع الصرف كلها فروع من الاصول فلو جعل وزن الاسم سببا لزم تخ
والسبب عنها لان الاسم اصل بالنسبة الى الفعل كذلك وزنه اصل بالنسبة ا
وزن الفعل **قوله** فشرطه اى شرط ذلك الوزن الصار للتفريع اذ وزن الفعل
اعم من ان يكون بطريق الاختصاص اولا والمعتبر الاختصاص فلهذا اقال فشرطه ا
يختص ذلك الوزن بالفعل لئلا يلزم مخالفته ا لسبب لما سواها فوجب
الوزن المختص بالا **قوله**
الفعل **فان قيل** قوله فشرطه ان يختص بالفعل مستدرك لان الاختصا
الوزن بالفعل كيف من قوله وزن الفعل لان وزن الفعل مضاف ومضاف
اليه اضافة معنوية بمعنى اللام المفيد للاختصاص فلا حاجة الى قوله فشرطه ا
يختص به **واجيب عنه** بان هذه القاعدة ليست كلية بل اكثرية لان
تكون اضافة لامية ولم يكن فيها الاختصاص كما في قوله نحو ازمتون وعلم
وطور سنين فان الحجر والعلم لا يكونان مختصين للزيتون والفقه **فان قيل**
كان الوزن مختص للفعل لا يخلوا اما يوجد عليه الاسم اولا فان وجد عليه الاس
فالبطل الخاصة لان الخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وان لم يوجد عليه الاس
فخرج البحث عن ما نحن فيه وهو البحث عن الاسماء **واجيب عنه** بان المرا
من الاختصاص ههنا خاصة اضافية بالنظر الى الاسم الوضعي اى لا يوجد هذا الو
في الاسم الوضعي لا بالنظر الى الاسم المنقول تامل **فان قيل** نعم ولكن

جاء كلواحد منهما على وزن الفعل وضعا فما الجواب عنه نقم علما
للصنع وسلم علما للموضع بالتمام **واجيب عنه** بان المراد من الاسم الاسم
العربي لا العجمي وهما من الاسماء العجمية فانه وقع ما قيل والى دفع هذين الاشكالين
اشار المصنف بقوله ولا يوجد الوزن في الاسم اى الاسم العربي بارادة اللام
العهد الا منقولا ذلك وزن الاسم عنه اى عن الفعل فاشارة الى الاسم
العربي خرج نحو قلم وسلم **وبقوله** الا منقولا خرج الاسماء الموضوعة نحو
ضرب على البناء للمفعول لان الفاعل فانه لم يذهب الى منع صرفه احد الا بعض
النحاة وهو يونس عليه الرحمة فان ضرب صيغة فعل ماضي من باب النجرد
وضعا ثم جعل علما لرجل ووقع عليه كثير الضرب فصار غير منصرف لوجود السببين
فيه العلمية ووزن الفعل وكذا اشتر صيغة ماضي من باب التفعيل اى شمر شيرا
تشميرا اذا مشى بجيدين كذا في الصاح ثم جعل علما للفرس فصار غير منصرف لوجود
السببين العلمية ووزن الفعل فيه **قوله** وان لم يختص ذلك الوزن بالفعل
الاسم والفعل نحو ضرب وفرس على وزن كلاهما فعل وتجعل انت
ذلك الوزن او الموزون سببا لمنع الصرف فيحتاج ان يكون في اوله اى
في اول الوزن او الموزون احد حروف المضارعة ليكون ذلك الوزن ايضا
مختصا بالفعل لان حروف المضارعة من خواصه فبوجود حرف المضارعة تصير
ذلك الوزن من حال الاشتراك الى حال التخصيص فكان كما ان يختص
بالفعل ولا يدخله اى ذلك الوزن او الموزون الهاء اى تاء التانيث لكن
غيرها بالهاء لصيرورتها في حالة الوقف وانما شرط عدم دخول التاء
عليه ليتميز الوزن من اوزان الفعل الى اوزان الاسم بناء على
ان التاء المتحركة للتانيث من خواص الاسم فبطل الاختصاص **فان**
قيل التاء الطارية ليست مختصا بها **واجيب عنه** بانها وان كانت
طارية لكن كافية لجعله الى اصله وهو الانصراف **قوله** كاحمد وبكر
علمين لرجلين وقنفذ علما لرجل ايضا ونرجس اسم الورد المعين معرب من

تركس ابدال الكاف بالجيم كما فى جرجان اسم كركان وكما فى لجام وغيرها
وكذا يوسف ويونس ويعقوب واسباط مما ليس فى اوله احد حروف النضارعة
كلها بجر منصرف لوجود السببين فيها احدهما العلمية وثانيهما وزن الفعل
قوله كمنيعل علما للناقة التى تكون قويا على العمل منصرف وانكان
فيه السببان العلمية ووزن الفعل لقبولها التاء اى تاء التانيث وانما
قيد التاء بالتانيث لئلا تنقض القاعدة بنحو لسنة وشدة كقولهم ناقة يعملة
لما فرغ من بيان الاسباب الذى اخرجوا الاسم من الاصل الى غير صله
وهو غير الانصراف شرع الان فى الاسباب التى تعاد الاسم الى اصله فقال
اعلم ان كلا اى اسم شرط فيه العلمية وهو اربع مواضع وتكرار اللام الى
عددها بقوله وهو المونث بالتاء والمعنوى والعجمة والتركيب والاسم
الذى فيه الالف والنون الزائدتان اولم يشرط ذلك اى العلمية يوضع
الظاهر موضع المضمر اشارة الى بعد معاده فيه اى فى ذلك الاسم ولكن اجتمع
مع سبب واحد فقط من غير اشتراط العلمية لذلك السبب وهو العلم المعدول
ووزن الفعل اى علمية الاسم المعدول ووزن الفعل فى ذلك الاسم
صرف لما سيجئ ذكره واعلم ان تكثير الاعلام على ثمانية اقسام احدها
ان يجعل العلم الواحد عبارة عن جملة مسماة بلفظ فلان عبارة عن
كل فرد من الجماعة او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه بكذا نحو
لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محتال فرعون علم اللغة مشهور بذلك
وابطال موسى عليه السلام مشهور بوصف الحقية او يجعل ذلك العلم الواحد
شائعا او جعا نحو الزيدان والزيدون بدليل دخول الالف واللام عوضا
عن ذلك العلمية فلو كانت العلمية فى التثنية والجمع باقية لم يجز عليهما
دخول اللام لئلا يلزم تعريف المعرف فتوحد الاول والثانى فى الفصاحة
والثالث فى حاشية عبد الغفور على الفصائة ذكره فى بحث المنادى
فاطلب هناك قوله اما اضافة فى القسم الاول اى فيما شرط فيه العلمية
وهو الثانية المذكورة تلحقا الاسم باضافة المصدر التى فاعله ملابس من

حيث التاثير لان تاثيره شرط بالعلمية فاذا فات الشرط فات المشروط كذا
فى الصيانية فانه بقى بلا سبب لا من حيث الذات لان العلمية ليست من
صيانة وذلك السبب بذاتها من الخروج فاذا زالت صيانة ذلك
الاسم فبقى ذلك السبب فى معرض الزوال فكان فى حكم العدم ذاتا مع
قطع النظر الى تاثيره والى هذا اشار فى بعض الحواشى للكافية واما الصرافه
فى القسم الثانى وهو ما لم يشترط فيه العلمية وهو قسمان المذكوران ش
فلبقاء الاسم على سبب واحد لان العلمية فيهما ليست لصيانتهما بل جمع
بطريق السببية فقط فلا يلزم زوال العلمية زوال ذلك السبب لانه
ولا تاثير لكن هذا السبب لا يقوى قوة تاثيرهما لقول ما فى
طلحة وطلحة احد مثال لما شرط فيه العلمية وعمر وعمر احد مثال لما لم يشترط
فيه العلمية واحمد واحمد احد الامثلة له ففى ذكر المثال مثال لما لم يشترط فيه العلمية
بعد ذكر عمر ولا طائل تحته الان يراد التوضيح تامل قوله وكلما اى اسم
لا يصرف ذلك الاسم بل يكون غير منصرف اذا اضيف
اخرا او دخله الالف واللام وحينئذ الكسرة فى حالة الجر لان الاضافة واللام من
خواص المنظمة المكبرة للاسم فوجودهما ضعفت مشابهة الاسم للفعل فرجع
الى صله المتروك هو الانصراف لان خاصة الشئ يقوى جهة الشئ وانما
قلنا انهما من خواص المنظمة مع ان للاسم خواص كثيرة بتبع عددها الى اثنين
وثلثين لانهما فانا فان متناسفرة كاملة للتنوين الذى امتنع من الفعل منها
جدا كذا فى السافرى فتدبر فانه من الارشاد والله اعلم بالصواب فان قال
ما ال الصوحيث حكم فى تكثير العلمية بانصراف الاسم حيث قال اذا نكر صرف
ولم يحكم بالانصراف فى صورة دخول الالف واللام والاضافة بل قال اذا نكر
العبارة دخله الكسرة اعنى حكم بدخول الكسرة ولم يحكم بالانصراف
اجيب عنه بان الانصراف فى الصورة الاولى اتفاقى واما فى الصورة الثانية
خلافى وادخال الكسرة عليه اتفاقى فنظر العبارة فى الصورتين على الاتفاق
قال واعلم ان النحاة لما اختلفوا فيه فذهب بعضهم الى ان هذه الاسم

في هذه الحالة منصرف لان اللام والاضافة يقوى كلواحد منهما جهة الاسم و
اضعف مشابهة الاسم للفعل وذهب بعضهم الى ان هذا الاسم في هذه الحالة غير منصرف
لان الممنوع عندهم التنوين المكمل من غير المنصرف واشتاع الكسرة ليس الا
بمثابة التنوين وانما تابع الكسرة للتنوين لاشتراك الكسرة مع التنوين في
الاختصاص للاسم ولم يمنع التنوين لان التنوين في هذه الحالة ممنوع ايضا فالاسم
بحاله قبل الاضافة واللام غير منصرف كذلك بعدهما وذهب بعضهم الى انه يظهر
انكان السبب باقيان اوزالا ان احدهما فان كان السبب باقيان بعد
الاضافة واللام فالاسم غير منصرف لصدق الحد عليه وان زالتا اوزالت
احدهما فالاسم منصرف وبيان ذلك ان الاسم لايخلو اما ان يكون احد السببين
العلمية اولا فان كان احد السببين العلمية لم يخلو اما ان يكون ذلك بالعلمية
بالطريق الشرطية اولا فان كان بطريق الشرطية زالتا معا وانكان بغير الشرطية زالت
احدهما وان لم تكن احد السببين العلمية فالسبب باقيان بالاضافة واللام
فيكون الاسم غير منصرف وبهذا اي بمذهب الاخير قال النحاة للتعريف المذكور سابقا
كذا في الفنارية نحو مررت باحمدكم وبالاحد الاول للاول والثاني للثاني

قلت المقدمة اي مقدمة اسم الضرب المذكورة المعهودة في صوره البحث
فاللام عهدي لامقدمة الكتاب وان كان مقدمة الكتاب ايضا معهودة لكنه
هي ذكرت قبل هذه المقدمة تامل وتدبر لما فرغ عن المقدمة شرع الان
في المقاصد ولما كان المرفوعات اصلا بالنسبة الى المنصوبات والمجرورات
من وجهين اما لاشتمالها على الحركة القوية واما لاشتمالها على عمدة الكلام
وهي المسند والفاعل وكان مشتملا على القوي والعمدة فوبا قدم المرفوعات

المقصد الاول في المرفوعات

اعترض عليه بان المقصد لا يخلو اما ان يكون صيغة ظرف او صيغة مصدر بمعنى وهما
تقدير لا يجوز اخذهما ههنا لعدم صحة المعنى تامل وتدبر **واجيب عنه**
بان الظرف والمصدر اذا تعذرا في المعنى الحقيقي يجب تاويلهما بمعنى المفعول
اما الاول فكقولهم مشرب عذب ومركب فاره اي مشروب ومركوب واما الثاني

فكقولهم

هذا ضرب الامير اي مضروب الامير وههنا المقصد بمعنى المقصود
وتقديره المقصود الاول في المرفوعات **فان قيل** لم ترك ههنا كلمة
ال التفصيل ومع انها في التفصيل لازمة **اجيب عنه** بما به قد اكتفى بما سبق
من قوله اما المقدمة ففي المبادي اكتفاء بمثل ما جاء في القران المجيد واما
الذين في قلوبهم زيغ فكذا وكذا والراسخون في العلم يقولون امنا به فتقديره
واما الراسخون تركك اما اكتفاء بما سبق **فان قيل** المرفوعات فمن
المقصود في المرفوعات فكيف يصح كلمة في للظرفية ههنا **واجيب عنه**
بان هذه العبارة مؤول بتخت المبتدا تقديره المقصود الاول فهي المرفوعات ففي
فارتفع الاشكال **فان قيل** فعلى هذا التقدير لا يصح حمل المرفوعات
على كلمة هي لان حمل الجمع على المفرد لا يجوز ههنا لما يجوز ههنا **واجيب عنه**
بان هذا الحمل من قبيل حمل المواطاة تقديره المقصود الاول فهي بيان المرفوعات
وفيه توجيه اخر هي ذكره في بعض الشروح **فان قيل** لم ترك التعريف وهو قوله
المرفوع هو ما اشتمل على علم الفاعلية كما اورده صاحب الكافية مع ان
الشي متوقف على معرفة الشي **واجيب عنه** بما به اكتفى بحال المبتدئين لان
المبتدئين يتناظرون الى جزئيات الشي لا الى كليات لقصور فهمهم لان حصول الجزئي
في افهمهم اسهل من حصول الكل اي من تعريف الكلي تامل **فان قيل** المرفوعات
جمع المرفوع لا المرفوعة ومن المعلومات ان الجمع بالالف والتاء لا يكون الا للمؤنث
فكيف تصح المرفوعات جمع مرفوع **واجيب عنه** بوجهين اما لكونه شاذ كسنون
جمع سنة بالواو والنون اذ الجمع بالواو والنون مختص باولي العلم وسنة
ليس باولي العلم او لان المرفوعية والمنصوبية والمجرورية صفة الاسم جارية عليه
والاسم موصوف بها وذلك الاسم مشابهة لذات المؤنث في نقصان الثقل
في المؤنث وعدم الثقل في الاسم فصفاة المؤنث يجمع بالالف والتاء
كذلك صفاة الاسم الذي لا ثقل يجمع بالالف والتاء لوجود مشابهة الوصف
بذلك الموصوف ومشابهة الصفة بذلك الصفة وانما اختار لفظ الجمع وترك الجنس
ان يقال المقصود الاول فهي المرفوعة ولم يقل المقصد الاول فهو المرفوع

ليكون تبيينها على كسرة الواعه فيكون من قبيل براعة الاستهلال وبراعة
الاستهلال ان يحسن عند كل احد وهو الاشارة الى المقصود من اول الامر
اجمالا انتهى الاسماء المرفوعة ثمانية اقسام واتما انحصرة اقسام المرفوع فى ثمانية
اقسام لان الرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية اى على علم للخصلة الفاعلية او الخصلة
المنصوبة للفاعل شيان احدهما كون الشئ مسندا اليه وثانيهما كون الشئ جزءا ثانيا
من جملة فعلية مفعول ما لم يسم فاعله والمبتدا واسم كان خصلة الفاعل سوجوه
وهو كون الشئ مسندا اليه وفى خبر المبتدا خصلة الفاعل كون الشئ جزءا ثانيا
من الجملة وفى خبران واخواتها خصلة الفاعل كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة
ثلاثية وربما جئة لا يتم بالمنصوب وحده وفى اسم ما ولا المشبهتين بليس خصلة
الفاعل كون الشئ مسندا اليه واقعا بعده ما به ينقضى الجملة الى ما بعده اى بعد
ما لا يتم بالاسم وحده وفى خبر لا التى لنفى الجنس خصلة الفاعل كونه جزءا ثانيا
واقعا بعده ما يقتضى الاسماء اى واقعة بعد كلمة لا يتم بالمنصوب وحده كليس وخبران
الخصلتان لم توجد فى غير هذه المذكورات فلهذا انحصرت اقسام المرفوع فى ثمانية
اقسام كذا فى غاية التحقيق فاظهر الحكم المصنف فى ثمانية اقسام اشارة الى تعدادها **فقال** الفاعل والمفعول
ما لم يسم فاعله والمبتدا والخبر وخبران واخواتها واسم كان واخواتها واسم
ولا المشبهتين بليس وخبر لا التى لنفى الجنس القسم الاول منها الفاعل وانما قدم
الفاعل على سائر المرفوعات لوجوه الاول انه لا ينسخ بالنواسخ واما لانه لا يحذف
الا اذا سد شئ مسده او لان عامله لفظى بخلاف المبتدا فانه ينسخ بالنواسخ
ويحذف بلا سد شئ مسده وعامله معنوى واما لانه جزء الجملة الفعلية التى هى
اصل الجمل بخلاف المبتدا فانه جزء الجملة الاسمية التى هى فرع الجمل **قيل** واتما
الجملة الفعلية اصل الجمل لان المقصود من وضع الجمل الاخبار
عما وقع وعما يوقع حالا او استقبالا والاخبار عن الحدث الذى كان فى
الماضى او عن الحدث الذى كان فى المضارع حالا او استقبالا لا يكون الا
فى الجملة الفعلية لان الزمان ليس الا فى الفعل ولان الجملة الفعلية مشتملة

على ما وضع للاسناد وهو الفعل لان الاسناد لا يتشاء الا من الفعل اصلا
واذا كان الفعل اصلا فاذا الخبر عنه كالخبر عن الفاعل الذى هو اصل لان خبر الاصل اصل كما
كان خبر القوى قويا فلهذا قدم الفاعل هكذا قالوا انتهى **فان قيل** على
كل واحد منها اعتراض اما الاعتراض على الاول فلان الفاعل الذى يتسخ بالنواسخ
كما فى قولك كفى بالله شهيدا واما الاعتراض على الثانى فلان الفاعل قد جاء
حذفه بلا سد شئ سده كما فى قوله اسمع بهم وابصر حيث قوله بهم فاعل لصيغة
التعجب وهى اسمع وقد حذف عن قوله ابصر واما الاعتراض على الثالث فلان الفاعل
قد زال عن الرتبة الذى كان اصلا فى المسند اليه وهى التقديم بخلاف المبتدا فانه
باق على ما هو الاصل فى المسند اليه واما الاعتراض على الرابع فلان المبتدا اصل
لانه جزء الجملة الاسمية والاسم اصل بالنسبة الى الفعل وهو ظاهر **فاجيب** عن
الاول بان النسخ بالزوايد مما لا يعتد به تامل وعن الثانى بان حذف الفاعل فى قوله
اسمع بهم شاذ مما لا يعتد به ايضا وعن الثالث بان الفاعل وان زال عن مرتبة وهى
التقديم فى المسند اليه لكن هذا الزوال ضرورة لانه لو قدم على الفعل لا
لبس بالمبتدا او ترك الاصل للضرورة كما ترك لان الضرورات تبيح المحظورات
وعن الرابع فلان الجملة الاسمية وان كان اصلا بنا على ان الاسم اصل لانها
لم يطابق وضعها المقصود الوضعين وهو الاخبار عن الحدث الماضية او الحالية
او الاستقبالية والمعتبر هو الوضع وذهب سيبويه ان المبتدا اصل لانه باق
على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم اولا يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق
كان الخبر يصح ان يكون جامدا نحو هذا احجر ومشتقا نحو زيد قايم بخلاف الفاعل
فلا يكون الفاعل مبطلا للاصل اصلا يعنى ان الفاعل بقى على ما هو الاصل فى
المسند اليه وان لم يكن حقيقة فلهذا يجوز ان يقال راكب جاءنى رجل تقديم
الحال على الفاعل وعن الثانى بانه كما يحكم على المبتدا بكل حكم جامد ومشتق كذلك
الفاعل لانه يحكم عليه بكل فعل مشتق نحو ضرب زيد وجامد نحو عسى زيد ان يقوم
فان عسى فعل جامد كذا غيره من الافعال الجامدة نحو نعم وبئس وساء **قوله**

كل اسم قبله فعل اى كل اسم اسند اليه فعلا حقيقة نحو ضرب زيد او حكما
نحو ما مجبنى ان يضرب زيدا اى ضرب زيد والمراد من الاسناد والاسناد ما لا
يخرج عن هذا الحد فتوابع الفاعل من الصفة واتاكيد والبدل اخرجها فلا ينتقض
الحد بالتوابع لان التابع ايضا اسم اسند اليه الفعل لكن لما كان المراد بالاسناد
والاسناد بالاصالة خرجت عن حد الفاعل وصفته كاسم الفاعل واسم المفعول
وكل ما يعمل عمل فعله كالمصدر واسم التفضيل ونحوه اسند ذلك الفعل او
الصفة اليه اى الى ذلك الاسم صريحا او تاويلا كما مر مثالها على معنى انه اجرى الفعل
والصفة قائم كل واحد منهما به اى بذلك الاسم لا واقع ذلك الفعل والصفة
عليه اى على ذلك الاسم انما قال قايم لا واقع على الافراد ولم يقل قايمان
ولا واقعان بصيغة التثنية مع ان المذكور شيئان فالايق صيغة التثنية اشارة
الى ان المعطوف بكلمة "معا" وضمير التثنية بل معا وضمير الوحدة لان كلمة او تريد
احد الامرين لا للجمع حتى يتجه شبهة عدم المطابقة بين الضمير ومعاده وتوجيه
الافراد او التاويل بما ذكرنا توجيها ظاهرا لا يخفى على كل ذى فطنة

فان قيل هذا الحد صادق على معطوف الفاعل وتاكيده وبدله
وليس من افراده **اجيب عنه** بان المراد من الاسناد والاسناد بالاصالة
بدليل ذكر التوابع بعده على حدة فلم يصدق الحد عليها **فان قيل**
هذا الحد صادق على سن فى قوله كريم من كيرمك فان سن من اسم قبله صفة وهو
كريم اسند اليه مع انه فاعل بل يكون مبتدا ومقدما خبره عليه **قيل**
على هذا يلزم ان يكون المبتدا فى قوله فى الدار رجل فاعل لوجوب
تقديم الخبر عليه **واجيب عنه** بان المراد من الوجوب الوجوب النوعى لا
الشخصى او الفردى فوجوب تقديم الخبر على المبتدا ليس بطريق الكلية بل وجوبه
بحالة واحدة كما اذا كان المبتدا نكرة بخلاف تقديم الفعل على الفاعل
فانه فى كل مادة **فان قيل** قد يسند الى الاسم معنى الفعل وشبهه
ايضا كالظرف نحو زيد فى داره عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل وشبهه لا بمعنى الفعل

وشبهه **فقوله** وشبهه اما ان يندرج تحته ما هو معنى الفعل كالظرف
او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله فى بحث الحال ان العامل فيه
الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكر ههنا ايضا
او شبهه او معناه **واجيب عنه** بان العامل فى الاسم المرفوع بعد الظرف
مختلف فيه فذهب بعضهم الى ان ذلك الظرف عامل فيه لقيام مقام الفعل
المقدر واليه ذهب صاحب اللباب وعند الاكثرين عامله هو الفعل المقدر
او اسم الفاعل المقدر لا الظرف لانه جامد فاختار ههنا مذهب الجمهور وفى
بحث الحال مذهب صاحب اللباب رعاية للمذهبين انتهى **فان قيل**
هذا الحد ليس بصادق على قوله ما فى زيد وطال عمرو لان الموت ليس بقائم
بزيد وكذا الطوالة ليس بقايم بعمرو مع انهما فاعلان **واجيب عنه** بان
المراد من قوله اسند اليه بمعنى انه قايم اى اسند اليه على جهة قيامه به فو
على صيغة المعلوم او ما فى
حكمه فخرج صدق الحد عليه كذا فى غاية التحقيق **قوله** بخروج قام زيد مثالا لما كان
قبله فعل وزيد ضارب ابوه عمرا ومثاله لما كان قبله صفة فانطبق المثالان
مع التمثيل له وكيف لما كان المراد من الاسناد مطلقا سواء كان بطريق الحلب
او الايجاب زاد **قوله** وما ضرب زيد عمرا وان الفعل سند اليه بطريق
النفى فيكون الحد شاملا للنوعى الاسناد ولا يكون **قوله** وما ضرب زيد
عمرا ايضا من باب الاستدراك كما يتوهم بعضهم فاندفع شبهة الاستدراك
قوله وكل فعل جامد او مشتق لازم او متعد الى مجرور او مزيد سالم او
غير سالم لابد مبنى على الفتح بانه اسم لا التى لنفى الجنس اى لا مخلص موجود
له اى لذلك الفعل من فاعل لان الفعل عرضى وصفى ولابد للاعراض
والاوصاف مما يقوم فالمراد من الفاعل ههنا فاعل نحوى لا حرفى بمعنى
المصدر حتى يتجه شبهة ما قام زيد وطال عمرو فان زيدا فاعل ما وعمرو
فاعل طال لم يكن للموت والطوالة صادرين عن زيد وعمرو بل يقومان بهما
فمن قال فى تعليل قوله لابد من فاعل لان الفعل حدث ولابد له من المحدث

ويراد بالفاعل الفاعل الصرفي ليس ببديع تامل ه رفوع لان الفاعل قليل و
الضمة قوى فاعطى القوى للقليل اولالانه عمدة في الكلام والرفع ايضا
عمدة في الحركات فاعطى العمدة للعمدة انتهى مضمر صفتان للفاعل اي زيدا او
مضمر كزيد ذهب مثال الاول للاول والثاني للثاني قوله فان كان كان ه
متعديا كان له اي لذلك المتعدي مفعول الخ لتوقف فهم فعل المتعدي ه
بالمفعول به كما يتوقف فهمه بالفاعل فالمراد من المفعول المفعول به وفي بعض
النسخ المفعول به بذكر الجار والمجرور وهو الاصح فقوله مفعول مرفوع لانه اسم كان
واسم كان مرفوع وقوله لانه خبره مقدم عليه كما مر وجب تقديم
الخبر عليه قوله منصوبا صفة مفعول لان المفاعيل كثيرة فالنظر
التحقيق فاعطى النصب له اولان المفعول فضلة في الكلام والنصب الخ
خفيف فاعطى له نحو ضرب زيد عمرو او ان كان الفاعل مظهرا اي اسما
ظاهرا غير مستتر فالظاهر ما يقابل المستتر ههنا يتناول قوله ضرب
انت ضرب انتما ضرب انتم لان الفاعل فيها ضمير وصح الفعل ابدا سواء كان الفاعل مفردا او تثنية او مجموعا لعدم الاحتياج
الى تثنية الفعل وجمعه لان تثنية الفعل وجمعه ليس الا ان يكون
مشعرا باحوال الفاعل فاذا كان الفاعل ظاهرا فكان احواله ايضا ظاهرة
من حيث التثنية والجمع فاستغنوا بها اي بذلك الاحوال الظاهرة اولا
لتعيين الفعل او جمع فيلزم ح تعدد الفاعل والاضمار قبل الذكر وكلاهما
خلاف الاصل توحد الفعل ابدا قوله نحو ضرب زيد وضرب
زيدان وضرب زيدون فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله اكلوني
البراغيث وقاما الزيدان وقاموا الزيدون ومن النار فان الفاعل فيها
ظاهر ولم تجد الفعل فيها واجيب عنه بان هذه الرواية شاذة
لا يعتد بها او لانه محمول على ابدال الظاهر من المضمر فان قيل هذا حث
الفاعل فينبغي ان يذكر فيه احكام الفاعل واحواله لا توحيد الفعل وتثنيه و

وجمعه فكان احوال الفعل تستاهل بحثا في بحث هذه المسئلة المذكورة وكذا ما بعدها
من المسائل انتهى الى مسئلة حذف الفعل ليست في محله تامل واجيب عنه
بان البحث عن متعلقات الشيء بحث عن ذلك الشيء فيكون ذكر المسائل كلها في ه
محلها حاصله ان البحث عن الشيء على نوعين قد يكون بطريق الاصالة وقد يكون
بطريق المتعلقات وهذا كثير قوله وان كان ذلك الفاعل مؤنثا اي اسما
مؤنثا حقيقيا وهو اي المؤنث الحقيقي ما اي اسم يوجد بازائه اي بازاء مسماه ذكر
فالعبارة على حذف المضاف في الحيوانات متعلق بالتاء في الحيوانات
لان التانيث في غير الحيوانات غير متعدد كما في بعض الاشجار قوله التاء
الفعل اي الرافع لذلك الفاعل على قرينة اللام للعهد وانما اشار الى الفعل الرافع
للفاعل لا الى الفعل المطلق لئلا تخرج هذه المسئلة عن بحث الفاعل ه
لان الفعل في اسند الى الفاعل صار كانه متعلق به فابحث عن متعلق الشيء
بحث عن ذلك الشيء حكما قوله ابدا اي زمانا ابدا فنصبه على الظرفية ان
لم تفصل اي اثبت بين الفعل والفاعل نحو قامت هند ليحصل المطابقة
والتانيث نحو ضرب اليوم هند وان شئت قلت ضربت اليوم هند و
انما لحقت التاء علامة نظرا الى مطابقة الفعل مع ذلك الفاعل المؤنث ونظرا
ايضا الى عدم الانفكاك الفاعل فان نظرا الى مطابقة الفعل مع ذلك الفاعل
اثبت الفعل حتى يحصل المطابقة وان نظرا الى كلمة الفعل ولعدم مسانخة ذلك
الفعل حذف ذكر الفعل لتقليل المسانخة قوله وكذلك اي التخيير في المؤنث الغير الحقيقي
وهو ما لم يكن بازائه ذكر في الحيوانات وانما لم يذكر المصنف التعريف غير الحقيقي اتكالا
على ما سبق لان الشيء ربما يعلم من ذكر ضده ويعرف بتعريف ضده فلا حاجة
الى تعريفه ثانيا قوله نحو طلعت الشمس وان شئت قلت طلع الشمس فاعتبار
جهة التانيث ولو كان غير الحقيقي اثبت الفعل واعتبار عدم الانعقاد لان هذا
التانيث ليس بحقيقي يذكر الفعل فالوجهان متساويان قوله وجمع التكسير
كالرجال والاقراس والاشراف وغيرها غير جمع المذكر السالم انما استثنى هذا

الجمع اي جمع المذكر السالم لاستناع تاويلها بالجماعة لوجود علامة المذكر وهو
الواو في المذكر فلا يصح التاويل بالجماعة ولهذا لا يصح اضافة اسماء العدد الى
جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة او اربعة مسلمين لعدم جواز تاويل المسلمين بالجماعة
لوجود علامة المذكر فيه فلا يوجد المطابقة بين العدد والمعدود مع ان المعدود مؤنث
كما يوجد المطابقة بين ثلثة ورجال في اثنا عشر لصحة تاويل الرجال بالجماعة
كما ذكر في بعض الحواشي على فوائد الضيائية في بحث اسماء العدد في قوله لا يجوز اضافة
اسماء العدد الى المذكر السالم تامل كالموت الغير الحقيقي في الجنس بين المذكر و
المؤنث **قوله** قام الرجال بتذكير الفعل نظرا الى اللفظ الظاهر وان شئت
قلت قامت الرجال بتانيث الفعل نظرا الى صحة تاويله بالجماعة واللفظ الجماعة
مؤنث فيؤنث الفعل ايضا حتى يحصل المطابقة **قوله** هذا اذا كان الفعل
مسندا الى الظاهر واما اذا كان مسندا الى المضمرات فالفعل هذا نحو
الشمس طلعت دون الشمس طلع وفي بعض النسخ هذا اذا كان الفعل متقدما على
الفاعل واما اذا كان متاخرا عن الفاعل انث الفعل وهو خطاء عظيم
لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل الا ان يراد بالفاعل ما كان لا ما عتبر
فح صح لكنه فيه تعسف وتكلف **قوله** يجب لتقديم الفاعل على المفعول انكانا
كذا الفاعل والمفعول مقصورين بانكان في اخرهما الف مقصورة ان خفت
اللبس اي بان يتفق الاعراب فيهما لفقدان تلك القرينة الدالة على
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول مقالية كانت او حالية يجب تقديم الفاعل
على المفعول تحرزا عن الالتباس المخل للمقصود نحو ضرب موسى عيسى فانه لو لم
يجب التقديم لزم الالتباس بين الفاعل والمفعول المخل للغرض لانه يصح
ان يكون فاعلا في الحقيقة فاعلا وكذا بالعكس فان يكون مفعولا في الحقيقة
مفعولا من حيث وجب التقديم ليرتفع الالتباس ويتقرر كون الاول ما
يكون فاعلا في الحقيقة فاعلا في التركيب ايضا فانطبق اتصال مع الحال
انتهى **فان قيل** كثير من المواضع يعتبر الالتباس بين الامرين وقد اجاز

النحويون ذلك الالتباس كما في قوله موسى وضرب عيسى تقديم المفعول على
الفعل فانه يلتبس بالمبتدا لانه لا يعلم ان موسى في هذا التركيب مبتدا او
مفعول قدم على الفعل القولية في الاصل وقد اجيز هذا الالتباس اي وقد
اجيز هذا ان الامران وكما في المبتدا المسند به نحو ما قايم زيد حيث يجوز فيه
الوجهان كون القايم مبتدا وزيد خبره وكون القايم خبرا وزيد مبتدا
فانه التبس المبتدا بالخبر والخبر بالمبتدا وقد اجيز الوجهان ههنا وكذا غيرهما و
اجيب عنه بان هذا الجواز والامتناع مبنيان على القاعدة المشهورة
بينهم وهي انه لما اجتمع في الشيء الواحد جهتان ينظرون فان كانت الجهتان
كلاهما خلاف الاصل فههنا يجوز ذلك الالتباس بان يختار الى الامران ههنا لعدم
اذ نسبة الذهن الى الاصل وانكانت احدى جهتا احدهما خلاف
الاصل فح امتنع ذلك الالتباس لاذ نسبة الذهن الى جهة الاصالة وانت
تقصد ما هو خلاف الاصل تخل في المقصود فتفوت **قوله** احدى
جهتان كلاهما خلاف الاصل وهو المفعولية والابتدائية فالمفعولية خلاف
الاصل لان حق المفعول ان يكون موخرا عن الفعل والفاعل معا
فاصله التاخير فالتقديم على الفعل والفاعل يكون على خلاف الاصل و
كذا ابتدا ايضا خلاف الاصل لان ابتدائية تستلزم كون الخبر جملة و
هي ضرب مع ضميره والاصل في الخبر الافراد فيكون ابتدائية خلاف الاصل
ايضا فالجهتان كلتاهما خلاف الاصل فلا جيز في اختيار احدهما دون الاخر
قيل وكذا في قوله ما قايم زيد جهتان خلاف الاصل لان حق الخبر ان يكون
موخرا عن المبتدا فاصله التاخير فاذا قدم على المبتدا صار خلاف الاصل
وكذا ابتدائية ايضا خلاف الاصل اذ الاصل في الابتدا المسند اليه لا
مسندا به فاختار المبتدا المسند به ليس الا لاجل الضرورة فالجهتان الكائنتان
على خلاف الاصل فيه فاختر احدهما دون الاخرى كما يضر بالمقصود واما
في قوله ضرب موسى عيسى احدهما خلاف الاصل وهو تقديم المفعول على

الفاعل وثانيهما ما يوافق الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فهذا
الالتباس مخل بالغرض لابساق الذهن الى جهة الاصالة وهو تقديم الفاعل
على المفعول وانت تقصد غير المقصود على المقصود فيخل بالمقصود فلهذا قيل
احترازا عنه بهذا اى خذ ان كان بهذا يرتفع الاشكالات عن كثير المواضع بهذا
مما افاده مولانا وصاحب غاية التحقيق ان ما ذكر في بحث تقديم الفاعل فاطلب
هناك ان شئت الاطلاع على حقيقة فارجع اليه انتهى وان كان الاعراب ش
تقيقا بينهما اى في الفاعل والمفعول لكن هناك قرينة من القرائن حالية
او مقالية تمنع من تقديم المفعول على الفاعل لعدم الالتباس بسبب القرينة
كالمقالية كما في قوله ضرب موسى جبلى فان ما يثبت المفعول يدل على ما ينفيه
الفاعل هو جبلى وكذا غيره واما الحالية فكما في قوله اكل الكمثرى يحيى فان
الكمثرى لا تصلح للاكل لانه اسم للمعين ويقال له بالفارسية هلوك وكذا
وجب تقديمه اذا كان الفاعل والمفعول ضميرين نحو ضربته او كان
الفاعل وحده مضمر نحو ضربت زيدا لشرط تاخير المفعول من الفعل وكذا
اذا وقع المفعول الا بعد وحده نحو ما ضرب زيدا الا عمرو ويجوز
في الكل الترويح

قوله ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم يلتبس بان هناك قرينة تمنع
وجب التقديم فيجوز لك ان تجعل المفعول مقدما او الفاعل مقدما مثال المنوي
نحو اكل الكمثرى يحيى ومثال اللفظي نحو ضرب زيدا عمرو ويجوز حذف الفعل
الرافع للفاعل وحده لا معا تارة حيث كانت قرينة من القرائن نحو زيد
منقولا في جواب من قال من قام فالحال قرينة لان السائل متردد ومتميز
فيحذف عنه القيام فانه تعين عنده فاستغنيهم عن تعيين السند اليه فصار
ذكر الفعل ليس بضروري لكن المقصود ذكر الفاعل فقط فح يجوز حذف الفعل
وان نظر الى ان القرينة وان وجدت لكون القرينة لا تكون سادة مسده
ملفوظ فح يذكر الفعل فالوجهان متساويان انتهى وقد يجب حذف الفعل اذا
كان هناك قرينة والتزم الغير في موضعه الى سد الشئ مسده نحو قوله تعالى

وان احد من المشركين استجارك فاجره فاصله وان استجارك احد من
المشركين استجارك فحذف الفعل وهو استجارك الاول نيابة البطيء وهو استجارك
الثاني مقام مع وجود القرينة وهو كلمة ان الشرطية هي من دواخل الافعال وعلى
هذا اندفع شبهة من منع احد على الابتداء لانه يلزم دخول حرف الشرط على الاسم
وانما وجب الحذف في قوله تعالى لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر وذا لا يجوز قال

قيل كثير من المنع يوجه الجمع بين المفسر والمفسر كما في قوله جاءني رجل زيد

واجيب عنه بان المراد من المفسر والمفسر ما يكونان متحدان في المعنى **وقوله**
جاءني رجل اى زيد ليسا متحدان في المعنى بل بينهم تعين **فان قيل** قد تحقق
الاجتماع بين المفسر والمفسر في قوله تعالى حكاية عن حال يوسف عليه السلام ورايتهم
رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين

اجيب عنه بانه لا سلم
انه جمع بين المفسر والمفسر بل قوله رايتهم لي ساجدين وقع جواب سوال مقدر لانه لما
قال يوسف عليه السلام الى رايت احد عشر كوكب الى آخره فكانه قال فما حاصله
رايتهم قيل كيف رايتهم لي ساجدين فلا يكون من باب الاجتماع بين المفسر و
المفسر بل يكون ذكر هما في الكلامين المستقلين لا في كلام واحد انتهى **فان قيل**
جمع السلامة وهو قوله لي ساجدين ليس في محله لان جمع الواو والنون يختص بذوي
العلم والكواكب ليست منهم

اجيب عنه بان الكواكب وان لم يكن من اولي
العلم بحقيقة لكنها من قبيل اولي العلم حكما لصدور الفعل الذي هو يصدر من اولي
العلم منهم وهو السجدة

اجيب عنه بان الشمس والقمر والكواكب كناية من الاب والام
والاخوة وهم اولي العلم حقيقة فح **قوله** لي ساجدين حال في موضعه تامل وكذا
رب الملين فان اخبار علية اولي العلم على حقيقة غير اولي العلم خرافة انتهى وبهذا
اندفع قول من قال انه شاذ ولان الشاذ ما لا يكون له اصلا حية في الحقيقة لا حقيقة
ولا مجازا وهيهنا يكن العلم بالحقيقة فتوجيه الشاذ شاذ انتهى **وقوله** في جواب
في جواب سوال محقق من قال من قام واما توجه في جواب سوال مقدر كما
في قوله انا عمرا وليكب زيد ضارع بالخصوصة **فقوله** ضارع فاعل الفعل المحذوف
بقرينة السوال المقدر لان الشاعر امها البكاء فكانه قيل ما من يكيه فقال انا عمرا

يجيب لمضارع المخصوصة وكذا يحذف الفعل عن الفاعل في غير ما توجه موقع
السؤال حقيقة او تقديرا كما في قوله انك قايم اى لو سئلت قيل لك عند ما ترى ان
قوله وقد يحذف الفعل والفاعل معا فيعم مفعولا لمن قال اقائم زيد
فهذا الحذف جائز لا واجب لعدم سماع البتة سده لان كلمة نعم حرف لا يقوم
مقام الفعل فبقيت القرينة وحدها وهي سؤال السائل ولا القرينة الواحدة غير سماع
ويجوز الحذف لا واجب تأمل **فان قيل** حروف النداء ايضا حروف وقد لا
اجبت مقام الفعل وهو ادعوا ولذا وجب حذف الفعل والفاعل في المنادى
كما يجب حذف الفعل مع فاعله في باب التحذير وما اشبهه علله **اجيب عنه**
بان وجب حذف الفعل مع فاعله في المنادى ليس بيانه حروف النداء
انقاله بل لكثرة استعماله انتهى **فان قيل** اذا كان نعم حرفا فكيف يصح دخول
الكاف الجارة عليه للزوم دخول الحرف على الحرف وذا لا يجوز **اجيب عنه**
بانه نوع علم نعم الذي يستعمل في التركيب فصار اسما فصح دخول الكاف عليه فان
قيل اذا كان اسما ينبغي ان يخبر عليه كما يخبر الاسماء **اجيب عنه** بان هذا
الحكم ثابت بها اذا حكى عنه **قوله** وقد يحذف الفاعل اذا كان الفعل مجهولا **فقوله** اذا كان ظرفا
القوله والقيام اى يقام المفعول مقامه وقت كون الفعل مجهولا لا ظرف يحذف
لانه قد يحذف الفاعل ولم يكن الفعل مجهولا كما في بعض المذاهب فيكون الفعل
مجهولا ظرفا لا قائمة لا ظرف يحذف كما ترى **قوله** وهذا القسم ثاني من الزوجات
واذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر كان بعدهما **فان قيل** بحث التنازع
ليس في محله لانه ليس في احوال الفاعل فينبغي ان يذكر في اخر المرفوعات او آخر
المنصوبات **اجيب عنه** بان التنازع ايضا من احوال الفاعل لان الفاعل
لا يخلو اما ان يكون بعرض التنازع او غيره فاذا فرغ عن حاله بغير التنازع شرع في
احواله مع التنازع لما اورد بحث الضمائر في بحث الماضي في كتاب المجرد لمناسبة
الى ان الماضي حالان حال بغير الضمائر وحال مع الضمائر فكيف بحث التنازع

من احواله فلا يكون غير محله تامل **فان قيل** كيف يصح نسبة التنازع الى
الفعلين لان التنازع لا يصدر الا من ذي روح والفعلان الفاظ **اجيب عنه**
بان نسبة التنازع اليهما بمنزلة التكلم نسبة مجازية كما ان نسبة الدخول الى
العوامل ومن المعلومات ان العوامل لا يدخل بنفسها بل ادخالها المتكلم **فان**
قيل يجري التنازع في اكثر من الفعلين كما في الصلوة اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم حيث
كلها احد من هذه الافعال تنازع على مفعولية ابراهيم **اجيب عنه** بانه قد انتفى
المصحح لترتب التنازع وهو اثنان **فان قيل** التنازع في غير الافعال
كما في الاسماء نحو زيد معطي وبكرم عمرو اوزيد كريم وشريف ابوه الاول في المفعولية
والثاني في الفاعلية **اجيب عنه** بان المراد من الفعلان العاملان واما ذكر
الفعلان اكتفاء بذكر الاصل لان الفعل اصل في العمل **فان قيل**
لا تحقق التنازع في الاسماء ولا في الافعال بعد التركيب اذ الاسم الواقع بعد هما لا
يكون الا مرفوعا او منصوبا **اجيب عنه** بان التنازع في الفعلين
والمقصود لا بعد التركيب فانه ظاهر لا تنازع فيه فالسؤال الاول في الغاية وما بقي في
الفوائد الضيائية وحاشية عبد الغفور واتما قيد الظاهر لانه لا تنازع في المضمر لان
الضمير لا يخلو اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان متصلا فهو معمول لما اتصل
به فلا يكون فيه مجال التنازع لان ذلك الاسم ليس في مكان يصح توجه الفعلين
اليه بل متصلا به فان كان منفصلا فهو محمول عليه قيد بعد هما لانه لا تنازع
فيما بينهما وقبلهما لانه ليس في مكان يصح توجه الفعلان اليه **قوله** اى اراد
رفع الالتباس من نسبة التنازع الى الفعلين بان المراد من التنازع ليس التنازع بحقيقة
بل المراد من التنازع الارادة الى القصد والقصد عام يصدق من ذي روح
وغيره كما في بعض البنانات كما تقرر في علم المنطق **قوله** كلواحد كائن من
الفعلين ان يعمل في ذلك الاسم الظاهر فهذا اعلم انه قد اختلف النحاة في خبر
الشرط فذهب بعضهم الى ان خبره الشرط محذوف وهو قوله جازا حال كلواحد
منهما فعلى هذا المذهب الفعل في قوله فهذا انما يكون تفسيرية لا خبرية وذهب

بعضهم الى آخر اه بذا الشرط قوله فهذا انما يكون على اربعة اقسام فانفرد جزئية فيه
وقد تحقق الدليل كلواحد من الاثنين في الطولاة قوله انما يكون على اربعة
اقسام وانما انحصرت الاقسام في الاربعة لان التنازع لا يخلوا اما ان يكون في
الفاعلية فقط او في المفعولية فقط او في الفاعلية اسم ومفعولية او بالعكس
فتصور التنازع لا يكون خارجا عن هذه الصور فلهذا انحصرت قوله الاول الاقسام
الاربعة ان يتنازعا اي الفعلان في الفاعلية فقط بان يقتضي كلواحد من الفعلين
فاعلية الاسم الظاهر نحو اكرمني ومضربي زيد والثاني ان يتنازعا اي الفعلان
في المفعولية فقط بان يقتضي كلواحد منهما مفعولية الاسم الظاهر قوله
اكرمت ومضربت زيدا والثالث من الاقسام الاربعة اي يتنازعا اي الفعلان
في الفاعلية والمفعولية ويقتضي الاول الفاعل والثاني المفعول نحو ضربني و
اكرمت زيدا والرابع منها عكسه اي عكس الثالث نحو ضربت واكرمني زيدا
لما تم التنازع الى الاقسام الاربعة اشار كلها الى اعمالها اي فعلين في
ذلك الاسم بان اعمال كلواحد منهما في الاقسام الاربعة كلها جايزة في بعضها
دون بعض لكن اختلفا اي اختلف النحاة في بعضها بكلمة اعلم تنبيها على اي ما بعده
مما يجب الحفظ نقال واعلم هو في اللغة الدانستن وفي الاصطلاح
كلمة تذكر في اول الكلام لايقاع الغافلين على كلمة وقيل كلمة تذكر في
اول الكلام لتشويق السامعين الى ما بعده وقيل كلمة تذكر في اول الكلام
للتنبيه على ما بعده مما يجب الحفظ وقيل هو خطاب عام لكل من يسمع ويعقل
قوله ان في جميع هذه الصور الى ثلاثة فاعلم ان ضمير الشان المحذوف و
قوله في جميع هذه الصور متعلق بقوله يجوز اعمال الفعل الاول واهماله عنده
قوله يجوز اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثاني يعني يجوز ان يعمل
الفعل الاول في ذلك الاسم ويكون ذلك الاسم معمولا ويلغى الفعل الثاني عن
العمل في ذلك الاسم وان يعمل الفعل الثاني في ذلك الاسم معمولا ويلغى
الفعل الاول عن العمل في ذلك لكنه يخالف هذا الحكم خلاف كائن للفراء

في الصورة

في الصورة الاولى والثالث ان اعمال الفعل الثاني ممنوع فيهما ودليله
امام الفراء لزوم احد الامرين لو اعمل الفعل الثاني اما حذف الفاعل او الاضمار
قبل الذكر في الفعل الاول وكلاهما اي حذف الفاعل والاضمار قبل الذكر
محذوران اي ممتنعان عنده في بعض الصنع ممنوعان وهو عنده اي الفراء تخلف
ما اذا عمل الاول اي يجعل ذلك الاسم معمولا للفعل الاول ويجعل الفاعل في
الفعل الثاني فلا يلزم المحذور بتقديم معاد الضمير مرتبة ولو كان متوخر الفظا
فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلق بل لفظا فقط وهو جائز عنده واجاب عنه
الجمهور بان الاضمار قبل الذكر في العمدة جايز وفي غير العمدة ايضا في مواضع منها
في كلتة رب يخرج ربه رجلا ومنها في نعم رجلا زيد ومنها في قوله والدور يهلهم
غارسا وكذا في اضمار الظاهر من الضمير نحو ضربته زيدا فاذا جوز هذا الاضمار لم لا يجوز
في باب التنازع وما مانع عن التجويز عند الجمهور يجوز اعمال الفعل الثاني
ايضا ويجوز اضمار الفاعل في الفعل الثاني من غير محذور استهى وهذا اي هذا الخلاف
كلمة اذا ههنا للاستيناف للتفصيل لعدم سبق الاجمال ففيه فعل الاختيار خلاف
البصريين والكوفيين فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني اعتبارا للقرب
والجواز لان القرب والجواز انما يتصالا من الغير فكان اخذ اتصالا احق باخذ
الحكم لمناسبة الضاد والباء لكون من القريب في قوانين ضرب وضربن و
الكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول مراعاة اي صيانة لتقدم والاستحقاق
اي لاجل التقدم والاستحقاق لان المتقدم احق باخذ الحكم من المتاخر لان تقديم
من وخالف الاصل باخذ الحكم وثانيا استدلوا بقول
امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث
كفاني ولم اطلب تيارعان في قليل من المال والاول يقتضي العامل والثاني
يقتضي المفعول وامرء القيس افصح من سيراء العرب اعمل الاول للزوم كون
اعمال الاول اولى لما اختاره واجاب صحيح ابن الحاجب في الكافية بان البيت
من باب التنازع لكنه على تقدير التنازع وهو التناقض في قول

لنا عرلان المطلوب انتفاء عدم الكفاية وعدم الطلب قليل من المال فلو
كان من باب التنازع ثبت الكفاية ووجود الطلب وهذا التالي منتفي بكلتا
الشرطية لان لو يجعل البت مثبتا والمنع مثبتا فان علمت اي علمت الفعل الثاني
معتبر لي انجاء نحاة بغداد البصريين واختاره المصنف وهم ذهبوا الكوفيين
لان مذهب البصريين اصل عنده فالنظر اي اثبات جزاء الشرط وهو قوله فان عملت
ان كان تغير النظر الفعل الاول يقتضي الفاعل اضمرته في الاول وان لزم الاضمار
قبل الذكر كمن في العدة دون حذف الظاهر اذ في الظاهر يلزم التكرار وفي
حذف الفاعل يلزم حذف العدة ، ولانها ممنوعان كما تقول منصوب الفعل
لانه مفعول مطلق لقوله اضمرته باعتبار الموصوف تقديره اضمرته في الاول اضمارا
مثل كما تقول في التوأمين اي فيما تنازعا في العاملية فقد اشتهد عليه المثال بحو ضربني
واكرمني زيد اي ضربني هو وضربني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون
وفي المتخالفين بان يقتضي الاول الفاعل والثاني المفعول كما شهد عليه المثال
ضربني واكرمت زيدا وضربتي واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين
وانكان الفعل الاول يقتضي المفعول دون الثاني ولم يكن من
افعال القلوب او حمائي معناها نحو ضربني واكرمت زيدا انتفاء الكلية والبصرية وكذا انتفاء وجدت وما عدمت وفقدت وغيرها حذف المفعول
من الفعل الاول لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في نفقة لو اضمر او يلزم التكرار
لو ذكر ح ان حذف الفضلة جايز فحذف هنا كما تقول في المتوافقين بان
يقتضي كلواحد منهما مفعولية اسم ظاهر فيكونان متفقين باقتضاء المفعولية كما شهد
عليه المثال بحو ضربت واكرمت زيدا واكرمت الزيدين وتقول في المتخالفين
ان يقتضي الفعل الاول المفعول والثاني الفاعل بحو ضربت واكرمني الزيدان
وضربت واكرمني الزيدون وانكان المفعول من افعال القلوب المثال بحو
اي بان علمت الفعل الثاني يجب اضمار المفعول للفعل الاول كما تقول حسبني
منطلق وحسبت زيدا منطلقا وانما علمنا بوجوب اضمار المفعول للفعل الاول انه لا يجوز
كما لانه فكلة اذ ههنا علة حذف المفعول من افعال القلوب اضمار المفعول لفظ

على حذف المفعول وكذا لا يجوز اضمار المفعول قبل الذكر هذا اي الحكم
المذكور من اضمار الفاعل للفعل الاول وحذف المفعول في الاول يخوفعال
المغلوب وجوب اظهار المفعول الاول في افعال القلوب وان عملت بفعل
والثاني كما هو مذهب البصريون وفي بعض النسخ هذا مذهب البصريون اي الحكم
السابق مذهبهم واما ان علمت الفعل الاول من مذهب الكوفيين اي ان اعرف
كون الاسم الظاهر معمولا للفعل الاول ويلغى الثاني عن العمل في ذلك
الاسم والنظر بان كان الفعل الثاني يقتضي الفاعل ضمرت الفاعل في الفعل الثاني
لتقدم رتبة الضمير رتبة لانه اذا كان الاسم معمولا للفعل الاول صار مقدما رتبة
على الفعل الثاني وانكان متاخرا فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا اذ ان
واما حكمنا بتقدمه رتبة لان حق الاصل ان يلي العامل اثنى قوله كما تقول في
المتوافقين بان يقتضي كلواحد منهما ذا علمة ذلك الاسم الظاهر كما دل على ذلك
المثال بحو ضربني واكرمني زيد وضربت واكرمني زيدا وضربني واكرمني الزيدان
الفعل الاول المفعول والفاعل بحو ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرمني
الزيدين واضمرت واكرمتني الزيدين باضمار الالف والواو والياء في الفعل
الثاني وانكان الفعل الثاني يقتضي المفعول ولم يكن الفعلان المذكوران
من افعال القلوب وبحو جاز فيه اي في ذلك الاسم الوجهان احدهما حذف
المفعول وثانيهما الاضمار لكن الثاني هو المختار وليكون الملفوظ وهو الاسم
المذكور بعده المتنازع فيه لا الضمير كما يوهم بعضهم مطابقا اي موافقا للمراد
اي المقصود بالعلم لان المقصود ههنا التنازع في ذلك الاسم لان الاضمار
في الفعل الثاني يدل على الاسم المذكور اي مقابل لذلك الاسم فيكون
الاضمار قرينة على التنازع المقصود واذا حذف الضمير لم يعلم انه من باب
التنازع او يكون المفعول الفعل الثاني مغاير ذلك الاسم وفي المتخالفين
بان يكون عمرو وبكرا وخالدا لا زيدا فلا يكون الملفوظ وهو الاسم
الظاهر هو المقابل للمراد الذي هو التنازع فطابقة الملفوظ مع المراد المرجحة في

الحذف قوله واما الحذف اى صورة الحذف فكلمة ما ههنا للتفصيل
بوجود الاجمال قبله وهو قوله جاز فيه الوجهان حذف المفعول والاضمار كما
تقول انت فى المتوافقين بان يقتضى كل واحد منهما مفعولية الاسم الظاهر
فاتفقا فى المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وضربت واكرمت الزيدين
وضربت واكرمت الزيدين لحذف الالف والواو فى الفعل الثانى وفى
المتخالفين اى وتقول فى المتخالفين بان يقتضى الفعل الاول الفاعل والثانى
المفعول ضربنى واكرمت زيد ضربنى واكرمت الزيدان وضربنى واكرمت الزيدين
واما الاضمار كما تقول فى المتوافقين المذكورين سابقا بعينه نحو ضربت واكرمت زيدا
وضربت واكرمت هما الزيدين وضربت واكرمتهم الزيدين والقول فى المتخالفين
ضربنى واكرمته زيد وضربنى واكرمت هما الزيدان واكرمت هم الزيدون
والوجه فى المعنى واما الاضمار فهو المثالان المذكوران بحذف لكن ذكر الضمير فيه
لكان اخصر لكن المعنى اعم وذكر المثالين للتوضيح اللائق بحال المتبدئين المتصورين
فى الذهن واما اذا كان الفعلان المتنازعان من قبيل الافعال القلوبية والشكية
مخالفا اى بان جعلت الفعل الاول مع انتفاء المفعول تسلبه اى لا تخلص
موجودا له اى للفعل الثانى من اظهار المفعول وان لزم الكذا المحظور عنه فى
الاضمار سيجئ ذكره انشاء الله تع كما تقول حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلق وذلك اى التنازع المذكور ثابت لان حسبنى وحسبتهما اثنان خالى منطق
فاذا اعملت الفعل الاول اى اعتبرت كون الاسم معمولا له والفعل
الاول عامل فيه وهو حسبنى واظهرت اى اتيت بالمفعول فى الفعل الثانى فانه
حذف منطلقين من الفعل وقلت حسبنى وحسبتهما الزيدان منطلق لزم
حذف المفعول الثانى فى افعال القلوب ونحوه وهو غير جايز لانهما كالاسم
الواحد لان معمولهما معالمفعول به فى الحقيقة وهو المعنى المصدرى الماخوذ من
المفعول الثانى مضافا الى الاول فلو حذفت احدهما كان الحذف بعض اجزاء
الكلمة بلا ضرورة لا يجوز ولا ضرورة ههنا وقد حذف احدهما عند وجود
القرينة مثال الاول نحو قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من

من فضله هو خيرا لهم اى يحسبنهم خيرا لهم فالجعل مفعول اول حذف ههنا
لوجود القرينة اى صيغة يحسبون بما اتيهم الله ومثال الثانى قولهما فى قوله
ان عمرا لا تحسبنا على غير انك الملك اى لا تحسبنا جاعلين المفعول الثانى حذف ههنا
لوجود القرينة وهو الجار والمجرور تامل واما الحذف فى باب المنادى نحو يا مالك
ويا حارث فى يا حارث ونحوه فلاجل الضرورة لان المنادى كثيرة الوقوع
يقتضى التخفيف واما الحذف فى قول ان عمران يحلبا زمانى اى يوسف زمانى
فلاجل ضرورة الشعر ايضا اى وان لم تحذف فلا يخلو اضمار هذا لانه حينئذ
يخلو اما ان يكون اضمارا على شريطة التفسير المذكور فى بعض النسخ فلا تخلو على صيغة
الخطاب لحاصله لا تخلوا انت فيه اشارة لبعض النسخ بصيغة الخطاب اول جملا على صيغة
الغايب المذكر بموافقة قوله من ان تضمر مفردا لكونه ايضا على صيغة الخطاب بان
ان تضمرت مفردا وتقول حسبنى وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا وح
الاضمار مفردا لا يكون المفعول الثانى وهو قولك اياه مقابلا له المفعول الاول
وهو هما فى قولك حسبنى وحسبتهما الزيدان منطلقا وح لزم
عود الضمير المثنى وهو هما الى لفظ المفرد وهو المنطلق الذى وقع فيه التنازع
وهذا عود الضمير المثنى الى لفظ المفرد ايضا لا يجوز كما ان الضمير المفرد لا يجوز لعدم
المطابقة بخلاف الضمير المفرد الى المثنى وهو جايز اذا كان المراد ههنا الشئ
الواحد كما فى قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه يرجع الضمير المفرد الى الله
ورسوله بناء على ان رضا الله عين رضا الرسول والرضا شئ واحد قوله فلم
يجز الحذف والاضمار كما عرفت وفى بعض النسخ لما عرفت بلام التثنية لا يخفى
التثنية وهو الاولى اى لفظة النسخ لما فيه من الاشعار على انه وجب الاظهار ولا
يخفى عليك ان المثال المذكور ليس من باب التنازع لان الفعلان الثانى وهو
قولك حسبتهما يقتضى مفعولا مثنى وقولك حسبنى يقتضى مفعولا مفردا والاسم
المتنازع فيه وهو المنطلق لفظ مفرد لا يصلح لهما بل لحسبنى فقط الا ان له

حلت من المنطلق ذات له الانطلاق مع قطع النظر عن الافراد والتثنية
فرح الشال من باب التنازع لما فرغ عن مباحث الفاعل مجردا عن التنازع
والاسباب شرع في مباحث مفعول ما لم يسم فاعله **فقال** اي
ما لم يسم فاعله وهو كل مفعول حذف فاعله اي فاعل فعل بناء على ان ما
موصوفة تاويل الفعل واقيم المفعول مقامه اي مقام الفاعل في الاسناد والفعل
اليه وارفع عليه كما في الفاعل والاحوال اللاحقة عليه كما في الفاعل من توحيد
وتثنية وجمع وتذكير وتانيث كما اشار اليه بقوله من بعد انتهى **فان قيل**
لفظ كل لا يصح ههنا لانه لاحاطة الافراد فيلزم من ايراده في التعريف احاطة الاخبار
الافراد ومن المعلومات ان التعريف ليس الا للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد
لان افراد الشيء غير متناهية وامكان البعض الاشتمال افراد متناهية لكن ليست
على الاطراد والكلية بان التعريف انما هو مدخول لفظ كل لا المدخول معه وانما
يذكر ليصدق الحد على كل افراد المحدود وذكر في الفوائد الغيائية حذف الشيء مع
على وجود الشيء وقوله لم يسم فاعله يقتضي ان لا يكون لفاعله اسما اصلا فاذا
لم يكن له اسم كيف حذف واذ حذف المعدوم معدوم **اجيب عنه** بان المراد
من قوله لم يسم فاعله اي لم يذكر فاعله يعني ان له اسما لكن لم يذكر فاعله على
حذف انتهى كذا في بعض الحواشي **فان قيل** ان الحد حادث على تحو قائمة
انبعث الريح البتل وهو الكثيف المعين بان الريح مفعول فيه لان الانبعاث فيه
لانه نبت الشيء على المنبت هو الله سبحانه فعلم ان الله فاعله قد حذف
واقيم الريح مقامه فيكون مفعول ما لم يسم فاعله لان الهيئة
فاعل انبعث لم يكن التعريف مانعا عن الغير **اجيب عنه** بان المراد من
اقامة مفعول مقامه ت تغيير الفعل الى فعل او تفعل اي بشرط تغيير الفعل
ايهما فلا يوجد الشرط ههنا **اجيب عنه** بان المراد من الفاعل الذكري
لا الحقيقي والله سبحانه تعالى فاعل حقيقي **فان قيل** خرج عن هذا
الحد التاء في قولك ضربت والنون في ضربنا فانهما

فاعلها حتى يقيم المفعول مقامه بل صار الفاعل بعينه مفعولا **اجيب عنه**
بانه لا نسلم ان التاء في قولك ضربت على نحو المجهول التاء التي كانت فاعلا في ضربت على
صيغة المعلوم بل هذه التاء عوض عن الفاء تقديره ضرب بي زيد وتقدير ضربنا
اياه بالتقابل المستفاد من المقصل ثم حذف الفاعل اعرض عن الاعراض التي ذكره
في مباحث واقيم بتسليل المفعول مقام ذلك الفاعل وتغير الصيغة
فصار ضربني ثم ابدلت الياء التاء لمناسبة جنسها في الاخرة وكونها علامة
المضارع فارتفع نون الوقاية من بينهما لاستثقار المسمى المكررة فصار
ضربت فيكون التاء جامعا لافراده واما لم يقيم المفعول كونه مفعولا به بالتبعية على
ان اقامة المفعول مقامه ليس مختصا في المفعول به بل يجوز ان يقام غيره من
المفعول المطلق وفيه مكانيا او زمانيا منصوبا او مجرورا والمراد من المفعول المقام
الذي لا يكون منه اذ لا يجوز اقامة المفعول الثاني من باب علمت ولا الاول
من باب علمت ليلا يلزم كون الشيء مسندا اليه معا ما استناد تام بخلاف نحو
ضربت زيدا فان الاسناد فيه احدهما تام وهو استناد الفعل الى التاء والاخر
تام وهو استناد المصدر الى فاعله وان المفعول الثاني ليس مسندا فجاز
اقامة كل واحد منهما مقام الفاعل لان الاول اولى بالاقامة من حيث الفاعلية
نحو علمت زيدا ضربا فان الزيد اولى من الثاني فانه اخذ الثاني وكذا الاول من
المفعول مع غيره لتبين له والا فالجمع سواء انتهى **فقول** نحو ضرب زيد اصله
ضربت زيدا احذف الفاعل واقيم المفعول مقامه لما فرغ عن تعريفه شرع في
احكامه وفي الاحوال اللاحقة عليه واحكام المترتبة عليه **فقال**
حكم اي مفعول ما لم يسم فاعله في ترجمة فعله وفيه وجمعه وتذكيره وتانيثه
على قياس ما الذي ما عرفت اي ثبت في مباحث الفاعل من التثنيات وتبدل
فعليك بالتذكير والما كان احواله من تمرن المتعلم وامتحانه فهو الاولى
من ذكر الشيء ثانيا ملايمة من تذكر المسائل التي نقل عنها الا ما شاء الله الى
ذكره الحوالة على احوال مباحث مفعول ما لم يسم فاعله على مباحث الفاعل

انتهى لما فرغ من مباحث مفعول ما لم يسم فاعله ثم شرع في مباحث المبتدا
والخبر فقال **قوله** اما لث المبتدا والخبر فهما اسمان مجردان عن العوامل اللفظية
احدهما مسند اليه وسيسم مبتدا وثانيهما مسنده به وسيسمى خبرا سميا في التعريف اما لعلم
بالتلازم الواقع بينهما ولاشتراكهما في العامل المعنوي وامكان الشي علاحدة وارجح ر
احسن كما اورد صاحب الكافية تعريف كل واحد منهما على حدة قوله اسمان يشمل
يشمل المقصود وغيره وقوله مجردان عن العوامل اللفظية يفصل يخرج ما عدا هما
فان قيل هذا الحد ليس بصادق على قوله ان تصوموا خير لكم فان مقصودا
مبتدا وليس باسم وكذا لا يصدق على قوله زيد ضرب فانه خبر فليس اسم
بل جملته وكذا الخبره **اجيب عنه** بان المراد من الاسم اعم من ان يكون حقيقة او
حكما فح يصدق عليه انهما اسمان لان **قوله** ان تصوموا تاويل صومكم
خير لكم وكذا **قوله** زيد ضرب في حكم زيد ضرب **فان قيل** صيغة
التجريد بهنا ليست في محلها لان التجريد يقتضي التلبيس سابقا في المبتدا والخبر ح
ليس التلبيس سابقا مع العوامل حتى يجرد عن العوامل **اجيب عنه** بان
المراد من التجريد بهنا ان لم يرد فيهما عامل لفظي بهذا
كما اشار اليه في الكفاية انتهى هذا الحد ليس بصادق ايضا على قوله بحسبك درهم
لان حسبك مبتدا وليس مجردا عن العوامل اللفظية بل لما مبتدا مع **اجيب عنه**
بان المراد من العامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لا زيد وبهنا زائدة فكان مجردا فافهم
يجب ان يمتنع كون زيد مبتدا في **قولنا** علمت ان زيدا قايم وعلمت ان زيدا قايم
وكذا علمت لزيد قايم لكون علمت عاملا في زيد معنى فلم يجرد ومنا مع انه مبتدا
اجيب عنه بان المراد من العامل المعنوي ما لا يكون معارض آخر وبهنا وجد

معارض

معارض آخر وهو حرف النفي والاستفهام ولام الابتداء المستفيدين الجملة كذا في بعض حواشي **فان قيل** عن هذه الاشكالين المذكورين اعني الاشكال
جنس درهم وعلمت بان المراد من التجريد تجريد المبتدا والخبر عن العوامل
لفظا ومعنا فحسبك مجرد معنى وان كان غير مجرد لفظا وزيد قايم علمت ان زيدا
قايم مجرد لفظا وان كان غير مجرد معنى كذا في بعض الشروح للكافية في بحث حروف
المشبهة بالفعل **فان قيل** العوامل جمع فيلزم منه ان يكون المبتدا مجردا
عن الكل مع انه لا يخلو عن واحد **اجيب عنه** بان اللام فيه للجنس تامل انتهى اعلم ان
النحاة يسمون المسند اليه مبتدا والمسند به خبرا كما مر ـ والمنطقيون
يسمون المبتدا بالموضوع والخبر بالمحمول وسيمان بالمحكوم عليه وبه نحو زيد قايم
فانهما سيمان مجردان عن العوامل اللفظية او لهما مسند اليه وثانيهما مسند
واعلم بهذا القياس غيره **قوله** والعامل فيهما اي في المبتدا والخبر معنوي وهو الابتداء
اي خلو الاسم عن العوامل اللفظية فتجريد الاسم عن العوامل اللفظية يسند اليه
عامل في المبتدا وهو تجريد الاسم عنها يسند اليه عامل في الخبر فالتجريد قدر
مشترك بين عامل المبتدا وبين عامل الخبر الا ان **فان قيل** علة شي عدم
كيف يؤثر في شي آخر **اجيب عنه** بان العوامل علامة الاثر لا مؤثرة فالمؤثر
المتكلم انتهى اعلم ان النحاة قد اختلفوا فذهب بعضهم الى ان المبتدا والخبر فيهما
عامل لفظوي هذا هو المشهور وذهب بعضهم الى ان المعنى عامل في المبتدا
ثم المبتدا عامل في الخبر وذهب بعضهم الى ان المعنى عامل في المبتدا والمبتدا
مع عامله عامل في الخبر وقال بعضهم المبتدا عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدا
كذا في بعض حواشي **وقيل** العامل المعنوي ما درك بالعقل ولا يلفظ
واعلم ان المبتدا والخبر لا بد من بيان هما ولذلك اشار المصنف **بقوله**
وليسل المبتدا ان يكون المبتدا معرفة اي احدهما ان يكون معرفة لانه محكوم
عليه والمحكوم عليه ان يكون معلوما حتى يقع الاخبار عن المعلوم ولانه قد يقع
الحكم على المجهول **فان قيل** الفاعل ايضا محكوم عليه ولم يقل في مباحثه
وليس الفاعل ان يكون معرفة كما انهما **قلنا** الامر كذلك الا ان محلوميته بالفاعل

لصحة الحكم عليه ليستفاد من اسناده الفعل اليه لانه اذا قلت قام فهم منه ان ما
بعده يذكر لشيء يصح نسبة القيام اليه فان زيد معنى فوق المعرفة بكثير
والاصل الثاني ان يكون محكوما على الخبر بالرفع بانه ذات بالنسبة الى خبره
والخبر حال من احواله وصف كم او حاله والله است متقدم على الصفة وقد يكون
المبتدا ايضا صفة كالخبر بشرط اضافة الى ذات او ما شاكل الموصوف المقدر مثال
الاول نحو ضربي زيدا قائل ومثال الثاني في النحو الثاني الاسم اي القسم الثاني
الاعراب وقعت مبتدا ولم تكن ابتدائية بتقدير الموصوف ولا بتقدير الاضافة
اجيب عنه بان الاعراب ذو جهتين جهة الذات وجهة الصفة فمن كونه قائما
بالمعرب وصفا صفة له ونظرا الى التقديري واللفظي وكونه ذات فمن جهة
الذات يصلح ان يكون مبتدا بحكم ان الالفاظ كلها بالنظر الى انها جارية
على لسانه صفات وبالنظر الى انها محل الاعراب احوال واحكام ذاتيات
وقد يكون المبتدا واجب التقديم كما ان اصله التقديم اذا كان المبتدا متضمنا ما
كان له صدارة او مانعا جره وبفعل التقديم
واعلم ان اصل الخبر ان يكون نكرة يعني ان للخبر اصلان ايضا احد هما ان
يكون نكرة لان الخبر لا يكون الا محكوما به والذي يحكم يصلح ان يكون معرفة او
نكرة لكن النكرة اصل من المعرفة لوضع الالفاظ على النكير فاذا حصل الغرض
بالاصل والاصل اولى وهو النكرة اولدفع التباس الخبر بالصفة لو كان معرفة
او لان يعتاد الفائدة والحكم هو بنفس النسبة بحكمه والتعريف زائد عليه
فلا حاجة اليه تامل كذا في بعض الحواشي والاصل الثاني في باب الخبر
هو التاخير لانه صفة للمبتدا والصفات حقها التاخير والله اعلم بمعنى انها اخص الكلمة
كما مر مثالها وفي بعض النسخ لم توجد هذه العبارة لعدم حقية ايهاما تامل ثم لما علم
المصنف بان الاصل في باب النكرة اذا المعرفة توهم التوهم ان النكرة
لا يصلح ان تقع مبتدا فاشار الى الوهم **فقال** والنكرة اذا وصفت اي
النكرة بالملفوظة او المقدرة بالمفرد او بالجملة جاز ان تقع هي النكرة -

مبتدا و

علة ازالان النكرة اذا وصفت قبل الاخبار كما فهي وان لم تصر معرفة لكنها قربت
الى المعرفة وقرب الشيء له حكم الشيء **فقوله** وبعد مؤمن خير من مشرك **فقوله**
وبعد نكرة اذ يطلق على المؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن يقبل اشتراكه
فتقرب الى المعرفة فيكون مبتدا وخير خبره **وقولها** من مشرك متعلق بخير
قوله وكذا مثل ذلك النكرة الموصوفة النكرة **فقولها** كلا تقدير
بمحذوف في الخبر النكرة وقوله اذا مفعول فيه تقع المستفاد من جملته اذا
تخصصت اي وقت تخصيصها بوجه خبر غير الصفة كما اشار اليه الم **فقولها**
بوجه متعلق بقوله اذا تخصصت وقوله غير صفة لوجه احدها استعمال النكرة
مع الهمزة المقارنة ثم المتصلة نحو ارجل في الدار ام امراة فان دخل
وامراة نكرتان تخصصتان بالنظر الى علم المتكلم فان المتكلم يعلم كون احدها
مخصصا عنده وانما سئل المخاطب عن تعيين احد الامرين فكانه قال اي من
الامرين المعلومين كائن في الدار لان استعمال الهمزة مع ام المتصلة
دون نعم اولا **فان قيل** تخصيص المتكلم اي تخصيص نكرة بالنسبة الى
علم المتكلم لا يفيد المخاطب فلا يكون كلاما **اجيب عنه** بان عند المخاطب
تخصيص وتعيين معا بنا، على ان المتكلم سايل والمخاطب هو المسئول عنه
ومن المعلومات ان يكون علم السائل اقص من علم المسئول عنه غالبا وان كان
على عكس ذلك فالاعتبار للغلبة تامل **فان قيل** فعلى هذا يجب
ان يمتنع ابتدائية رجل في قولهم ارجل في الدار وهل رجل استعمال الهمزة بغير
ام المتصلة مع انه مبتدا فالجواب ان يجاب عن الاشكال الاول
بان جواب ابتدائية الرجل وامراة انما هو بوقوع النكرة في خبر الاستفهام
وكل نكرة اذا وقعت في خبر الاستفهام جازت ابتدائيتها لان النكرة في
تاويل المعرفة او المعنى بها الجنس في المقام وذلك الجنس كذا في اللباب
وثانيها ان موضع التخصيص وقوع النكرة في سياق النفي كما في سياق الاستفهام
غير قولها وما احد خير منك فان قوله احد مبتدا وخير خبره وهي النكرة تخصصها

بصيغة العموم والاستغراق وذلك لان احد نكرة يطلق على كل واحد من
الافراد فاذا وقعت في حيز النفي خرجت من ذلك الاطلاق على كل فرد من
الافراد لان النفي يستلزم العموم والشمول تكيف تخصصت النكرة فان
قيل الخصوص في هذا المقام لان معنى العموم عند لمعنى الخصوص فكيف يحمل
الخصوص من العموم وكيف يوصف اللفظ الواحد في مادة واحدة على العموم
والخصوص لكونهما متضادان أجيب عنه بان للتخصيص معين احدهما التفرد
الذي هو ضد لمعنى العموم والشمول وثانيهما تقليل الشيوع فالمراد ههنا تقليل
الشيوع لا الفردية المقابلة للعموم لانه لما نفي من كل احد من افراد الناس الخبرية
الا المخاطب لم يبق اشتباه وحيرة لان الاشتباه والحيرة انما يكون اذا اراد
من الجماعة احد من غير تعيين فحينئذ على السامع ان ذلك الاحد من هؤلاء الاشياء
وحيرة وكذا في غاية التحقيق ثم هذا التمثيل للابتداء على مذهب بني تميم لان
ما ولا المشبهتين بليس لا يعملان عندهم على ما عرف وفيه نظر لان التخصيص
لا يتوقف على ملتبسيهما بالنفي استفادة منهما وهو من المعنى تامل منه في
تميم ليس بسديد وثانيهما من المواضع التي تخصصت النكرة فيها وقوع النكرة
في الجملة التي حملت على الطبعية شعر وشر اهر ذا ناب + فان شرا نكرة تخصصت
ههنا وقعت مبتدا اوذلك التخصيص لانكونه فاعلا في المعنى حيث كان في
الاصل اهر شر ذا ناب بجعل شر بدلا من الضمير المستتر في اهر بدلا لظاهر من
المضمر ابدل من الفاعل معنى ثم قدم للتقييد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير
يفيد الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر فاذا كان فاعلا معنى
كان تخصيص تقديم الفعل عليه واما تشبيه الفاعل اي يعني ان الشر يشبه
الفاعل في كونه مسندا اليه وحكما عليه كالفاعل واما شابه بالفاعل لوقوع
هذه الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية اذ يستعمل هذا التركيب في موضع ما
اهر ذا ناب الا شر وانما تخصص الصفة المبتدا اي عظيم لاحتقير بقرينة التنوين

لان التنوين يحتمل ان يكون للتعظيم المشعر بقال في حق رجل وقع في شدة اكرب حصل
له الاضطراب اي لا يكن دفعه الا بمشقة وراجعها من مواضع تخصص النكرة التي
تقدم الظرف عليه نحو في الدار رجل فان رجل نكرة تخصصت بتقديم الخبر الذي
هو ظرف مكان ومعين له حسا وذلك لانه لما قال في الدار علم ان كل من غير
اشتباه وحيرة انما يعنيه بذكر الشيء الصحيح لاستقراره في الدار فكان في قوة
الموصوف في تركيب آخر وخامسها كل نكرة تخصصت بالنسبة الى المتكلم نحو سلام عليك
فان سلاما نكرة تخصصت بالنسبة الى المتكلم لان هذه الاسمية معدولة عن الفعلية
المقيد اسنادها فيها الى المتكلم وهي قولك سلمت سلاما فكان السلام في الجملة
الاسمية ايضا مقيد بالنسبة الى المتكلم كما في الفعلية نظرا على ان الجملة المعدولة في حكم
الاستناد كالجملة العدولة بها فكان تقديره سلامي عليك فكان مخصص
انتهى وفيه نظر من وجوه الاول انه لانسلم انه مخصص بل صار معرفة لان
سلام مضاف الى ياء المتكلم وهي المضاف اليه أجيب عنه بان سلاما من تاول
ان يكون معنى سلام عليك سلكت سلاما عليك ان سلمت معناه قلت سلاما عليك
كان معنى سبحت سبحان الله وليت لبيك فيلزم تسلسل والتكرار والدور
لان سلام عليك في قولك قلت سلاما عليك ايضا مبتدا منكرا فاحتاج في تخصيصه
الى تقدير آخر مثله وذلك الى تقدير آخر مثله الى ما لا تناهي فيلزم التسلسل أجيب عنه
بانه لانسلم ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه قلت سلام الله عليك
سلاما او معناه قلت سلام عليك وذلك لا يحتاج الى التقدير فلا يلزم التسلسل
فان قيل السلام لما كان مصدر سلمت الذي معناه قلت السلام عليك كان
معنى قولك سلام قولي السلام عليك فمقوله قولي مبتدا خاليا عن ذكر خبر قول
حتى يتم الكلام به ولما يلزم المبتدا ان يكون خاليا قيل خبره محذوف هو واقع او
حاصل عليك تقديره وقولي سلام عليك حاصل وواقع عليك فان قيل
بقي هذا ايلزم تكرار الخطاب في قولك سلام عليك لان فيه تكرار الخطاب بل فيه تعين المخاطب
تامل هذا اكثري في غاية التحقيق اعلم ان هذا التخصيص انما ذكرت عند المتاخرين

واما عند المحققين فلا حاجة اليها لانهم يقولون المدار على سبب الابتداء والخبر هو
فايدة المخاطب فلهذا يصح تركيب كوكب النقض الساعة بلا تخصيص مع ان كوكب اخر
تمرة وكذا الموت قدح كل ناس شاربوه والخباز باب كل ناس داخلوها فلا ادخال
الالف واللام لحصول الفايدة ولا يصح قوله رجل قايم لعدم الفايدة **قوله**
وان كان احدالاسمين معرفة والآخر منهما نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ والنكرة
فقوله النكرة منصوب على انه ظرف زمان لقوله فاجعل تقديره فاجعل المعرفة
في كل وقت او ظرف مكان له تقديره كل تركيب او مفعول مطلق لمحذوف
الموصوف تقديره فاجعل المعرفة مبتدأ جعلا تابيديا والآخر خبرا المعرفتين
او مساويين في التخصيص فاجعل اي الهما شئت مبتدأ بشرط مطابقة كلو احد منهما
للابتداء بسبب المعرفة والتخصيص والآخر خبرا هكذا في كثير من النسخ التي راينا والذي
ان يقال فاجعل ولهما متعلق بالاخر زاد عن الالتباس وروعاية الترتيب الطبيعي و
ابقاء التقديم على ما هو الاصل في المبتدأ كما هو عبارة الكافية اللهم الا ان
يقيد عبارة المختصر بقولنا بشرط ان يجعل ما شئت مبتدأ مقدما ليس مطلقا
بل فيما لم يكن احدهما مضمرا او مضمرا ان كان احدهما مضمرا بصيغة المفعول والآخر
مضمرا بصيغة الفاعل فاجعل المضمر مبتدأ البتة لان المضمر بصيغة الفاعل لان
المضمر وان كان معرفا يستحق للابتداء لكنه بمنزلة المركب او محط للفايدة فلا يليق
بالخبرية لان الخبر محط للفائدة وقد يكون مركبا وكذا اذا لم يكن احدهما
جامدا والآخر صفة نحو زيد عالم يلتبس فكون زيد اليق بالابتداء وان كان الصفة ايضا
معرفة يستحق للابتداء لان الحامد بمنزلة المفرد والصفة لكونها دالة على الذات
والصفة بمنزلة المركب انتهى واذا لم يكن احدهما اعرف المعارف نحو زيد
وابن القايم وان التطلق كذا في بعض الحواشي نحو الله الهنا ومحمد نبينا وادم
ابونا فاسم الله في الجملة معرفة بالعلمية والاسم الآخر فيها معرفة بالاضافة فايهما
شئت مبتدأ الجملة مقدما وانحرف الثاني لكن جعل المضاف الى الضمير الذي هو
اعرف المعارف مبتدأ اولى من العكس لان اعرف المعارف احق بالابتداء

اعلم ان الاسماء الاستفهامية كمن وما وايّ وغير ذلك كلهم وقعت
مبتدأ عند سيبويه واما عند الاخفش فالاستفهامية خبر لكونها نكرة لفظا وما
بعدها مبتدأ لتعريفها لفظا وقد يكون الابتداء مستفادا من معنى الشرط فيصح دخول الفاء
في الخبر رعاية للمعنى الشرطية نحو الذي ياتني فله درهم وذلك المتضمن في اربع
مواضع الاول الاسم الموصول صلته فعل والثاني في الاسم الموصول صلته
ظرف والثالث كل اسم اضيف الى النكرة الموصوفة بهما مثال الاول كما
مر ومثال الثاني الذي في الدار فله الدرهم ومثال الثالث كل رجل ياتني فله درهم
ومثال الرابع كل رجل في الدار فله درهم وقد يتضمن المبتدا ما له صدر الكلام كالاستفهام
والشرط والتعجب والنفي والابتداء والعرض وغيرها مما يجب تقديمها على
الخبر وههنا كلام مذكور في الصبانية لا يليق بهذا المختصر انتهى لما كان المبتدا لا يكون
الا مفردا والخبر قد يكون مفردا وهو الاكثر وقد يكون جملة لهذا اشار الى
بيان الخبر جملة فقال قد يكون الخبر اي خبر المبتدا فاللام عوض عن المضاف
اليه جملة خبرية لفظا نظرا الى قلتها وبعدها من الفهم لان الانشاء لا يصلح للخبر الا بتاويل
البعيد لعدم صحة ارتباط الانشاء بجملة نحو زيدا ضربه فقوله اضربه من حيث انشاء
ليس بجملة على زيد لعدم مساعدة المعنى الا ان يؤول بقوله زيد مفعول في حقه
اضربه او غيره ما يعين هذا تاويل الصادق والصحيح كون الجملة خبرا لان المراد من الخبر هو
المحكوم به على المبتدا وذلك المحكم كما يصح بالمفردات كذلك بالجملة خلافا لمن
خص بها لكن لما كان الجملة احتاج الى المسند اليه بخلاف المفرد فصار اصلا في باب الخبر
لعدم الاحتياج الى عايد المبتدا والجملة غير اصل في باب الخبر لاحتياجها الى
العايد كما مر فلهذا دخل المعوكلة قد التي للتقليل على المضارع غالبا في باب الخبر
جملة فعلية قال وقد يكون الخبر جملة اسمية خبره نفسه على الصفة للجملة وهي التي يكون
الخبر الاول منها اسما نفس والثاني اسم كان الاصل نحو زيد ابوه قايم او عطية نفسه
كذلك وهي التي يكون الخبر الاول منها نفس والثاني اسم فقط نحو زيد قام ابوه
او شرطية وهي التي توقف عليها معنى آخر كما سيجيء مثاله ذا عند صاحب المختصر

واما عند بعض النحاة مجموع الشرط والجزاء وعند بعضهم الجزاء وحده جيء بدون
الشرط ووجه صاحب المختصر ان الجملة الشرطية هي التي توقف عليها شيء آخر
فيكون الشرطية هو الموقوف عليه والموقوف عليه هو العلة فتعين كونها جزاء ووجه
البعض الذي هو قائل بخبرية الجزاء وحده ان المراد بالمقصود من باب الشرط والجزاء
الجزاء لان الشرط لان الشرط قيد وعلة للجزاء فاذا قولك ان ضربت ضربت لفظ
ولهذا يصدق على الجزاء والشرط هذا الكلام وهي لفظ تضمن كلمتين بالاستناد فظهر ان
الشرط علة للجزاء فصارت جملة مستقلة والجزاء ايضا جملة مستقلة فلا يكون
مجموعهما كلاما فيخرج عن حد الكلام فاعرف هذا فاعلم ان الكلام هو الجزاء فقط
لا الشرط بل الشرط قيد وعلة فصارت الجزاء مقصودا ومحط الفايدة الجزاء
لان الشرط لا ينفك عن الجزاء وذلك الجزاء لا ينفك عن الشرط فكلاهما شيء واحد
فالا لايق ان يكون مجموعهما جزاء ومحط ومناط الفايدة فكون الجزاء وحده خبرا ووجه
البعض الذي هو قابلية محمول بهما اليه خبر كذا في بعض الشروح نحو زيدان جاءني
اكرمته فعلى هذا فمذهب صاحب المختصر الخبر هو جاءني وعلى مذهب غيره الجزاء
الجزائية وهو خطاء لعدم تقدير الجزاء بعد لا لفظا ولا تقديرا لعدم وجود
القرينة على قد التي تدل على تقرب الماضي وتحقيقه اس عقولك ان جاءني زيدا كرمته
امس لم يصح دخول الظرفية لان امس قرينة قد التي تحقق تصدق الماضي بعد لا
لفظا او ظرفية وهي التي تولدت وثبات من تعلق الظروف والجار والمجرور
نحو زيد خلفك اي ثبت خلفك وكذا عمرو في الدار فان قيل تقسيم
الجملة الى هذه الجمل الاربعة باطل لان القاعدة في باب التقسيم يكون
قسما اي ضد لاخر وهاهنا ان الجملة الشرطية راجعة الى الفعلية مندرجة تحتها
فلا يكون قسيمين للجملة الفعلية اجيب عنه بان المذكور كذلك بالنظر
الى الحقيقة واما بالنظر الى ان الشرطية لما كان مؤخر حرف
الشرط يتوقف عليها جملة اخرى صارت كانها غير الفعلية التي لا تكون مدخول
حرف الشرط فلا يتوقف عليه شيء آخر وكذا النظر الى ان الجملة الظرفية من حيث انها

ثالثت من تعلق الظروف صارت كانها غير الفعلية التي لا تكون كذلك فتكون
متباينة فبهذا الاعتبار يكون كل واحد من هذه الجمل الاربعة متباينين ويكون
كل واحد منهما قسما آخر فيصح تقسيم الجملة اليها تامل وجعل صاحب الكافية المجملة قسمين
الاسمية والفعلية حيث قال وقد يكون الخبر جملة اسمية او فعلية ولم يقل ظرفية او شرطية
لاندراجها تحت الفعلية فان قيل ينبغي ان يقال خبرية او انشائية كما قال
شارح طلبية او ظرفية مع ان المصنف في صدر المبحث لم يقيد الجملة بالجملة الخبرية والانشائية
اجيب عنه باعتبار الى بعد ما من الفهم بعد تقدير ربط بها لما قبله الا بتاويل بعيد انتهى كذا في
بعض الحواشي اعلم ان في متعلق الظروف خلافا بين الكوفيين والبصريين والكوفيون
ذهبوا الى ان الظروف تناول بالاسم لان الظروف اذا وقعت في محل الخبر والاصل فيه الافراد
فاذا لم يكن الاصل اولي والبصريون ذهبوا الى ان الظروف تناول بالجملة لان الظروف معمول لذلك
المقدر والاصل في العمل الفعل فاذا وجب تقديرا لفعل اولي ثم ان كان هناك قرينة من القرائن
تدل على خصوصية الفعل وتعينه فهو المتعلق دون غيره وان لم يكن هناك قرينة من القرائن
والبه اشار المصنف بقوله الظرف يتعلق بالجملة عند الاكثر وهي الاستقر شلا او استقر
لان المقدر عامل في الظروف ومعنى الافتقار الحدث الذي كان في ضمن المتعلق اليه وهي الاستقرار
شلا ونحوه كافتقار الفعل الى المفعول به في نحو ضربت زيدا ولهذا يتناولون المجرور بحرف الجر
مفعول به في الحقيقة ولهذا صح وقوع الحال عن المجرور كما يصح وقوع الحال عن المفعول به الظاهر
نحو ضربت زيدا قائما او مررت بهند قاعدة اذا كان الظرف معمولا لذلك المتعلق فهذا حقه
التاخير الا اذا كان اهم تقديم او فيه الحصر او الاختصاص تقديما ونظرا الى التوسع في الظروف
في جواز التقديم على متعلقه ثم حال المتعلق ظاهر فسمي به ذلك الظرف ظرفا لعدم
احتياجه الى المقدر واذا كان المتعلق مقدرا فسمي ظرفا لان الاستقرار هو
الاحتياج سمي به لاحتياجه الى ذلك المقدر وعند الكوفيين الظرف متعلق بالمفرد اي بالاسم
وانما سمي المفرد بالاسم لان الفعل لا يكون بلا فاعل يكون مع الخبر جملة بخلاف الاسم
فانه كان فاعلا وضعيا وان كان لاستعارة او اختار والاسم لان ذلك الاسم
وقع في اصل الخبر الاصل في الخبر الافراد فاذا جاز الجملة لامر وجب تقدم الاسم حتى يتمكن

الاسم في اصله ثم اعلم ان بنا الخلاف بين البصريين والكوفيين في الظروف من حيث
المتعلق انما هو اذا كان الظرف خبرا للمبتدا او وقعت في باكان محلة مفردا واما اذا كان
وقعت غير الخبر فالكوفيون يوافقون البصريين في تقدير الفعل انتهى فلا بد من القارنة
للتفريع اذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها بالاشتمال على المسند والمسند اليه
الذين هما مقصودان في الكلام لا تقتضي الارتباط والخبر تقتضي الارتباط بما قبلها فلا بد من
المرتبط حتى يعود الجملة الى المبتدا وقال المصنف فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا او صفة
او صلة كلام في نعم الرجل زيد بلا واسطة او بواسطة نحو صاحب الرجل زيد ووضع الظاهر موضع
الضمير نحو الحاقة ما الحاقة والقارعة ما القارعة او تكون الجملة الواقعة خبرا مفسرة للمبتدا ويكون
التفسير بمنزلة العايد والضمير نحو قوله تعالى قل هو الله احد فلا يقال بل قوله فلا بد من الضمير قول
فلا بد من عايد كما في عبارة الكافية لكان شامل لغير الضمير ايضا لكن لما كان الضمير عمدة واشهر
المبتدا ذكره فان قيل فحينئذ يشكل في قوله حيذا زيد فان قوله حيذا جملة وقعت خبر الزيد
ولم تكن فيها ضمير ولا غير ضمير كوقوع الظاهر موضع المضمر وكون الجملة مفسرة للمبتدا او كون الجملة
مشتملة على الكلام مع ابنا خبر اجيب عنه بانه لا نسلم ان حيذا خبر لزيد بل هو جملة على حدها قدم
المبتدا والخبر محذوف وان سلمنا انها خبر فكون في الاشارة في ذا عايدا الى زيد هو في
حكم اللام في نعم الرجل انتهى ويجوز حذفه اي الضمير لا غير الضمير لشهرة ما عداه كاللام ووضع الظاهر
وغيره عند وجود القرينة المقالية او الحالية ثم القرينة في اللغة العلامة وفي الاصطلاح على امر
دال على معين يستلزم الوضع نحو السمن منوان بدرهم والكر البر بستين درهم اي منوان منه والكر منه
فان القرينة على حذف الضمير ههنا صوت البايع لانه يذكر السمن علم منه انه منوان من السمن
بدرهم لا عن غير السمن كالثوب والدرهم واذا ابتدء بذكر البر علم منه ان الكر من البر لا من غيره
لا شعير، الكره كالتمر وهذان المثالان للقرينة الحالية تامل ثم اعلم ان المبتدا والثاني لا يخلوا
من ان يكون نكرة كمنوان او معرفة كما في المثال الثاني فان كان نكرة فالضابطة في تقدير
الضمير ان يقدر الضمير في جايز المبتدا وفقط ويجعل كون ذلك الضمير صفة للمبتدا حتى تخصص به
والا فلا يصح كونه مبتدا وان كان معرفة فلك الخيار في كون ذلك الضمير من متعلقات المبتدا او
الثاني ومن متعلقات الخبر كما في المثال الثاني وعلى هذا القياس غيرهما ثم الكر ثنى عشر وسقا
وكل سق ستون صاعا بصاع النبي عليه السلام لما فرغ من بيان الخبر لكونه جملة شرع الآن في حكم آخر له

فقال قد يتقدم الخبر على المبتدا اذا دخل كلمة قد في قوله وقد يتقدم اشارة الى ان تقديم الخبر عليه
ليست بكثير بل على قلة وانما كان ظرفا نحو في الدار زيد للتوسع في الظروف ما لا يكون في
غيرها وسيجي علة التوسع عن قريب انشاء الله تعالى ثم تقديم الخبر على نوعين جايز وواجب
فان كان المبتدا نكرة فتقديم الخبر واجب التقديم وان كان معرفة فيكون جايز التقديم
انتهى لكن المصنف اطلق الكلام تنبيها على ظهور الخلاف في تقديم الخبر كونه ظرفا ليس ببعيد بجواز
تقديم الخبر غير ظرف كما في قوله نعم الرجل زيد على بعض الوجوه فان قوله نعم الرجل جملة وقعت
خبرا عن زيد مقدمة عليه ولم يكن ظرفا وكذا قوله قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقس الباقي
وغيرها مما لا يعد ولا يحصى اجيب البعض عنه بان تقديم الظرف على المبتدا جايز من غير ضرورة
واحتياجه اليه وانما تقديم غير الظرف فجايز عند مسيس الحاجة اليه كما في نعم الرجل لان تقديم الرجل
انما هو لاجل التخصيص بعد التعميم لا لاجل تكرار المدح او الذم في المخصوص وذا لا يحصل الا بتقديم
الخبر على المبتدا اركما في قاما الزيدان فان الزيدان في قوة التخصيص بعد التعميم اعلم ان كون
الخبر ظرفا فبغير عند المحققين من غير حاجة الى تقدير متعلقة وانما الحاجة الى تقدير المتعلق
عند عدم الظهور والربط ثم تقديم الظرف على المبتدا على نوعين واجب وجايز فالواجب المبتدا
الذي يكون نكرة والجايز في المبتدا الذي يكون موصوفة شاملا ظاهرا ان تامل ويجوز للمبتدا
الواحد اخبار كثيرة لجواز الصفات الكثيرة للذات الواحدة لكن بشرط انتفاء تناقض فيها فلا
يقال زيد عالم وجاهل لما كان التناقض ههنا ثم ذلك الاخبار المعدودة على نوعين معدودة لفظا
ومعنى نحو زيد عالم عاقل بالعطف اولى بغير العطف اولى رعاية لاتصال اللفظ والمعنى وبكرر
به دون العطف اليقظ ومعدودة اللفظ لا المعنى نحو هذا حلو حامض اي مزيج ثم ترك العطف اولى رعاية لاتحاد
المعنى المقصود من اللفظ ويجوز العطف ايضا ثم اعلم ان العطف في الاخبار المتعددة جايز وواجب
فالجايز فيما يتم المعنى بدون الآخر كما في قوله زيد عالم عاقل وغيره والواجب فيما لم يتم المعنى الا
بدون الآخر كما في قوله هذا حلو حامض وكذا في قوله هما عالم وجاهل غيرهما تامل ثم لما كان التعدد
الثاني من المبتدا ضروريا لا يعد اليه الا عند الضرورة غريبا غير مشهور
كذا ابيان مباحثه لكلمة اعلم التي مشيرة على تنبيه المخاطب على عظمة ما بعده فقال اعلم ان
الاسم اي للنحاة بقرينة المقام اذ القواعد منوطة اليهم فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فتكون ان

من باب تقدم مرجوحي ثم قسما منصوب على نزع الخافض اي ان آخر صفة له وقولهم خبره متعلق بمحذوف
الاسم لجاز التوسع في الظروف من المبتدا وبيان لذلك القسم ومتعلق به ليس ذلك
القسم اذ المبتدا وبارجاع الضمير المستكن في كلمة المضيفة المقتضية الاسم والخبر الي كلواحد
منهما على النوبة لكن قرب المرجع اقتضى ان يكون المرجع نوعا من المبتدا او ما مثل مسند اليه بل
مسند اليه وسيجيء مسندا ضرورياحتي قال بعض الفضلاء ان بعد المبتدا والخبر له وهو اي المبتدا او
المسند اليه صفة مشتقة او جارية مجريها كالمنسوب الي يار النسبة فيدخل فيه نحو قريشي هذا او
هذا بعدها الي غير ذلك وقعت تلك الصفة او جارية مجريها بعد حرف النفي كما ولا نحو ما قايم زيد
او بعد حرف الاستفهام كالهمزة وهل نحو اقايم زيد وهل قايم زيد فلو قال بعد النفي والاستفهام
بترك حرف فيهما كان اولي ليشمل سايرالكلمات الاستفهامية من نحو اين وانى ومتي وايان
الي غير ذلك لان الاستفهامية فان بعده لايكون مبتدا لان من اسم غير الظرف ليصلح
للصفة فيكون اسم الفاعل صلة له فتخرج عن كونه مبتدا فلا يصح التمثيل من قايم ابوه بخلاف
ما عينه الاجنبي كونه موصولة فيكون من قبيل اسم الفاعل الذي يكون معربا بالاتم
نحو الضارب زيدا بل اف فيكون نعته ايا الموصول وانما اشترط ذلك الصفة في
ذهب المصريون واما عند سيبويه فنحو ذا ابتدا اجيبها بغير حرف النفي والاستفهام لكن مع قبح والاخفش
يري ذلك احسن منه كابتوال الشاعر فغير نحن عند الناس منكم فغير مبتدا وخبر ونحن فاعل سد مسد الخبر
ولو جعل نحن مبتدا وغير خبره لوقع الفصل بين اسم التفضيل ومعموله وهو منكم بالاجنبي
وذا لايجوز اجيب عنه بان ذلك لضرورة الشعر بشرط ان ترفع تلك الصفة اسما ظاهرا
اي خلاف المستتر فيشتمل الظاهر والمضمر البارز فدخل فيه قوله اقايم
اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم واما قيد بالاسم الظاهر
لانها لو ترفع اسما مستترا لايكون مبتدا بل يكون خبرا لما بعدها
وسيجيء بيان الفاعل ان شاء الله تعالي نحو ما قايم الزيدان واقايم الزيدون

فان قايم في هذين المثالين مبتدا وهو الزيدان والزيدون فاعله سد مسد الخبر بخلاف
اقايمان الزيدان فان اقايمان خبر لما بعدها وهو الزيدان والزيدون واما لم يكن مبتدا او
خبرها في هذه الصورة لفوات الشرط وهو الارتفاع في الظاهر فان قيل من اي شيء يعلم ان قايمان
لم يعمل في الظاهر بل عمل في المستتر بهذا اجيب عنه بان الصفة في العمل كالفعل والفعل
اذا اسند الي الظاهر لم يجز تثنية وجمعا بل وحد الفعل ابدا نحو ضرب زيد وضرب الزيدان
وضرب الزيدون واذا اسند الي المضمر يثني للمثني ويجمع للجمع نحو الزيدان ضربا والزيدون
ضربوا فلو كان اقايمان رافعا للظاهر لاثني وجمع واقايم مبتدا لما بعده الصفة لان رفع
الظاهر لان الرفع في الاستقرار صار حيث لم يجز له ان يكون المبتدا الا يكون الا مكون مفردا
واعلم ان الصفة لا يخلوا اما ان يكون مطابقا للاسم الظاهر او لا فان كان مطابقة
فلا يخلوا من ان يكون في الافراد او في التثنية او الجمع فان كانت في الافراد نحو اقايم زيد
جاز فيه الامران ابتداء وتأخيرا بتهما بالصلاحية كل واحد منهما وان طابقت في التثنية والجمع
اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون تعينت كونها خبرا وما بعدها مبتدا او لا مروان لم تكن مطابقة
نحو اقايم الزيدان واقايم الزيدون تعينت كونها مبتدا وما بعدها فاعلا سد مسد الخبر
والقسم الثالث ان تكون الصفة رافعة لظاهر مغاير لها في المعني نحو ما قايم الزيدان
ان ما نافية والصفة قايم والزيدان مرفوع بها وهو مغاير لها في المعني وهذا القسم
لا يجوز ان يكون الصفة فيه مبتدا لان المبتدا لا يكون الا مكون مفردا او مثنى او مجموعا
واعلم ان الصفة لا يخلوا اما ان يكون مطابقا للاسم الظاهر او لا فان كان مطابقة
فلا يخلوا من ان يكون في الافراد او في التثنية او الجمع فان كانت في الافراد نحو اقايم زيد
جاز فيه الامران ابتداء وتأخيرا بتهما بالصلاحية كل واحد منهما وان طابقت في التثنية والجمع
اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون تعينت كونها خبرا وما بعدها مبتدا او لا مروان لم تكن مطابقة
نحو اقايم الزيدان واقايم الزيدون تعينت كونها مبتدا وما بعدها فاعلا سد مسد الخبر
والقسم الثالث ان تكون الصفة رافعة لظاهر مغاير لها في المعني نحو ما قايم الزيدان
ان ما نافية والصفة قايم والزيدان مرفوع بها وهو مغاير لها في المعني وهذا القسم
لا يجوز ان يكون الصفة فيه مبتدا لان المبتدا لا يكون الا مكون مفردا او مثنى او مجموعا
او ستا وبيان في التخصيص وكان الخبر فعلا للمبتدا او بان كان مسندا اليه نحو زيد قايم اما التقديم
في الموضعين فلتحقق الالتباس واما تقديم كون الخبر فعلا فلزوم الالتباس بالفاعل لو اخر
انتهي وقد يكون الخبر واجب التقديم كما اذا تضمن ما له صدر الكلام نحو اين زيدا وكان تقديم
الخبر مصححا له نحو في الدار رجل او كان متعلق الخبر ضمير راجع في جانب المبتدا نحو علي التمرة مثلها
زبدا او كان الخبر خبرا عن المبتدا الذي جعل من تاويل ان المفتوحة نحو عندي انك
قايم وقد تضمن المبتدا معني الشرط اذا تضمن امرا معنويا وذلك الاسم الموصول الفعل
او ظرف او نكرة الموصوفة بها ثم اذا دخل علي المبتدا الذي يصح دخول الفاء في خبره كلمة

ليست ولعل في تمنع الفاء وفي باقي الحروف المشبهة اختلاف وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة
جوازا ووجوبا وكذا يحذف الخبر لقيام قرينة جوازا ووجوبا بتفصيلها مذكور في شرح الكافية
الكافية فاطلب هناك فصل خبران واخواتها اي احد اشباهها استعيرت صفة الاخوات
لوجود المشابهة والمناسبة بين هذه الحروف كما بين الاخوات مقوله خبران خبر للمبتدا المحذوف
وهو القسم ذكر في جملة اقسام المرفوعات في اول بحث المرفوعات وهي اي اخواة ان
وان وكان وليست ولعل ولكن وبيده الحروف تدخل على المبتدا والخبر فتنصب المبتدا ويسمى
اسمها وترفع الجزو ويسمى خبرها هذا على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فالحروف
المشبهة تعمل في الاسم الواحد وتنصب فقط والجزء مرفوع على ما كان قبل دخول هذه الحروف وانما
عملت نصبا ورفعا عند البصريين لانها شابهت بالفعل المتعدي في اقتضاء الشيئين فاعطي لها
العمل الفرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع حطا لمرتبة الفرع عن مرتبة الاصل ولهذا كانت
اسمها منصوبا وخبرها مرفوعا واما عند الكوفيين فهو عامل ضعيف لكونه حرفا فلا يصلح لان يعمل
في المتعدد فخبران هو المسند اليه شيء آخر بعد دخولها اي بعد دخول احدي هذه الحروف مقوله
هو المسند جنس شامل لجميع المسند اة وقوله بعد دخولها فصل يخرج به ما عداه فان قيل فعلى هذا
يلزم ان يكون زيد قائم في قولك ان زيدا لقائم ابوه خبر من غير ابوه للصدق المحدث عليه وهو قوله هو المسند
بعد دخولها اجيب عنه بان المراد بقيدية الدخول الايراث الاثر فيها لفظا او معنى ولا اثر لهذه
الحروف في يقوم وحده ولان يقوم خبر الجملة ومن المعلوم لا يؤثر العوامل في اجزاء الجملة بل في
مجموع الجملة من حيث هو مجموع فان قيل قوله بعد دخولها يشير الى ان الخبر هو المسند بعد
دخول جميع هذه الحروف معا بطريق الاجتماع لا بطريق الافراد فلا يكون خبران وحده خبرا لكن
مع اخواته والامر ليس كذلك اجيب عنه بان هذه العبارة بحذف المضاف كما اشار اليه
بقوله احدي هذه الحروف ثم بتقدير المضاف اليه نظرا لما يشير اليه في حاشية عبد الغفور كخوان زيدا
قائم مثلا بان المكسورة الهمزة الا ان المفتوحة الهمزة للتمثيل او لمشابهة الفعل في بناء فتح
الاول والاخر كالفعل دون المكسورة لكثرة استعماله وعدم تغيره الجملة وحكمه اي حاله وشانه
فالحكم ههنا بمعنى الحال والشان لعدم مساعدة المعنى ههنا ويدل عليه عبارة الكافية حيث قال

على الكافية

الي

كامره

كامره اي حاله وقيل حكمه اي اثره في كونه اي الخبر مفردا او جملة وموحدة ونكرة فحكم خبر المبتدا
هذا في الاقسام وكذا في الحكامة من كونه واحدا او متعددا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا وكذا في الشرط يعني
انه اذا وقع جملة فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا علم بقرينة من القرائن وانما اقتصر على ذكر
اقسامه لتضمنها الحكامة والشرط لان الاحكام والشرائط ولان بصفاة الاقسام وانما
صار امره كامر خبر المبتدا ولبقاء كونه محكوما به على ما كان قبل دخول هذه الحروف فان قيل اذا كان
امره كامر خبر المبتدا وجب ان لا يصح خبر الباب ان يكون جملة كما يكون خبر المبتدا والامر ليس كذلك
اذ يصح خبر المبتدا ولا يصح خبر الباب ان يكون من زيد فان خبر للمبتدا ولا يجوز ان يكون
خبر الباب ان يصح لزوال الصدارة يتضمن معنى الاستفهام اجيب عنه بان المراد من قوله
حكمه كحكم خبر المبتدا ان يصح كونه خبرا بانفراده وهو الفرد انتهى قوله ولا يجوز تقديم خبرها اي خبران
واخواته على اسمها اي اسم هذه الحروف اعلم ان هذه الحروف تعمل عمل الفرعي للفعل
واذا تقدم خبرها على اسمها جعلت لها العمل الاصل للفعل وهو تقديم المرفوع على المنصوب وذا
باطل وان كان تقدم المرفوع على المنصوب عملا اصليا للفعل اذا كان الفعل يقتضي الفاعل او
الاسم المشغول ان اقتضاها باسناد الفعل اليه او الفاعل موافقا لاقتضاه الا اذا كان الخبر ظرفا
فالظرف والمجرور متعلق يجاز التقدم المستفاد من الاستثناء واما جاز التوسع في الظروف
مالا يتوسع في غيرها لان كل حدث لا يخلو من الزمان والمكان فكان الظروف كالملازم لذلك
الحدوث والاحايل للملازم حيث ان المدخل ملازم لا يدخل غيره كذا في حاشية عبد الغفور
فصل اسم كان واخواتها اي كان قوله اسم كان واخواتها خبر للمبتدا المحذوف وهو القسم
الذكور في جملة اقسامه المرفوعات وتوجب استعارة لفظ الاخوات للاشتراك الظاهر واما اسند
الاسم الى كان وجعل ما عداه من اخواتها لكثرة الاستعمال وهي اي الاخوات امار اي باب سار
عاحذف المضاف ليطابق التاسيس غيره وامسى واضحى وظل وبات ولكن دام وهذا
وراح ومازال اي كلمة زال المصدرة بحرف النفي تقتضي الاستمرار لها وفارق كذا لك وما انفك
كذلك ايضا وفاقتها ايضا كذلك وما دام وليس وسمي هذه الافعال لان فقط وسمي
وجه تسميتها في باب افعال ان فقط انشاء الله تعالى وتوقيفية ايضا هذه الافعال لان فقط

تدخل اي كلواحد منهما بحيث يرجع الضمير الي كلواحد الي الافعال يرجع الضمير المؤنث
في تدخل ايضا اي كالحروف المشبهة بالفعل وانتصاب قوله ايضا علي المصدرية اي ايضا
رجوعا له قوله علي المبتدا والخبر فترفع كلواحد منهما علي المبتدا وبالغا عليه ظاهرا اي بحسب
اسناد اليه لا ان يكون فاعلا في الحقيقة كما سيجيء وتسمي ذلك مبتدا بعد تاثيرا فيه لا بعد مجرد
دخولها عليه اسم كان وتنصب الخبر علي التشبيه بالمفعول ظاهرا في الحقيقة واما قلنا ترفع المبتدا
بالغا عليه ظاهرا وتنصب الخبر بالمفعولية لان مرفوعها ومنصوبها ليس بفاعل ولا مفعول في الحقيقة
لان الفاعل في الحقيقة هو الذي المصدري في خبرها وهو القيام في قولك كان زيد قايما لان اسناد
كان الي زيد ليس بمقصود بل المقصود نسبته الي الذي المصدري اذ المقصود من كان زيد قايما
زيد فنسبة كان الي زيد كالنسبة في الحقيقة بل في الظاهر فقط فلا يكون مرفوعها فاعلا ولا منصوبها
مفعولا حقيقة وبهذا يسمي المرفوع بالاسم والمنصوب بالخبر دون المفعول والفاعل ثم ان
الظاهر ورد ههنا كلام طويل ذكرته في الكلة فالطلب هناك وتسمي ذلك الخبر خبر كان اي بعد
اجرائها وتاثيرا فيه لا بعد مجرد دخولها عليه تامل فاسم كان وكذا اسم اخواتها بذكر الجزاء
وهو اي اسم كان المسند اليه بالاصالة لا بالتبعية يخرج التوابع عن الحد بقرينة ذكر التوابع
بعد ما بعد دخولها اي بعد تاثيرا هو المسند اليه جنس شامل لجميع ما كان مسندا اليه قبل دخولها
فيخرج ما كان مسندا اليه المبتدا لا يكون الاسناد اليه فيلزم اسناد
المسند الي كون شيء المسند اليه مرتين وذا لا يجوز اجيب عنه بان الاسناد الاولي ذالت
عنه وهذا الاسناد اسناد جديد لا قديمي لعدم بقاء معني الجملة الاسمية بحالها كما كان قبل
دخول كان عليها فاذا لم يبق المعني فكيف يبقي الاسناد فان قيل يدخل فيه المعطوف كذا
سايرالتوابع اسم كان بكر كان زيد وعمرو قايمين اجيب عنه بان المراد المسند اليه
بالاسناد بالاصالة لا بالتبعية كما اشرنا اليه فخرج عنه التوابع كلها لان الاسناد فيها
بالتبعية لا بالاصالة فان قيل اسم كان واخواتها لا يخلو امن ان يكون محسوبا من الفاعل
او لا فان كان محسوبا منه فذكره ثانيا لا طايل تحته لان مباحثه مندرجة تحت مباحث الفاعل
والا فلا يجوز ان يكون قسما علي حدة من المرفوعات ولا يجوز ايضا ان يكون انواع المرفوعات
ثمانية بل يكون سبعة وان لم يكن فاعل فلم لم يذكر ابن الحاجب ثانيا في الكافية ذا الوجه

المرفوعات

مع ان الشيخ رئيس العلماء بين الكتفي بذكر مباحثه في الفاعل واذا جاز فيه اجيب عنه بان الكلام
ذو جهتين جهة الاسناد وجهة المراد فمن جهة الاسناد يكون فاعلا لانه المسند اليه الفعل علي جهة قيام
به فلا يكون مباحثه مندرجة تحت مباحث الفاعل فلذا ذكره ثانيا وافراده قسما علي حدة
من المرفوعات ومن جهة الحقيقة لا يكون فاعلا لانه وان اسند اليه الفعل لكن الاسناد اليه
ليس بمقصود بل المقصود اسناد الي الذي المصدري في خبرها وهو القيام فلا يكون مباحث
الفاعل حقيقة فيجب ان يكون قسما علي حدة من المرفوعات فجاز ان يعتبر تارة فاعلا وتارة غير فاعلا
تامل وباذكرنا من معني الدخول لا يرد عليه كان زيد ابوه قايما فان قيل قوله بعد دخولها راجع الي جميع
الافعال الناقصة فيلزم منه ان يكون الاسم مسندا اليه بعد دخولها لا يرد عليه قوله كان زيد ابوه
قايما فان قيل قوله بعد دخولها يرجع الي جميع الافعال الناقصة فيلزم منه ان يكون الاسم مسندا اليه
بعد دخول تمام الجزء المجموع لا كل واحد منهما والامر بخلافه اجيب عنه بان العبارة علي حذف المضاف
اي بعد دخول احد جزئي كل احد منهما كقولك كان زيد قايما وزيد اسم اسند اليه كان بعد دخول احد
اجزاء الاسم مشروع الآن في بيانها فقال ويجوز في الكل اي في جميع الافعال الناقصة تقديم
تقديم اخبارها علي اسمائها كقولك كان قايما زيد بشباهة العمل ويجوز التقديم علي الفعل الناقص ايضا
لكن الاطلاق يثبت جوازه في نسخة الاول حيث سن كان الي ما زال كقولك كان زيد بشباهة
العمل ايضا وانما جاز تقديم اخبارها في العمل لانها افعال غير متصرفة بجعلها ياتي عاملها بخلاف
ما بقي منه وسيجيء بيانه ولا يجوز ذلك اي تقديم اخبارها اي علي الفعل الذي مشتق وادله
اي اول ذلك الفعل كلمة ما فلا يقال قايما ما زال زيد بخلاف تقديم اخبارها علي اسماء هذه الافعال
فانه جايز لما عرفت من كلمة كل وذلك لان كلمة ما لا يخلو امن ان يكون نافية كما في الافعال الآتية
وسيجيء ما زال وما برح وما فتئ او مصدرية كما في ما دام فان كانت نافية فهي لا تقتضي المصدر
فلو قدم الخبر عليها لصار صدارة ما الصدارة وهو لا يجوز وان كانت مصدرية فتعمل المصدر
لا يتقدم علي المصدر لضعفه في العمل او لان المصدر في العمل كالفعل المصدر بان الناصبة وسيجيء
لان في خبره لا يتقدم عليه كذا علي المصدر قوله وفي ليس خلاف في جواز تقديم خبره عليه لا علي اسمه
فانه يجوز عند بعضهم اي يجوز تقديم خبره عليه لنظرا الي جانب الفعلية وذهب بعضهم الي انه
لا يجوز نظرا الي جانب النفي فان قيل لا نسلم ان الخلاف ثابت في جواز تقديم خبر كذلك ثابت
فيها اولا لانه الا نافية سوي ما دام فانه ان نافية فلم لم يذكر المصنف ولم يتعرض الي ذلك الخلاف

اجيب عنه بان الخلاف الذي ثبت فيما اورد ما بين الجمهور وبين بعض ذوي الاختلاف الذي في كلامه
ليس الا بين الجمهور فاعتبر الجمهور هذا الخلاف ولم يلتفت الى ذلك وباقي الكلام في هذه الافعال
الناقصة من كون كان زائدة وغير زائدة وناقصة وتامة ومن استعمال بعض الافعال الناقصة
استعمال بعض آخر كاستعمال ليس وامسى واضحى بمستعمل يجيء من لزوم ـ ف النفي بعضها
حين نصلها استمراره والثبوت ومن جواز حذف المنفي لوجود القرينة وغير ذلك اي بعض الباقي في
القسم الثاني وهو كيف الفعل ان اراد به خالي فحاصل اسم ما ولا المشبهتين بليس
في النفي والدخول على المبتدا والخبر هو المسند اليه فعدم دخولها اي احدهما يحتاج الى حذف المضاف كلام
محوج اليه تاويلا ولا حاجل فتسلك المراد من الاسناد بالطريق المتعود والحدوث فلا يرد مثلا ما ما
المسند وما عرفت من عدم الدخول وايراث الاثر لا يرد نحو ان ما زيد ابوه قايم فان قيل
انها لا تشابه بليس فعدم ليس في النفي والدخول استيفاؤها عمل اصلي وهو تقديم المرفوع على المنصوب
فليفد اعم من المرفوعات وغيره من المنصوبات لا يقال يلزم على هذا لزوم شيوعية الفرع مع الاصل
التسوية وقعت الى اختياره لاجل الضرورة وهو الالتباس بالحروف المشبهة بالفعل لانا نعلي
لها عملا فرعيا فتسوية الفرع مع الاصل للضرورة جايز كما ان توقية الفرع عليه جايز عند الضرورة
لانا نصحح المحذوف اه انتهى كذا في بعض الحواشي قلت اي كونها اعم من المرفوعات وغير
من المنصوبات مذهب الجايزين واما عند بني تميم فلا يعمل فيها اصلا وسيجي تحقيقه في بحث اعمال
شبهها اختلام والبهة الاشارة المصوغة وقال ويه دخل على المعرفة اي على الاسم المعرفة والنكرة
كما مثلنا بالفاظ مشابهة بليس لان ما النفي الحال كالان ليس للحال فكما ان ليس يدخل على المعرفة
والنكرة كذلك ما عمل عليها وخصص لا بالنكرة لاقتضاء مشابهة بليس لان لا النفي المطلق
ليس للحال فاقتصر عليها على النكرة فان قيل الاقتضاء لا يقتضي تخصيصه بالنكرة يجوز ان يختص
بالمعرفة فلم خصت بالنكرة اجيب عنه بوجوه اما مناسبة لا للنكرة لانه لما كان لا النفي المطلق
فالمناسب له النكرة لانه يتحقق النكرة وانما عوض الى السعي حيث وجد استعماله في النكرة دون
المعرفة كما في قول الشاعر من مسرعين يزيدانها ما ابن ليس لا براح لي واما لعدم ثبوت الضعيف
يجيء لو اختص بالمعرفة حصل له غاية الضعف فتختص لا بالنكرة لان النكرة اصل من المعرفة فان قيل
اذا كان لا تختص بالنكرة لا يكون من دواخل المبتدا ولان المبتدا لا يكون الا معرفة واجيب

لا يكون

لا يكون من مشابهة بليس في الدخول على المبتدا اجيب عنه بان المنكرة وان لم تصلح للابتدائية
قبل دخول لا عليها لكنه بعد دخول تصلح للابتدائية لان النكرة اذا وقعت في حيز النفي
افادت شمولها كما مر فعند الاعتبار يكون من دواخل المبتدا اجيب عنه
بان هذه الابتدائية ثابتة على مذهب المحققين حيث لم يشترطوا لتوقف المبتدا ان يكون
فايدة المخاطب ولو بالنكرة فصل خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس عن المبتدا
بعد دخولها بما عرفت معنى الاسناد والدخول لا يرد اسناد المسند للرجل يقوم ابوه الرجل قايم
فان قيل لا يكون المثال مطابقة للممثل له لان لا لا لنفي الجنس وهو الرجل بل لنفي صفة القيام
اجيب عنه بان قوله لنفي الجنس مؤول بصفة الجنس كما اشرنا اليه فيتطبق المثل على الممثل له
فان قيل فحينئذ يلزم الاتحاد بين لا وبين لا المشبهة بليس لان لا المشبهة بليس لنفي
لنفي الصفة اجيب عنه بان الفرق بينهما من جهتين احدهما من جهة العمل وهو ظاهر لا يخفى
عليك وثانيهما ان لا المشبهة بليس لنفي صفة فرد من الافراد نحو لا رجل في الدار بمعنى انه
ليس فيها رجل واحد وجاز ان يكون فيها رجلان او رجال وان لا التي لنفي الجنس لنفي
عن حقيقة الشيء نحو لا رجل في الدار فانه بمعنى انه ليس حقيقة الرجل فيها فافترقا فاعلم
ان لا التي لنفي الجنس تفي بثبات ان ان الكلمتين من الحروف المشبهة بالفعل بمعنى انهما
لتاكيد الاثبات وهي لتاكيد النفي فبينهما مناسبة في التاكيد فيكون من باب حمل النظير
على النظير او لان ان للاثبات ولا للنفي فيكون من باب حمل النقيض على النقيض فان
قيل فحينئذ يلزم الاستعارة من المستعير وذا لا يجوز اجيب عنه بان الاستعارة من المستعير
الذي يكون ممنوعا مطلقا بل الممنوع هو التي لا يكون المستعير بمنزلة المستعير اي لا يكون
له قوة التي يكون المستعير وهنا ليس كذلك لان الحروف المشبهة بالفعل
وان كانت مستعارة من الفعل لكنها صارت قوية في العمل والله اعلم بالصواب لما فرغ من
مباحث المقصود الاول وهو المرفوعات شرع في مباحث المقصود الثاني وهو المنصوبات
فقال المقصد الثاني في المنصوبات المقصد الثاني بناء على ان المفعول ههنا بمعنى
المفعول كالمشروب بمعنى الشروب والمركب بمعنى المركوب وقوله المنصوبات على حذف
مضاف اي تقديره في بيان المنصوبات لا على الاضافة الا توجيه اجري الظهر بالتاء الصادق بالجمع
وهي جمع المنصوبات لا المنصوبة لان النصب صفة للفظ الذكر وهو لا يعقل فيه تانيث حقيقي

المفعول

المفعول

بذات المؤنث اذ فيها عدم العقل في المؤنث لخصائة خصائص المؤنث بجمع بالالف والتا
كذلك صفات الالفاظ بجمع بالالف والتا كالايام الخاليات واذا اس صفات جمال جمالات
الى غير ذلك وانما قدم المنصوبات على المجرورات اما لاشتمالها على الحركة الخفيفة والمقصود
هو الخفيفة قبل التخفيف خفيف واما لكثرة انواعها نظرا الى المجرورات واما لانها معمولات
الفعل بخلاف المجرورات فانها تعمولات الحروف اما لانها معمولات الفعل بلا واسطة بخلاف
المجرورات فانها معمولة الفعل بواسطة الحروف فان قيل لم ترك التعريف العام للاقسام
كلها هو ما اشتمل على المفعولية كما اورده صاحب الكافية مع انه لابد للاقسام من القسم
لان البيان من اقسام الشيء موقوف على معرفة ذلك الشيء لان افراد الشيء واقسامه
رب ما غير متناهية فلو لم يكن لها تعريف كلي لم يضبط الجزئيات تحت القياس واضبط
اجيب عنه بانه اذا ترك التعريف الكلي اعتمادا على حال المبتدأ حين يتوجهون في ابتداء المقال
الى بيان اقسامه وافراده لا الى التعريف الكلي اجيب عنه بان العلم على الاقسام كاف
ولو بوجه ما ولان تعريف الكلي انما يكون ضروريا اذا كان ذكر الشيء واقسامه
اذا كان محصورا فلا يكون تعريف الكلي ضروريا وههنا كذلك تامل كذا في بعض الحواشي
المتعلق بقوله الاسماء المنصوبات المنصوبة مبتدأ موصوف صفة المنصوبة خبره بالجملة
من قوله اثني عشر قسما وانما انحصر المنصوبات في اثني عشر قسما لان الشيء التي تتعلق
الفعل به غير الفاعل لا تخلو من ان يكون مفعولا حقيقيا او ملحقا به فان كان مفعولا فلا تخلو
من ان يكون من مدلولات الفعل المذكور قبله او لا فان كان اولا فهو مفعول مطلق و
ان كان ثانيا فلا تخلو من وقوع الفعل عليه او فيه او له او معه فالاول المفعول به والثاني
المفعول فيه والثالث المفعول له والرابع المفعول معه وان كان مختلف بالفعل فلا تخلو
من ان يكون جنسيا للذات او للصفة او لا فان كان الاول فهو التمييز وان كان الثاني فهو
الحال وان كان الثالث فهو المشتثنى واسائر المنصوبات فهو غني عن البيان فصل
المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق المفعول عليه من غير تقييد بخلاف الاربعة الباقية
فانه لا يصح صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بالباء او في اوله او معه او به اي القسم الثاني
المفعول به وفيه اي القسم الثالث المفعول فيه وله اي القسم الرابع المفعول له ومعه اي
القسم الخامس المفعول معه القسم السادس الحال والقسم السابع التمييز القسم الثامن

المثنى والقسم التاسع اسم ان واخواتها اي احد اخواتها والقسم العاشر خبر كان واخواتها
اي خبر احد اخواتها اي كان والقسم الحادي عشر المنصوبات بلا التي لنفي الجنس والقسم
الثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس والقسم الاول المفعول المطلق وجه تسميته
بذلك وجه المفعول المطلق مصدر صيغة المصدر اصالة وبنيابة كاين بمعنى الفعل المذكور تقدمتا
او مطابقة قبله اي قبل ذلك المصدر بقوله مصدر جنس شامل لجميع المصادر قوله بمعنى فعل مذكور
فصل خرج به التاديب في قوله ضربت تاديبا وقوله مذكور قبله فصل اخر خرج به قولنا الضرب
واقع على زيد فان قيل لم التعريف ليس بجامع لخروج بعض افراده عنه نحو قولنا خير مقدم
فان خبر مفعول مطلق وليس بمصدر بل هو اسم التفضيل واجيب عنه بان المصدر اعم
من ان تكون اصالة او نيابة كما اشرنا اليه فالخبر انما باعتبار الموصوف المقدر تقديره قم قياما
قدوما خير مقدم فقدوما موصوف واقع هو مقامه فصدريته باعتبار النيابة او باعتبار ما اضيف اليه
الخبر وهو مصدر فان قيل فعلى هذا اشكل صدق الحد على قولنا الهكم اله واحد وجه دفعه
فان الوحدة والقهرية ليسا بمصادر بل لاصالة ولا نيابة مع انهما مفعول واجيب عنه
بان المصدر اعم من ان يكون حقيقة او حكما في تصديق الحد عليه فان قيل بعضهم من قوله
مصدر بمعنى فعل ان المصدر كائن وثابت بمعنى الفعل يعني وجد ان في الخير وليس الامر كذلك
لان المصدر جزء من الفعل لانه كان بمعناه فيخرج عن الحد ضربت ضربا لان المصدر ليس
بمعنى الفعل هو ضربت واجيب عنه بان المراد من قوله مصدر بمعنى الفعل انه مصدر يشتمل له
معنى الفعل اشتمال الكل للجزء في تصديق الحد على قوله ضربت ضربا فيخرج به اشكل صدقه على
ما وقع المصدر مفعولا مطلقا للمصدر نحو قولنا اعجبني ضرب زيد ضربا وكذا غيره فان الضرب
ليس بمشتمل له اشتمال الكل للجزء بل هما متحدان في الخير اجيب عنه بان لا نسلم انهما
متحدان في الخير بل من قبيل اشتمال الكل للجزء وذلك لان المفعول المطلق جزء ما قبله لان
الضرب الثاني مطلق والاول مقيد بالاضافة الى زيد ففي الاول كالة للحدث والنسبة
الاضافية وفي الثاني جزء منه لدلالته على الحدث فقط فيخرج عن الحد المفعول المطلق الذي
يجيء من مشتقات الفعل كالمفعول المطلق من اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول
او غيرها نحو زيد ضارب ضربا وزيد مضروب ضربا وزيد حسن حسنا الى غير ذلك واجيب عنه
بان العبارة على حذف المعطوف تقديره يجيء فعل او شبهه في تضمن الحد اي لاسم مصدر مطلق

عن الصفات فان ممتثل خفي بها الخرج عن الدور كما ضرب الرقاب فانه مفعول مطلق لمزيد فعل
فعل ولا شبهه واجيب عنه بان المذكور اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا فهم هنا وان
يكون ملفوظا لكنه مذكور بتقدير اقتداره فاضربوا اضرب الرقاب لا فرغ عن الحد شرع الآن
في انواعه واقسامه فقال وقد يكون اي المصدر للتاكيد اي لتاكيد للفعل المذكور قبله اجعل
المعطوف كلمة قد على اول انواعه اشارة الى ان استعمالها وقياكل واحد من انواعه الآن
استعماله في التاكيد اكثر من نوعه وكذا استعمال احد نوعيه ساويا ان يكون احدهما اكثر
استعمالا من الآخر انتهى اعلم ان النحويين مجمعا على ان الفعل اذا كان بالمصدر لم يكن
مستعملا بمعنى المجاز بل بمعنى الحقيقة كالضرب والتقرب الى غير ذلك خلافا للمعتزلة
فانهم يستعملون المعنى المجازي اليه استدلوا لهم بقوله تعالى وليبلوا بالخير والشر فتنة فان
المفسرين حملوا الخير والشر بالمعنى الحقيقي وهو تكليف معاملة الخير والشر فان الفتنة هنا
بمعنى الابتلاء ومصدر وكذا الفعل ولم يكن مستعملا في الحقيقة بل في المجازي واجابوا النحويون
عنه بانا نكون نضاف في المعنى الحقيقة اذا كان المصدر من غير لفظ الفعل لا من
اليضرب وكلم الله موسى تكليما بان المراد ههنا التكلم حقيقة لا تخليفا كما توهم المعتزلة خلق الله
موسى كلاما ثم قال المعتزلة للنحويين ما تقولون في قوله تعالى وفتناك فتونا قد وقع المصدر هنا
من لفظ فعله من ان الفتنة في الاخذ بالشدة اردتم الامتحان وهو في حق الله تعالى محال فلابد
من حمله على المعنى المجازي اجيب عنه بذلك بانه قد صح عندي في قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم
ربه ان الابتلاء في وضع التكليف بالامر بالشاق وهو غير محال في حق الله تعالى فلا حاجة الى
حمل الفتنة في الآية على المعنى المجازي كذا ان العقاد السنية كضربت ضربا فان الضرب مصدر
بمعنى الفعل المذكور قبله ويكون للتاكيد لانه كان المثال لايضاح القاعدة اردف بها مثالها
فان قيل لانسلم انه تاكيد لان التاكيد على نوعين لفظي وهو تكرار لفظ الاول بعينه نحو
زيد زيد ومعنوي وهو ليس بالفاظ محصورة وهو ليس واحدا منهما اجيب عنه بان المراد
من التاكيد ههنا النوعي لا الاصطلاحي وهو ما يوكد احد مدلولات الفعل الاصطلاحي مثل هذا
التركيب زيد قائم فانه تاكيد نوعي كضربت انه ليس بالتاكيد الاصطلاحي بل هو تاكيد
نوعي اجيب عنه بان التاكيد لفظي لانه بمنزلة ضربت ضربت بنا على ان التاكيد

الحدث

الحدث المقيد معنى او على ان التاكيد اعم من ان يكون مذكورا بعينه او بنائه سببه في المعنى
نحو ضربت انا وزيد فانه من باب التاكيد اللفظي فقطعا ههنا لا يكون كذلك هذا والتاكيد
ينافي اذ الاول على الحدث فقط وحكمه ان لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الحدث الذي هو عبارة عن
التعدد وتثنية والجمع يستلزمان التعدد وقوله لبيان النوع اي قد يكون لبيان النوع
من جنس الفعل المذكور قبله ان دل على نوع وصفة اما ان يكون عليه النوع وهو فعلته
بكسر الفاء نحو جلسته وامان يكون القيد كالصفة او الاضافة نحو ضربت ضربا شديدا
فان الشدة نوع من جنس الضرب وجلست جلوس القاري فان جلوس القاري نوع من جنس
جلوس وقوله وبيان العدد ان دل على عدد وصفة اما ان يكون على زنة المرة وهو فعلة بفتح
الفاء نحو قمت قومة واما ان يكون ثابت بصيغة التثنية والجمع وحكمها ان يثنى ويجمع لعدم المطابقة
بينها بخلاف الاول وان المطابقة فيه لاتقتضي الفعل المذكور نحو جلست جلستين او
جلسات وقد يكون من غير لفظ الفعل المذكور المطلق لما كان الحدث الدال عليه حقيقة وهي المصدر
اكانت بمعنى الفعل علم منه مغايرة له لفظ الفعل فقال وقد يكون الخ مغايرة اما من
حيث المادة نحو قعدت جلوسا واما من حيث الباب نحو انبته الله نباتا فنبت نباتا
وقد يحذف فعلا اي المفعول لاقيام قرينة اي وقت قيام قرينة فاللام ههنا قرينة
كما في قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي وقت دلوكها ان يكون اللام للاجل لان
الحذف للاختصار والايجاز لاقيام قرينة وبهذا التوجيه يندفع الاعتراض الواقع في مثل
هذا التركيب والقرينة في اللغة هي الدلالة وفي الاصطلاح امر دال على تعيين الشيء من
غير وضع له وهي على نوعين لفظي ومعنوي كما جاءت مثالها جوازا اي حذفه جايز لانه
نظر الى قرينة دالة عليه لاستغنى عن الفعل ان نظر الى ان يكون القرينة وان كانت
ما يفهم منه العلم الشيخ آخر لكنها ليست ساوية حتى يتعين ذكر الفعل فلهذا الاقتران يحصل الجواز
دون الوجوب كقولك اي مثال الفعل المحذوف ما في قولك على معنى القرينة لافرق
بل وتدبر وجهه للقادم اي الراجع عن سفره خير مقدم فخير مقدم مطلق باعتبار النيابة
حذف اذا صار قد مت قدوما خير مقدم فحذف الفعل للقرينة الحالية فبقي قدوما خير مقدم
ثم حذف قدوما واقيم الصفة بناء على ان الصفات لازمة الموصوف كما في قوله قال المفتقر
الى الله الغني العبد المفتقر فصار خير مقدم وكقوله خير باشديه اي في جواب من قال باي كيف

ضربت ضربا شديدا فحذف الفعل لقيام قرينة لفظية وهو سوال سايل وكقوله جلوس القاري
في جواب من قال باي نوع اجلست زيدا جلوس القاري فحذف الفعل لقيام قرينة لفظية
وعلى هذا القياس غيره فقوله وجوبا وقد يحذف فعل لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا
سماعا اي سموع الى السماع ومحصور عليه لا يتجاوز عن امثلة سمعت ورده نحو سقيا اي
عدم المعدو والسماعي هو القول اي سقاك الله سقيا وتاييها شكرا اي شكرتك شكرا او
احمد اي حمدت حمدا او جدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف واذنه او رجله عيابيين
الانفراد وجيئة والخيبة اليابس كقوله خاب الرجل خيبة اذا لم يسهل مطلبه فان قيل
الوجوب يستلزم عدم ذكر الفعل وقد يستعمل الفعل ايضا كقوله حمدت الله حمدا او سقاك الله سقيا
اجيب عنه بان المراد من استعماله استعمال الفصحاء والبلغاء الذكور ليس من مثل استعمالهم
وبعضهم اجاب بان الموجب السماعي انما يكون مستعملا مع اللام او بالاضافة نحو لاحمدك وسوءا لك
وحيا شافي المواضع المذكورة في الكافية وتبعها ما وقع بشبا بعد نفي ومنها ما وقع للتشبيه
فلا جاء منها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيرها
من المفعول المشروع في مباحث المفعول به فقال المفعول به وهو اي المفعول به اسم ما باي شيء
وقع عليه اي على ذلك الشيء لفعل الفاعل كزيد في ضربت زيدا فزيد مفعول به لانه اسم ما وقع عليه
فعل الفاعل فان قيل ما الدليس يجامع لبعض افراده يخرج كقوله اياك نعبد واياك نستعين
فانه مفعول به ولا يكون العبادة واقع على الله تعالى بل يكون عبادة له واجيب عنه بان المراد من
وقوع الفعل عليه تعلق الفعل به ولا شك ان العبادة تتعلق به فان قيل فليخرج به الجزئي ان
يكون زيدا في قولك مررت بزيد مفعول به ظاهرا واجيب عنه بان المراد من التعلق تعلق الفعل به بلا
واسطة حرف الجر وههنا حرف الجر واسطة فيكون مفعولا به تقديرا لا ظاهرا فان قيل فليخرج به الاكبر
المدافع عن دخول الغير فان تعلق الفعل ثابت لسائر الفاعيل ايضا كالمفعول فيه ومعه اجيب
عنه بان المراد من التعلق تعلق شديد ولا شك ان تعلق الفعل بالمفعول به اشد من تعلقه
فان الضرب مثلا كما لا يتصور وجوده الا بقصور الفاعل كذلك لا يتصور المفعول به بخلاف باقيه
فانها لا يكون بهذا النمط تابع قوله وعليه يبني له دليل عليه تسمية لقوله المفعول به والاولى
ان يقال له المدلول عليه فان قيل ما اصدق على زيد في ضربت زيدا لانه اسم ما وقع

الطلق

فعل

فعل الفاعل اجيب عنه بان المراد من وقع عليه فعل الفاعل اسناد الفعل او الى الفاعل ثم اعتبر
نسبة الوقوع اليه فخرج عنه فان قيل يخرج بهذا الشكل صدقه على قوله اعطى زيد درهما الان نسبة
الاعطاء لا يكون الا الى الفاعل وههنا ابدا الى زيد وهو مفعول ثاني لم يسم فاعله الفاعل حتى يصير نسبة
الاعطاء اليه اجيب عنه بان الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان قيل لم قال اسم ما وقع عليه
فعل بدون ذكر الفاعل لكان اخصر اجيب عنه الامر كذلك الا ان الاختصار يستلزم الاخلال وذلك
لان المقصود ذكر الفاعل اعتبار الاسناد اليه او لا ثم الى غيره فيكون الغرض منه واسطة بين الفعل
والمفعول به فلو لم يذكر الفاعل لم يدخل فيه ضرب زيد وخرج عنه اعطى زيد درهما فلا يكون جامعا مانعا
انتهى والله اعلم بالصواب ثم لما احكام شرع الآن في بيانه فقال وقد يتقدم المفعول به على
الفاعل كضرب عمرا زيد عقوة الفعل في العمل فيجوز تقدمه وتاخره فلا يكون على الترتيب بمنزلة
الفعل ثم التقديم على الوجهين وجوبا وجوازا فالاول اذا كان المفعول به متضمنا لما يقتضي
الصدارة كالاستفهام والشرط والقسم والتمني والعرض وغيرها كقوله من ضربت اي ضربت
من فان من مفعول به قدم لتضمنه معنى الاستفهام وعلى هذا القياس غيره واما جوازا فيما لم يقتض
ذلك الامور نحو ضرب زيدا وقد يتقدم على الفعل الناصب لقوة الفعل في العمل الا ان يمنع مانع كوجوبه
في حيز الفعل المصدر بان الناصبة نحو تلك من البر ان تكف لسانك على قوله وهو ان تكف غير جائز
لانه تاويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه كذا في الصبانية وقد يحذف فعله اي المفعول به
فان قيل ذكر حذف الفعل ليس في محله لان المحل يقتضي بيان احواله ومسئلة حذف الفعل جايحة
بل يكون من احوال الفعل اجيب عنه بان المراد من الفعل الفعل الناصب له لا مطلق الفعل فيكون
الفعل متعلقا له والبحث عن متعلق الشيء يبحث عن ذلك الشيء فيكون المسئلة من بيان احوال
قرينة اي قد قام قرينة حالية او مقالية جواز اي حذفا جايزا كقولك زيدا في جواب من قال
من ضرب اي ضرب زيدا فحذف الفعل وهو اضرب للقرينة المقالية هي السوال او حالية كقوله
قوله كقولك لمن توجه اليها او تريدها اي تريد مكة فحذف الفعل وهو تريد لقرينة الحالية وهو
في اربعة مواضع نحصرها بالذكر للحصر لكثرة مباحثها الموجب الحذف في باب الاعراب والاعراب
البحث عن الفعل كقول الشاعر اخاك اخاك فان من لا اخ له كمن لا سلاح معه فان قوله
اخاك اخاك منصوب بفعل لزم اي الزم اخاك وكذا في الردع والذم والترحيم مررت بزيد
المسكين واما مثال الردع والذم فظاهر الاول منها اي من المواضع الاربعة سماعي

اي معفوس اي السلام لا يجاوز عنه ولا يقاس عليه نحو امرار ونهيه اي اترك امراره ونهيه فخذ
سماعا وانتهوا خيرا لكم فان خيرا مفعول به للفعل المحذوف وهو واتقوه والآن لان نهي عنه
ليس خيرا بل شيء آخر وهو التثليث اصله وانتهوا عن التثليث واعتقدوا خيرا لكم ونحوه الآية
الكريمة نازلة على قوم عيسى عليه السلام لانهم اتخذوا ثلاثة آلهة احدهم الله تعالى وثانيهما عيسى
عليه السلام وثالثهما امه عيسى عليه السلام واهلا اي اتته اهلا كسهلا فان الاهل مفعول به
للفعل المحذوف وهو اتيت والاهل عبارت بمعنيين احدهما الاقارب اي اتيته لانه اكرم
اجانب وثانيهما بمعنى المكان المعمور اي اتيته مكانا معمورا وفيه شبهة اللفيفة
ذليل وسهل اي وطيئة وابوا في من المواضع الاول كابيت الثاني اي الموضع
الثاني من المواضع الاربعة تحرير اي التحرير في اللغة تخليص الشيء عن الشيء وتجريده عنه
وفي اله مطلق متحول اي اسم متحول بتقدير اتق الالهية وهو وكزه تحرير ما بعده نحو اياك
والاسد فانه اياك اسم متحول بتقدير اتق تحرير ما بعده اصله اتق نفسك من الاسد ولما
حذف نفسك وانفصل الضمير المتصل عاد الضمير الى الفاعل فاستتر فيه بعد حذف الفعل والفاعل ارتفع
اجتماع ضميري الفاعل والمفعول فاستغني عن النفس وسقط عن البين لعدم الحاجة اليه
فبقي اياك والاسد لما لم يجز استقلال المتصل عليه عدة ابدل المتصل بالمنفصل فصار اياك
والاسد فان قيل الاتقاء افعل لازم لا يعدى بغير الا بحرف فكيف يقتضي
المفعول به وكيف يصح تمثيل به واجيب عنه بان المراد من قوله بتقدير اتق وكزه في بابه
المقصود منه بتقدير يجب وكزه فان قيل المفعول به هو نفس ما هو التقدير به وهو حذف
مع الفعل الذي فكيف يصح هذا المثال من باب حذف الناصب للمفعول به واجيب عنه بان
المفعول به في الحقيقة هو الضمير المتصل اعني الكاف لكن ضمير الفاعل المفعول
به غيرا متحال القلوب ممنوع اقحم اي ادخل بينهما نفس فصارت النفس مفعولا لاجتماعه
مقامه وصار ضمير المتصل مضافا اليه فلما ارتفع اجتماع ضمير الفاعل والمفعول به ارتفع النفس
من بينهما فعاد ضمير المتصل الى حاله وهو المفعولية فان قيل يجوز ان يكون اتق مبنيا على
الفتح لانه فعل امر ملازم للاستعمال فلا يكون معربا حتى يقدر بقوله بتقدير اتق فالجواب
ان اتق مبني عاملا لا لفظ اتق بناء على ان المضاف داخل في الكلام والمضاف
اليه قيد خارج عن الكلام كزيد في غلام زيد فالمقصود هو الغلام لشرط التقدير

لازيد ههنا ينبغي ان يكون مبنيا عاملا لا لفظ اتق اجيب عنه بان الامر كذلك الآن ههنا بحذف
المضاف تقديره وهو معمول باتق وكزه به تقديره فالعامل هو الفعل لا التقدير
فان قيل لفظ اياك والاسد ليس بمعمول بتقدير اتق تحريرا ما بعده لان الاسد معطوف
على اياك فحينئذ كيف يكون تحرير ما بعده واجيب عنه الامر كذلك الآن ههنا
النية بان الاسد اعيد مقامه فتوالا من الاسد وهو محرز منه فالنائب له حكم المنوب لان الاسد
محرز منه باعتبار النيابة شهادة الحال وقرينة المقال شاهد على ان المحرز هو النفس فحينئذ
سواء كان في المعطوف او المعطوف عليه لان تقدير الاسد غير جائز ومحذور له فيكون محرزا
بل محرز منه لا غير والنفس محرز فقط فوقوع ذكر المحرز منه مكررا اي وذكر مكررا عطف على قوله تحريرا
ما بعده فيكون التقدير هو بمعمول بتقدير اتق تحريرا ما بعده واذكر محرز منه مكررا فان قيل ليس
عطف ذكر محرز منه على قوله تحريرا ما بعده للزوم عطف الجملة وهي اذكر على المفرد وهو قوله تحريرا
وعطف الجملة على المفرد ههنا لا يجوز لان العطف انما يجوز اذا كان المعطوف يجوز ان يقام مقام
المعطوف عليه وقوله تحريرا وقع منه لا مطلقا وقوله وذكر جملة والجملة لا تقع مفعولا مطلقا
فاذا امتنع ان تتهيأ مقام المفعول المطلق فكيف يصح عطفها عليه واجيب عنه بانه لا نسلم انه مذكور
على جهة التحرير ايضا بل هو معطوف على جملة سمعتها وهي حذر تحريرا ما بعده فيكون من باب عطف الجملة على
الجملة فان قيل على هذا التقدير ايضا لا يصح عطفها ايضا لخلوها العائد منها كما كان في حذره اذ فيه عائد
الى اللفظ المحمول وقوله اذ اذكر المحرز منه خال منه واجيب عنه بانا نسلم انه خال عن العائد لان وضع
الظاهر موضع المضمر وقوله المحرز منه وضع العين الشيء على زعمين للتحرز فحينئذ يكون مشتملة على العائد كما كان
المعطوف عليه مشتملا عليه كما في بعض حواشي الضيائية نحو الطريق الطريق فان الطريق محمول
بتقدير اتق وذكر مكررا اصل الطريق فحذف عامله لضيق الوقت حذفا واجبا وقد يتكرر الاسم
بلا قيد اللهم الا ان يقال ان المغايرة اي مغايرة الفعل بالوصف المطلق سبب وعلة للحذف لا التكرار
فان قيل كيف يصح ان يقال اتق واضرب اذ هو فعل لازم لان معناه ما مر واجيب عنه بان هذا التركيب من
باب حذف الايصال وهو ان حذف الايصال ان يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر ثم حذف ذلك
الحرف وابقي تعديته اي اعتبر ايصاله بعد الحذف كما اعتبر قبل الحذف كما في قوله جادني زيد او جاء
فعل لازم تعدية اي بإدراج التكلم بحرف الجر التي حذف واعتبر ايصاله الى ياء التكلم ما اي

الثالث

موضع الثالث من المواضع الاربعة الواجب حذف ناصبها مفعول به اضمر اي قدر عامله اي

اي المفعول به على شريطة التفسير وهو اي ما اضمر عامله على اسم بعده فعل او شبهه مشتغل
ذلك الفعل او شبهه عن ذلك الاسم بضمير متعلق ذلك الاسم بحيث لو سلط عامله لنصبه لا بحرفي ليلك
ان كلمة كل بيت من اجزاء الحد لانها لاحاطة الافراد والتعريف تحقيقية لكنها ذكرت في الحد الاطراد
والانطباق فقوله اسم جنس يتناول المقصود وغيره وقوله بعده فعل او شبهه فصل خرج به ما ليس
بعده فعل او شبهه وقوله مشتغل ذلك الفعل او شبهه فصل آخر خرج به ما لا يكون مشتغل الضمير
بل ذلك الاسم وقوله بحيث لو سلط عليه يعني فصل آخر خرج به ما ليس بناصب بعد التسليط
اي فان قيل خرج عن هذا الحد زيدا عمرو ضربه كذا زيد انت ضاربه لان زيدا اسم ليس بعده
فعل ولا شبهه بل بعده اسم ايضا من افراد الحد ورد واجيب عنه بان المراد من قوله
بعده فعل او شبهه ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعد ذلك الاسم لان يكون ذلك
الفعل او شبهه متصلا بالاسم فيدخل فيه ما ذكرنا فان قيل تسليط الفعل لانتصاب ما قبله جائز
لكن تسليط شبهه الفعل لانتصاب ما قبله مشكل لان الصفة تعمل بدون الاعتماد لا يعمل واجيب عنه
بان المراد من التسليط تسليط مع الاعتماد فقوله زيدا ضاربه تقديره زيد انت ضاربه فان قيل
تسليط قوله مررت به في قولك زيدا مررت به للنصب غير لازم فلم يصدق الحد عليه لانه
انتصاب ليس على المفعولية بل على ظرفية كان وهي نظير لانه لو كان مفعولا لما عمل بحرف زيد الخ رتبة
قبل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره او سلط به نصبه فان زيدا مضروب بفعل محذوف
وهو ضربت غيره الفعل المذكور بعده وهو ضربت وانما هذا الباب اي باب ما اضمر عامله فروع
عليه اي يتفرع عليه امثلة كثيرة كما تناسب له ذلك الفعل بالترادف واللزوم وكوجوب الرفع
والنصب في ذلك الاسم وكاختيار الرفع والنصب فيه واستواء الامرين فيه وكذا غيره مما

يفهم

يفهم من قول النظر انه مما اضمر عامله ولكن بعد تحقق النظر ليس به لفظ المعني وانما هذه الاشياء المذكورة
اشار صاحب الكافية والتوضيح وها مولانا جامي في شرحها المسمى بالضيائية ان الشيخ الاجل
فانصرف اليها والرابع اي الموضع الرابع من المواضع الاربعة الناصبة للمفعول به موضع
المفعول به المسمى بالمنادي او المعني اي المفعول به الرابع من المفاعيل التي يجب حذف عاملها
المنادي اي المفعول به المسمى بالمنادي فخصص وهو اي المنادي اسم وهو بحرف النداء
لفظا نحو يا عبد الله ويا زيد اي او هو اعبد الله وزيد او تقديرا نحو يوسف اعرض عن هذا
فقوله لفظا او تقديرا اما تفصيل للحرف كما مر مثالها واما للمنادي راما للطلب فالمنادي
اللفظي والطلب اللفظي نحو يا زيد لانه لما كان حرف الطلب لفظا صار الطلب به لفظا
ومثال المنادي التقديري نحو الا يا اسجدوا اي الا يقوم اسجدوا ومثال الحرف التقديري
نحو يوسف اعرض عن هذا انتهى كذا في الضيائية فقوله بحرف جنس شامل له ولغيره وقوله بحرف
النداء فصل يخرج به ما يطلب بصيغة الفعل لا بحرف كما قيل زيدا فان قيل يخرج عن هذا الحد
مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض ابتلعي ما رك مع انها منادى واجيب عنه بان الاوامر من
ان يكون حقيقة او حكما فهذا منزلة منزلة من ارصلاحية النداء وقصد انها
فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون المندوب ايضا منادى حكما لوقوعه موقع المنادي كان المبدل
وقع موقعه واجيب عنه بان مجرد وقوع الشيء موقعه لا يقتضي كونه منادى ما لم يقصد اليه النداء
والمندوب وان وقع موقعه لكنه لم يقصد اليه النداء بل قصد فيه التفجع والتحزن فان قيل
يخرج عنه يا الله لعدم صلاحية النداء اليه سبحانه وتعالى كما لا يخفى واجيب عنه بان النداء
يفيهم منه ان له صلاح النداء وقبل كونه منادى مجازي اي بتنبيها فالجواب
ان يجاب عنه بان المراد بالمطلوب ما قابله وبالاد عاء كونه مسئولا يكابته عنه كذا في عبد الغفور
فان جميل النهرة الوصلية تذهب في الوصل فلم تسقط في الدرج فقلنا واجيبن اما لمحافظة الالف
لئلا تصوت بها واما لموافقة سماء حيث لا يدخل سماء تحت دائرة العقل والقياس فكذا
اسمها لا يدخل تحت القواعد النحوية كذا في الضيائية تامل فان قيل الا يجوز ان يكون
مدعوا وهو ظاهر كيف يصح قوله المنادي اسم آه واجيب عنه بان التعريف مؤول بقوله اسم
يدعو اسماء على حذف المضاف فصح التعريف تامل اعلم ان المنادي على اقسام
فان كان المنادي مفردا والمراد من المفرد ما يقابل المضاف وشبهه لا المفرد الحقيقي

لكنه يلزم تناقض في التمثيل لكونه قوله يا زيد اه واعلم ان المفرد قد يكون مقابلا للتثنية والجمع والمضاف والجملة في بحث الاعراب تارة قد يكون مقابلا للمضاف ومضارعه كما في المنادى وقد يكون مقابلا للجملة كما في تعريف المبني موصوفة بالعلمية او غيرها مبني اي المنادي على علامة الرفع اي علامة نرفع المنادي بها في غير صورة ندائه فلا يلزم تشبيه اجتماع الدين كالضمة ونحوها من الالف والواو وانما بني مع انه معرب لوجود سبب الكاف الاسمية الخطابية لفظا ومعنى للكاف الحرفية الخطابية فشابه المبني الاصلي المضمر وانما بني على علامة الرفع دفعا للالتباس بالاسم المضاف الى ياء المتكلم المجرد عنه الياء واكتفى بالكسرة نحو غلام لوبني على السكون ولو بني على الفتحة لالتبس المنادي المضاف الى ياء المتكلم وابدلت الياء الفا ثم حذفت واكتفي بالفتح ما قبلها نحو يا غلام اصله يا غلامي ولم ينفصلان حيث زال عنه الاعراب فبني على اقوى الحركة يكون جميعا نحو قوله يا رجل ويا زيد ويا بن ان ويا زيد ون قال قيل التمثيل بقوله يا رجل غير صحيح لانه نكرة غير معرفة واجيب عنه بان المراد من المعرفة اعم من ان يكون موضوعة قبل النداء كما في المفرد او لا كما اذا كانت نكرة بعد دخول حرف النداء عليها كما في قوله جاءني رجل فقال يا رجل فانه يصير معرفة بحرف النداء ايضا وستعرف حقيقة الحال قال قيل فيصح التمثيل به قلت قيل يخرج عنه قوله لعمرك اخوك الزيدان والزيدون لانهما ليس بمفردين واجيب عنه بان المراد من المفرد ههنا ما يقابل المضاف ومضارعه لا الحقيقي كما سبق اليه من قبل فح يتطبق التمثيل له قال قيل اعلم ان شيئا وجيء فكيف يصح التمثيل بقوله الزيدان والزيدون للمعرفة ايضا لزم في حالة التثنية والجمع اللام عليهما عوضا عن العلمية كما في قوله جاءني الزيدان والزيدون واجيب عنه بان الامر كذلك الا ان حرف النداء قائم مقام اللام عنه فيكون كلمة احدهما معرفة وعوض ايضا وتخصص بلام الاستغاثة بلام الجارة به على وقت الاستغاثة فاضافة اللام الى الاستغاثة لادنى علاقة وهي الظرفية لان دخوله على المنادي لا يكون الا في وقت الاستغاثة وانما دخل وقت الاستغاثة ليتخصص المنادي ويتميزه من بين الاشكال في الاقران في الاد عاء والطلب لكونه اي اللام للاختصاص تامل وانما خصص المنادي بلام الاستغاثة لان اللام الجارة علة الجر فان قيل لا نسلم ان الجارة لانه لو كان كذلك لكان مكسورا لا مفتوحا واجيب عنه الامر كذلك الا انها

مفتوحة ههنا للفرق بين لام الاستغاثة وبين لام المستغاث له فيما حذف المستغاث في نحو يا لقوم اصله يا لزيد للقوم فان قيل لم لم يكسر لحصل الفرق ايضا واجيب عنه بان المنادى المستغاث وضع موضع الضمير واللام الجارة مع الضمائر مفتوح نحو ما استعمل في موضع النصب ايضا نحو ذلك غير جائز الى ياء المتكلم فانه يقتضي كسرة ما قبلها فح يكون اللام محذوفة صورة نحو اللام مع الضمائر لكثرة الاستعمال والكثرة تناسب التخفيف تامل نحو يا لزيد وفتح المنادي بالف الاستغاثة اي بالف دخل وقت الاستغاثة وانما دخل وقت الاستغاثة عليه لافادة مد الصوت المطلوب في الاستغاثة وانما بني على الفتح لان الالف يقتضي فتحة ما قبلها ولا مع معه اي مع الالف ادرج المنادى لمد الصوت بالالف ويعلم ذلك ذائقة للرجل بالتامل وانما امتنع الادراج مع لان اللام يقتضي الكسرة والالف يقتضي الفتحة فبين اثرهما تنافي وتضاد وكذا بين اقتضائهما ايضا تنافي وتضاد ولان اللام تقتضي اعرابه لانه من خواصه والالف بناؤه ويلزم الجمع بين المتنافيين ليلتبس بالف الاستغاثة وبالف بنا وبين الف المنقلبة عن ياء المتكلم نحو يا غلاما وانما اختص الجار بان الحاقه بآخر الوقف لان الوقف محل النقص في الجار فحصل الوقف مع اسماء المتكلم التي يقتضي احوالها ان يقع النقص فيها وجيء اي المنادى ان كان المنادى مضافا نحو يا عبد الله او شبيها بالمضاف وانما نصب المنادى لارتفاع مانع من النصب هو الافراد ودخول اللام الجارة ودخول الالف مع الاعراب لا اصلي في النصب لانه مفعول نحو يا طالعا جبلا قيل اعتذاب جبلا بقولنا طالعا غير صحيح لعدم اعتداده لان الصفات لا تعمل بدون الاعتماد فلا يح اما ان يعتبر اعتماده اولا فان اعتبر لم يكن به اشكال مثالا لمضارع المضاف لانه موصوف بموجود وان لم يعتبر فلا يصح علة اللهم الا ان يجاب عنه بانه فرق بين الموصوف الذكوري وبين الموصوف المقدر لانه بقي شيء وهو ان ما ذكرا جبلا جاز ان يكون معرفة وبهذا الوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوف نكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يبق قصد توصيفه كذا في عبد الغفور شرح المضاف الذي لا يتم معناه الا بالتمام كلمة اخرى وفيه تفصيل ذكرته في الحاشية المذكورة فالطلب هناك او نكرة غير معينة نحو قول الاعلمي يا رجلا غيري فان هو منافض لما سبق من ان النداء لتعريف اللام واجيب عنه بان حرف النداء او واة التعريف مع علم المتكلم لا وحده فقط فلا يلزم التناقض وان كان اي المنادي موصوفا باللام قيل في ندائه يا ايها الرجل

هكذا

تقتضي

في الذكر وبها المرة في المونث احترازعن اجتماع آلتي التعريف فالممنوع اجتماع
المتعاقبين فلا يرد شبهة بيازيد آلتي تعريف ليكون المنادي تفصيلا والتفصيل يقتضي
الاجمال والابهام وكلمة اي وايته كذلك فبي المناسب للتفصيل وآما اختيار التنبيه
فلرعاية حرف النداء لا بعد من المنادي بوقوع الفصل اقترن مع ذلك المنادي حرفا نائبا
النيابة الاعلامية فبي الهاء لكونها للاعلام لان التنبيه هو الاعلام كما ان المقصود من
النداء الاعلام فكان المنادي منصوب ومقدرا مع الياء النائبة حكما كما في عبد الحفور
ولما وقع كلمة اي وايته موقع المنادي فاحكم المنادي من كونه مبنيا على علامة الرفع واما الرجل
وكونه فهو ايضا مرفوع التزاما لانه منادي حكما لكنه عزل عن موقعه للمانع وكذا ابرح صفات
الرجل اي توابعه فان قيل يخرج عن هذه القاعدة يا الله لعدم وجود الفصل بين يا
واللام واجيب عنه بان اسم الله مستثنى عن القاعدة النحوية والصرفية كما ان سماء
مستثنى عن دائرة العقل اولا نه لانسلم لزوم اجتماع آلتي التعريف لان اللام فيه
عوض عن الهمزة المحذوفة فلم يكن محضا للتعريف لوجود شبهة التنويض واما اجتماع آلتي
ترخيم المنادي من حيث اصله سيجئ الآن في بيانه فقال ويجوز جوازا واقعا مستفادا ترخيم المنادي
وهو في اللغة غزال الابل بالعلة وهو اي الترخيم في الاصطلاح حذف حرف في اخره اي آخر
المنادي للتخفيف لمجرد التخفيف بلا موجبة مقتضية لحذف فيه الموجبة لطريق الاولى كما
تقول في مالك يا مال في يا منصور يا نصر بحذف الواو والراء ومن في يا عثمان يا عثم بحذف
الالف مع النون وفي يا رحيم يا رح بحذف الياء مع الميم في بعض النسخ اشارة الى استفا
حرف العلة اعم من ان يكون واوا او ياء او الفا اعلم ان للحذف كم وكيف فلا بد من
بيانهما امام الكم فحذف واحد او اثنان فان كان في آخره زيادتان كالفيتان في حكم واحد
وهو الكثر من ثلاثة احرف او كان في آخره حرف صحيح قبله مدة فحذف حرفان كما في منصور
والعثمان وغيرهما للايراد على المثل المشهور رصلت على الاسد ولبت عن النقد ولا يهما
لازيد تا اسما يجب ان يكون فاعلا وآما الكيف فهو شرائط الترخيم ومن شرائطه الترخيم ان
لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة وان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه لو كان مضافا لم يجز
الترخيم لانه لو حذف في آخر المضاف فلا يكون الترخيم في آخره لشدة الاتصال بينهما

لفظا

لفظا ولو حذف آخر المضاف اليه يلزم حذف الحرف في آخر غير المنادي وكذا المستغاث
لان المستغاث لا يكون الا بزيادة اللام والالف والحذف ينافيه وكذا الجملة لان الجملة
محكية عن حالها فلو تطرق اليها التغيير ات زال الحكاية واما كونه علما فلشهرته لان
المنادي الى الاعلام غالب الاستعمال فيكون الشهرة دليل على ما بقي منه ويجوز في
آخر المرخم اي المنادي المرخم الضم والحركة الاصلية اما جواز الضمة فلكونه منادي برأسها
لجعل المحذوف شيئا فشيئا واما الحركة الاصلية فلجعل المحذوف بمنزلة الثابت فلا يكون
منادي اسما برأسها كما يقول في يا حارث يا حار بالضمة ويا حار بالكسر واعلم ان يا من
حروف النداء وقد يستعمل في المندوب ايضا ثم في اللغة ميت يبكى عليه احد ويعدى بنفسه
ليعلم الناس ان موته عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وهو اي المندوب
في الاصطلاح المتفجع عليه بيا او وا سواء كان موجودا او معدوما اما المتفجع للوجود يقتضي عدمها
واما المتفجع عليه وجودا فكما يندب على وجود الشيء يقتضي عدمه كوجود المصيبة والحزن
وغيرهما فانت تفجع بوجودها يقتضي عدمها واما المتفجع عليه عدما فكما يندب على عدم الشيء
ويقتضي وجوده كفقد الميت وغيره فانت تفجع لعدمه ويقتضي وجوده نحو ازيداه وبازيده
فهو مختص بالمندوب ويشترك بين النداء والمندوب تمام حكمه في الاعراب والبناء لحكم
المنادي اي ان كان مفردا معرفة يبنى على علامة الرفع وان كان مضافا او مضارعا له
ينصب وان كان مستغاثا يجر ان كان مستغاثا باللام ومفتوحا وان كان مستغاثا
بالالف وانما يكون حكمه كحكم المنادي بعد صحة وقوع المندوب مندوبا فلا يرد ان جميع اقسام
المنادي لا يكون بجميع اقسام المندوب لان شرط المندوب ان يكون معرفة فقط بخلاف
المنادي فانه قد يكون معرفة وقد يكون نكرة فلا يكون حكمه كحكم المنادي ويجوز لك بزيادة الالف
لمد الصوت المطلوب في المندبة في آخره مع الهاء وقفا بين الوصل والفصل كالامثال
المذكورة وكذا يجوز زيادة الالف مع الهاء في آخر الذي اضيف المندوب اليه اي المضاف اليه
نحو يا امير المؤمنين او لا يجوز زيادة الالف في آخر صفة المندوب عند الجمهور خلافا ليونس
فانه اجاز زيادة الالف في آخر الصفة ايضا كما في آخر المضاف اليه فلا يقال وازيد لويلاه بخلاف
يا امير المؤمنا وقد ذكرت دلايلها في الصبابية فاطلب هناك ان اردت الاطلاع بها قوله
القسم الثالث المفعول فيه وهو اي المفعول فيه اسم ما اي شيء وقع فيه اي في ذلك الشيء

فعل اي حدث مذكورا التضمنا كما في ضمن الفعل الملفوظ والمقدر او شبهه كذلك اي ملفوظا او مقدرا
وعليك بالتمثيل او جيبنه كما اذا عامله معدر اجيبنه كما اعجبني ضرب زيد يوم الجمعة الخ فقوله اسم
جنس وقوله وقع فيه فعل فصل يخرج به ما ليس وقوع الفعل فيه وقوله مذكور فصل خرج به قوله
يوم الجمعة يوطيب فان قيل يوم الجمعة صمت فيه مفعول فيه ولم يذكر فعله واجيب عنه
اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا فهما مذكور بتقدير القرينة بعده فان قيل لم الحد صادق عليه اذا قلت
يوم الجمعة فان شهدت عليه يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة اجيب عنه بان المراد من وقوع الفعل فيه من
حيث انه فعل فيه الفعل لا من حيث انه وقع عليه فعل مذكور قوله من الزمان والمكان الزمان ما يقع في
جواب متى كما تقول لك متى سرت قلت يوم الجمعة والمكان ما يقع في جواب اين كما يقول لك اين زيد
قلت في البلد فقوله من الزمان والمكان اشارة الى قسمين ما عمل فيه فعله او لبيان الحكم الآتي فقيل اعلم
ما فعل فيه في الزمان والمكان غير صحيح لوقوع المقدر مفعولا فيه والمصدر لا يكون زمان ومكان بل يكون
احداث كقولك خرجته اكذا ذاهبا اي خرجت ذا مك واجيب عنه بان المصدر قد يجعل ههنا بحذف
المضاف او يجعل مجازا عن العينين لاشتراكهما في مدلولية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية و
قد يجعل العين ظرفا فان كقولك جلست في الشمس اي في مكان منها واذا اريد بالشمس النور او في مكان
مبهم اي احدهما مبهم وهو ما لا يكون له حد معين كدهر وحين وفحوه وهو ما يكون له حد معين كيوم وليلة
وشهر وسنة والحكم الآتي من كونه منصوبا بتقدير امر تبا على قسمي الزمان قسم المصنف
الزمان اليهما ولم يذكر المقسم مع انه لابد منه فقال وظروف الزمان على قسمين كذلك كقوله وكلاهما
منصوب بتقدير اي بشرط تقدير في شرطا لانه عامل مقدر في فانه في الاشكال الثاني من
قوله منصوب بتقدير في تامل حاصله ان الظرف الزمان نعوت الفعل بلا واسطة الحروف والفعل يتعدى
ويعمل في الكل اما ظرف فلا حاجة الى واسطة في فان قيل البحث عن المفعول فيه ولم دخل فيه ههنا كلمة
في سواء كان ملفوظا او مقدرا فلا حاجة الى ادخاله في بنه البحث واجيب عنه الامر كذلك الان كلمة
في للظرفية وههنا للظرفية ذكرت ههنا قوله صمت دهرا او حينا اي في دهر وحين وسافرت شهرا اي
في شهر وهو مثال للزمان المبهم وشهر مثال للزمان المحدود قال بعض الفضلاء ان رجلا جاء الى ابي بكر
فقال له صديقا له اني حلفت على اليمين بالله لا اتكلم حينا فاجابه بان لا تتكلم ستة اشهر ثم جاء
الى عمر بن الخطاب فذكر ذلك المقال فاجابه له بان لا تتكلم ستة اشهر ثم جاء الى عثمان فحدثه ذلك المقال فاجابه له

بان لا تتكلم شهرا ثم رجع الى علي فاجابه بان لا تتكلم اربعة اشهر رجع ذلك الرجل الى صاحب الشريعة وهو
النبي عليه السلام فقال اعرض الاحوال اي اجوبة الخلفاء الاربعة فقال النبي عليه السلام اصحابي كالنجوم بايهم
اقتديتم اهتديتم فقوله وظروف المكان اليه اشارة كذلك اي قسم ان يكون مبهما اي احدهما وذكر
تعريف المبهم وبيان ظرف ولم يتعرض له ثانيا واكتفى له وشرع في حكم فقال وهو منصوب بتقدير
في اي بشرط تقدير في الجملة على الزمان المبهم كجلست خلفك وامامك اي في خلفك في امامك
فان الخلف والامام وان كان من حيث الجهة معينين لكنه مبهم باعتبار حاله ونفسه لان خلفك متناول
لمنقطع الارض وكذا اصل امامك ومحدود اي وشاهما محدود ولما ذكر حده لم يتعرض له ثانيا واشرع
في حكمه فقال وهو اي لا يكون منصوبا بتقدير في بل لابد هناك من ذكر في فيه كجلست في الدار او في السوق
لعدم اعمال العامل فيه بلا واسطة الحرف وذلك لان الفعل لا يعمل الا في جزئيه حقيقة او حكما فالزمان المبهم
جزء الفعل لان كل فعل لا يخلو اعن زمان مبهم فكان ظرف الزمان المبهم من مدلولات الفعل لان مدلولات
الفعل ثلثة الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل فالزمان جزء منها فلذا صح اعمال الفعل في الزمان
بلا واسطة الحرف وكذا صح في المفعول المطلق بلا واسطة الحرف لانه مصدر والمصدر جزء من مدلولات الفعل
وكذا الفاعل جزء الفعل ويدل عليه اسكان الباء في ضرب وضربت وكذا المفعول به حيث تعمل الفعل متعلقه فلذا
يمكن تصور الضرب مثلا بلا تصور المضروب عند الغفلة عنه وكذا المفعول معه جزء لمصاحبة الفاعل والمفعول
واما المفعول فلا يكون من اجزاء الفعل فلا يصح اعمال الفعل فيه بلا واسطة الحرف بل لابد هناك من اللام
المجاورة كما يقال ضربته للتاديب الا اذا كان مفعل الفاعل المعلل مقارنا له في الوجود فح يكون
كالمفعول المطلق فيصح اعمال الفعل فيه بلا واسطة الجزئية واما الحال فهو ايضا جزء له لانه مبين
هيئة الفاعل او المفعول به وكذا التمييز لان التمييز اذا كان عن نسبة الجملة كانت فاعلا له لان الجملة
او مفعولا واما اذا كان عن الاسم التام فلتشبيه بذلك التام
واما المستثنى فهو ايضا جزء له لتعلقه بما قبله من الفعل واما سائر المنصوبات من اسم ان وان
ومادلا المشبهتين بليس واسم لا التي لنفي الجنس فلست من معمولات الفعل بل من معمولات
الحرف فلا حاجة الى بيانه كذا في الرضي فان قيل فعلى هذا يصح اعمال الفعل في الزمان المحدود
لعدم جزئيته للفعل واجيب عنه بان الامر كذلك الا انه حمل على الزمان المبهم لشاركته في الزمانية
وكذا حمل على المكان المبهم لشاركته في الابهامية فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يحمل على
الزمان المبهم المكان المحدود ايضا قيل هذا الحمل غير جائز لامكان الاختلاف بينهما ذاتا ووصفا

تامل فان قيل ينبغي ان يحمل على المكان المبهم وعلى الزمان المحدود قيل لا يجوز ذلك لئلا يلزم حمل شيء
على عموم شيء آخر وهو ضعيف جدا فاذا ارتفع جهات العمل فيه فلا بد من ذكر في فيه فحو زيد في الدار
او في السوق قوله المفعول معه وهو اي المفعول معه في الاصطلاح ما اي اسم يذكر بعد الواو التي تثبت
بمعنى مع احترز عن الف وغيره من الحروف العاطفة وكذا عن الواو التي للقسم او للعطف او
يكون بمعنى الترديد لمصاحبة معمول فعل اي لمصاحبة اياه او لمصاحبة مع معمول الفعل على ما
يقتضي باب المفاعلة تامل واعلم ان المصاحبة مشاركة الشيئين في نفس الفعل مع اتحاد الزمان
والمكان فقولنا مشاركة الشيئين في نفس الفعل جنس شامل لغيره وقولنا مع اتحاد الزمان والمكان
فصل خرج به قولنا جاءني زيد وعمر ولان فيه مشاركة زيد وعمرو في نفس الفعل فقط دون اتحاد
الزمان والمكان تامل لان الاتحاد يفهم من لفظ مع ولا يكون الواو ههنا بمعنى مع وان كان بمعنى
مع فلم يكون من هذا الجنس بلا شك لكونه ظاهر التركيب باباه وايضا يفهم من قولنا مشاركة الشيئين
في نفس الفعل ان يكون مشاركة مع الصلاحية لئلا يرد عليه قولنا ضحك زيد وطلوع الشمس فان
الضحك لا تقبل الشركة بين زيد وطلوع وكذا قولنا نطق زيد والجدار فان النطق لا تقبل
الشركة بين زيد وجدار الى غير ذلك مما يفهم لكنه بالتامل الصادق بخلاف ذهب زيد
يفهم من حاشية عبد الغفور على الصفائية فالطلب ههنا نحو جاءني البرد والجلباب
فان الجلباب اسم مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لمصاحبة معمول الفعل وهو الفاعل
الضمني اي مع الجلباب ومع زيد واما مصاحبة المفعول الفعل كما في قوله
كفاك زيدا درهم فان زيدا اسم وقع بعد الواو التي بمعنى مع لمصاحبة
مفعول الفعل واعلم ان المصاحبة لا يعلم الا بالقرينة فالقرينة
حالا لبرد ية وحال المجيئة كما في قوله ولو ترك الناقة وفصيلها لرضعها معنوية
فالقرينة ههنا الرضاع وغيرها ثم لما كان اصلها واو العطف
واستعمالها بمعنى مع خلاف الاصل اشار المصنف الى بيان الاصل بقال فان كان الفعل
الناصب للمفعول معه لفظا اي ملفوظا والحال انه جاز العطف نحو زيد الوجهان النصب
على المفعولية والعطف نحو جئت انا وزيد فان عطف زيد نحو زعلى الضمير المتصل بسبب
تاكيده بالضمير المنفصل نحو زالنصب فيه لان المفعول معه نحو زفيه الرفع

المفعول المعه

انه فاعل

انه فاعل لذلك الفعل بالعطف ، ان لم يجز العطف تعين النصب حينئذ نحو سواء كنت وزيدا ان كان الفعل في
والحال انه يجاز العطف تعين العطف لانه حينئذ يكون ناقلا فاعلا معنويا ان لم ينصب المكان معطوفا على الذكر
ناصبه لفظا فاذا تعارض الظاهر مع التقدير فالظاهر اولى من التقدير فعلى التعين العطف نحو ما زيد وعمرو ودون عمرو لان النصب
ال جانب التقدير مع وجود الظاهر غير مناسب ، ان لم يجز العطف تعين النصب لانه اذا وجد سواء نحو ما كنت وزيدا وما شانك
وزيدا فان العطف ههنا لا يجوز لانه يوجب العطف قبل تمام الكلام وهو باطل والمقصود ههنا السوال عن احوالهما لا عن ذات زيد وحال
المخاطب وعلى العطف يلزم هذا المعنى لان مقتضاه تولك ليكون التقدير ما كنت وزيد وما شانك وزيد وهذا باطل وان عطف على
الضمير المجرور فهو ايضا لا يجوز لالتزام عطف الكل على الجزئي وهو ظاهر فاذا امتنع العطف تعين النصب اذ لا خلو اما ان
يكون العطف على الضمير المرفوع المتصل او على الضمير المجرور وهو المطلوب لزم عطف الكل على الجزئي وهو باطل وان عطف
الفعل الذي هو بمعنى اي نحو لك مالك وزيدا وما شانك وعمرا وما تصنع وتحو يصنع على صيغة الغائب والمتكلم او لك ان
تعطف ما استفهامية او استفهام غالبا لا يكون الا في الفعل مفهم منه وكذا الجار والمجرور في قولنا مالزيد وعمرو ومالك وعمرا ويجوز
جرى لا قطع الفعل تامل كذا افهم من حاشية عبد الغفور قوله القسم الخامس المفعول له وهو اي المفعول له ما ذكر
لبيان سبب وقوع فعل اي حادث اي لقصد ايجاده وتحققه وتحصيله وقوع فعل مه كور قبل اي قبل ذلك الاسم
فقوله بيان سبب الفعل تحرز عن الحال والتمييز فانهما ليسا لبيان سبب وقوع الفعل وقوله قبل الفعل تحرز عن المفعول له
له بتقدير اللام الجارة واذا انتفى الجار وجب النصب فقوله فان قيل يرد من قوله ان الناصب فيه هو التقدير لا الفعل والاسم
كرمتك واجبتك عنه بان العبارة على حذف المضاف اي مرفي المفعول فيه وفيه نصب بنزع الخافض بتقدير اللام او التقدير بسبب
لا يكون ناصبا لفظا فان قيل لا دخل لها للام اجيب عنه بان المراد ذلك الا ان يسوغ ذلك الدخول استانف العبرة لان
المفعول لا يكون الا علة غائية وكذا الحال والتمييز اصل في تعليلات الافعال من كلمة في والباء نحو ما مثال في مكاني قولك عليه
السلام ان امرة دخلت النار في هرة حبستها ولا ارضها ولا هي ارسلتها اكلت خشاش الارض وما مثال الباء نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا او من اللام نحو
قوله من نحو قوله تعالى لنواري به سوءة اخيه فاشفا قصد عاصم حشية الله فيه الحروف الثلثة لتعلق الافعال
الافعال كلها ليست مشهورة فحذف لكن اللام بالذكر فيها نحو ضربته تاديبا اي لتاديب او قعدت عن الحرب
جبنا اي لجبن فمثال الايجاد والاثبات هو الاول وذلك لان التاديب انما يحتاج اي يجاد بضرب و
مثال العدم عند وجوده كقعدت عن الحرب جبنا وذلك ان القعود ليست لانتفاء الجبن ولا يجاده
بل رفع القعود بسبب الجبن اذ عند وجوده وعند ارتفاع الزاد المجبة لا للجبة ولا بالضم لانه اسم لما تزود
هو اي المفعول له مصدر اي مفعول يطلق لاجله اي لاجل تقديره او شبه بالضرب تاديبا اي لتاديب او قعدت عن الحرب جبنا

على ان يكون ادبه لسبب التاديب وذلك لان التاديب لاسباب نفسانية كالضرب والقتل
والتعزير بالحبس مثلا وغيرها وذكر ضرب لاظهار السببية التاديبية لدلالة تعلق الامر
ذكر قدمت للقرينة بذلك الجنية امرا باطنيا لا مشهورا به لاحد الا عند وجود قرينة كالمقصود من الحرب والرمي
عنه او القاء السلاح من النفس واقبال العدية او غيرها فتذكر للقرينة لانه فعل وقع لاجل الغير عنده فتقيد
قوله بوجهين الاول ان صرف النظر الى غيره وهو يجوز القرينة لا يجوز والثاني اول تاويل النوع نوع آخر اذا يجوز
اذا كان حقيقتهما واحدة ولا يخرج الى حقيقة اخرى كتاويل حال بالظرف نحو جاءني زيد راكبا او وقت
الركوب فانه يجوز وهو معنى الظرفية في الحال لكن تاويل المستثنى بالبدل في صورة غير الموجب كقوله ما جاءني احد
الا زيد فانه يجوز بقاء المعنى الاستثنائية في حال البدلية ايضا وهو اخراج الشيء عن حكم ما قبله وهو ثابت
في حال التركيب البدلية لتاييد اظهار ما عن حكم ما قبلي الاستثناء كذلك فارقا فيه في حال البدلية ايضا
بخلاف البدل في صورة الموجب فانه لا يجوز لعدم بقاء الاستثناء فيه تامل وانما يصح البدل في غير الموجب والصحيح
في الموجب لان البدل في حكم تكرير العامل فيه والعامل هو نفس الفعل الواقع المنفي فصح اعادته في المستثنى
مع بقاء المعنى وفي كلام الموجب لا يصح لعدم صحة معنى الاستثناء وكذا يصح تاويل التركيب التمييزي بالتركيب
الصفتي كما تقول ثمت تلة ازمة بصورة التمييز ثم يؤل الى قولك ثمت الازمة التلة بصورة الصفة وكذا تاول
باحد الازمنة الثلثة تؤل من حال التمييز الى حال الصفة لا يجوز تامل فان قلت ما وجه تسمية الحال
الى الصفة تعليك تامل واعلم ان تقدير اللام في المفعول له شروط ثلثة شرائط اصلا يكون مفعولا اي محدثا
احترازا عما يكون عينا فانه لا حذف من اللام نحو جئتك لسمن وثانيها ان يكون ذلك الفعل اي الحدث
منسوبا الى فاعل الفعل المتقدم اي اتحد فاعليهما احترازا عما لا يكون فاعليهما متحدا نحو جئتك لجيئك فلا
يجوز الحذف منه ايضا وثالثها ان يكون ذلك الحدث مقارنا في الوجود احترازا عما لم يكن مقارنا في
الوجود نحو قولك لذلك امس واما عند التقدير مشروطا بهذه الشرائط لانه بهذه الشرائط
شابه المفعول المطلق فصح انتصابه به كالمفعول المطلق كذا في الفضائية ثم لما فرغ عن اصول
المفاعيل الحقيقة شرع في المفاعيل الحكمية فقدم منها الحال لشدة علاقتها بالمفعول به فقال

القسم السادس الحال هو في اللغة الصفة والشان وفي الاصطلاح لفظ دل ذلك اللفظ على

بيان هيئة الفاعل او المفعول به او فيهما كلمة او شبهها او الجملة احترز بالاولين عن المفرد والجمع فانهما لا يقعان حالا
التي اي التي تقع حالا او كلمة او شبهها لان قوله او كلمة يقتضي الجمع والمنع وقوله ما بين هيئة
الفاعل او المفعول به يقتضي الافتراق والانفصال فيهما تناقض فان كلمة او للجمع والخلو

عن الوقوع الاشكال فقوله لفظ جنس شامل للمقصود وغيره وقوله ما بين هيئة فصل يخرج ما بين
الذات كالتمييز وبالاضافة الى الفاعل والمفعول به يخرج ما بين هيئة غيرهما كمن هيئة المبتدا نحو
زيد قائم ابوه فان القائم بين المبتدا لا بين الفاعل والمفعول وكذا بين الخبر والمراد من الفاعل
والمفعول الفاعل والمفعول به بين الاسناد اليه والواقع عليه فيخرج عن الحد ما بين هيئة الفاعل المفعول
لا من حيث بين الاسناد اليه بل من حيث هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا لا مقيدا بكونه الفاعل والمفعول
نحو جاءني زيد القائم ورايت زيدا القائم فان القائم بين هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث
الاسناد لانه قائم سواء اسند اليه او لا انتهى فان قيل لم يغير الاسلوب السابق وقال لفظ
ولم يقل اسم كما قال في الحد والبقية قلنا ليت اول الجملة لان الحال كما يكون مفردا يكون
جملة بل تؤولها بالمفرد وبخلاف السابقة فانها مفردة حقيقة او حكما فلذا غير الاسلوب فان
قيل قد تكون الحال عن غير الفاعل او المفعول به كالحال عن مفعول ما لم يسم فاعله كوضرب زيد
شديدا قلنا المراد من الفاعل او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل ما يكون نائب
مفعول ما لم يسم فاعله وعن المفعول المطلق في قولك ضربت الضرب شديدا لكونه مفعولا به حكما بتاويل تكلمت
الذي اضيف اليه الفاعل او المفعول به لان المضاف اليه ربما يقوم مقام المضاف فتذكر
فاعل او مفعول به نحو قوله تعالى بل نتبع ما الفينا عليه ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال عن ابراهيم المضاف
اليه مفعول به نتبع هو قوله ملة وقس على هذا نظيره وكذا الحال عن معاد ضمير الفاعل والمفعول او
فاعله كما في قوله تعالى ان دابر هولاء مقطوع مصبحين فحال عن قوله هولاء لانه مفعول به
فاعلة حكما بسبب رجوع الضمير المستكن في قوله مقطوع فتقول لما بين هيئة الفاعل فقط نحو
جاءني زيد راكبا وضربت زيدا مسندة ولما بين هيئة المفعول به فقط لقيت عمرو راكبين وتقول
لكليهما قد تكون الفاعل معنويا والمراد من الفاعل المعنوي ههنا ما لا ملفوظا ومنطوقا في نظم الكلام
فيشمل المقدر وما يفهم من نحوي الكلام كما شاع بين الاتيان في قولك وقد يفيد المعنوي ما يستنبط من
نحوي الكلام فهو المقدر ما يستنبط من نحو الكلام بل يكون في نظم الكلام لكن غير ملفوظ لا يقتضي عقلي من لم
بصارة في علم النحو نحو زيد في الدار قائما حال من فاعل المعنوي الذي يكون في نظم الكلام
لكنه غير ملفوظ لان معنى زيد استقر في الدار قائما فيكون قائما حال عن فاعل استقر
وكذا المفعول به معنويا نحو هذا زيد قائما فان قائما حال من زيد الذي يفهم مفعوليته من نحوي

الكلام باعتبار معنى الاشارة وتنبيه المفهومين من كلا هذا ان مفعولية مقدرة في نظم الكلام فان الكلام لا يقتضي كلاما مستقلا كونه مبتدا وخبره مشتملا على المسند اليه والما حكمه كونه مفعولا معنويا لان معناه اشير واذ به اليه قائما وان توهم ان العامل في الحال لشدة اتصاله فيندفع بقوله والعامل فيه كذا وكذا والملابسة الحاجة اليه فانه ظاهر وقال العامل في الحال فعل اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا او معنى فعل ان لم يكن ملفوظا ولا مقدرا بل يفهم من فحوى الكلام كما في قوله هذا بعلي شيخا اي انبه في كل وقت مخصص على الظرفية لان الغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى الموقتة اصلا ولان الحال وصاحبها مبتدا وخبر في المعنى لصيرورة اصلها الجملة الاسمية تقول في زيد راكبا بتركب العامل لفظا والنكرة اصل في الخبر فكذا في الحال وذو الحال معرفة غالبا كما مر ويات في الامثلة فقوله غالبا اي زمانا غالبا مخصص على الظرفية اليقة لان محكوما عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة فلا يلزم الحكم على المجهول تامل وفيه نظر ووجه النظر ان الفاعل محكوم عليه ولم يشترط التعريف فتامل فان كان ذو الحال نكرة لم يكن فيه شائبة التخصيص سوى التقديم يجب تقدم الحال عليه اي على ذي الحال نحو جاءني راكبا رجل لئلا يلتبس الحال بالصفة في حالة الحصر حال منه او صفة لرجع استقامة المعنى فيها فاذا تقدم ارتفع الالتباس لان الصفة تتابع الموصوف والتابع لا يتقدم على المتبوع بخلاف الحال فانه لم يكن تابعا فلا مانع من تقديمه عليه ولاطراد الباب حمل عليه حال المرفوع فان قيل اذا كان ذو الحال نكرة وجب تقديم الحال عليه وجب ان يتقدم راكبا على رجل في قولك مررت برجل راكبا والحال انه لا يجوز اجماع النحاة اجيب عنه بان المراد من النكرة نكرة غير محضة وان كان نكرة محضة امتنع التقديم عليها وذلك فان الحال تابع لذي الحال ومنع تقديم المجرور على الجار كذا التقديم تابعه فان قيل فلم لم تقدم على نفس المجرور ايضا دون الجار قلنا لشدة اتصال الجار مع المجرور حتى صارا كالكلمة الواحدة امتنع التقديم على نفس المجرور ايضا لتعذر الانفصال بينهما اعلم ان المجرور على ثلاثة اقسام مجرور بالاضافة ومجرور الجر فتقديم الحال على المجرور بالاضافة ممتنع متفق عليه لامتناع تقديم المضاف اليه على المضاف فكذا تابعه لا المجرور بالاضافة اللفظية فان تقديم الحال على ذلك جائز نحو جائني راكبا ضارب زيد لان المجرور بالاضافة اللفظية كالمجرد ورجل منصوب او مرفوع كما سيجئ في باب الاضافة وكذا المجرور بالحرف

غير فان تقديم الحال على مجرور غير جائز نحو جاءني راكبا غير زيد لان المجرور بمن كلمة غير هنا ولان فيه في مغايرة ما بعدها لما قبلها واما المجرور بحرف الجر فانه اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان التقديم ممتنع كالمرفوع وبعضهم الى انه يجوز بناء على ان حرف الجر معد للفعل اللازم فكان غير ورها كلا مجرور لان قوله ذاهبة بزيد تقديره اذهبه انتهى اعلم ان في الحال قواعد اولها انها نكرة ابدا فلو كان معرفة تؤول بالنكرة كقوله مررت بزيد وحده اي منفردا وكقول الشاعر ارسلها العراك اي متروكة وكذا قوله اشهد ان لا اله الا الله وحده اي منفردا والى غير ذلك وثانيها لا يشترط فيه الاشتقاق عند صاحب الكافية بل المراد منها تبين هيئة باي وجه كان خلافا للجمهور فافهم يشترط الاشتقاق ويؤولون الجامد بالمشتق لو كان جامدا وصاحب الكافية على خلاف وثالثها اذا تعلق الحال من واحد او اكثر شيء واحد من حيث اختلاف الجهة بحيث ان يلي كل حال وفيه تفصيل فيطلب في التضمنية زيد راكبا وموكدة وهي التي لا تنفك عن صاحبها غالبا نحو جاءني زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لازم الاب غالبا وداثية وهي التي لا تنفك عن صاحبها نحو كفى بالله شهيدا ومتداخلة وهي الحال التي جاءت عن ضمير الحال نحو جاءني زيد راكبا فانه تداخل حال عن ضمير راكبا وهي الحال المتداخلة ومطوية وهي ما يكون صاحبها مطوية او معنوية نحو زيد في الدار قائما وسترا وقته وهو ظاهر قوله وقد يكون الحال جملة خبرية مطلقا اسمية كانت او فعلية فان كانت اسمية فيكون مشتملة على الواو والضمير معا او الاستغلالها فلا بد فيها من العايد نحو جاءني زيد وابوه قائم او بالواو وحده نحو قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين او بالضمير وحده نحو جاءني زيد غلامه راكبا اكتفاء بها وان كانت فعلية فان كانت مضارعا وجب ان يكون مشتملة على الضمير فقط مثبتة باسم الفاعل الذي لا يجوز الواو معه نحو مسرورة الحال نحو جاءني زيد يركب غلامه وان كان ماضيا يكون مشتملة على الضمير والواو معا نحو جاءني زيد وركب غلامه او بالواو فقط نحو جاءني زيد وركب زيدا و

بالتغيير وحده نحو جاءني زيد راكبا فان معناه انبه واشير اليه وقد يحذف العامل اي عامل
الحال وانما قيد بقوله عامل الحال ليخرج البحث عنه لان البحث عن المتعلقات اتبع
بحث ذلك الشيء جوازا اي حذفا جائز القيام قرينة اي وقت قيام قرينة
فاللام ههنا للوقتية لا للعلية لان الحذف للاختصار للقيام قرينة كما تقول
للمسافر اذا رجع من السفر سالما غانما حال بعد حال والاول حال والثاني حال من ضمير
سالما حال متداخلة او صفة له اي ترجع فحذف ترجع للقرينة الحالية وقد يحذف
وجوبا كما في قولك زيدا لوك عطف فاي احقه لكن الوجوب مشروط بان يكون مقررة
بمضمون الجملة الاسمية فقط كذا في الكافية القسم السابع التمييز وهو في اللغة
جدا سي كردن وهو في الاصطلاح نكرة خبر للمبتدا وهو قوله هو تذكير المبتدا او باعتبار
العائد الى المرجع والمطابقة غير لازمة لغواة شرطها هو كون المبتدا والخبر
اسما ظاهرا اي كل واحد منهما اسما ظاهرا بخلاف ما اذا كان المبتدا او ضميرا
فانه لا يلزم المطابقة لانه اذا دار بين العائد والخبر فالوجهان رعاية الخبر
ورعاية الخبر اكثر رعاية المرجع لان الخبر مناط الفائدة وقيل
رعاية العائد اولى تذكر اي ذلك النكرة مقدرا اي بعد مايقدر بالشيء على ان
المقدار صيغة آلة من عد وبيان لقوله مقدارا وكيل او وزن او مساحة
او غير ذلك كالمقاييس وسيأتي بيانه في قافيته بيان لقوله غير ذلك الابهام
اي الابهام من جنس المقدار يعني ان المقدار به لا المقدار الذي فرغ فانه لا يرفع الاشكال
تامل فانه من المعلوم ان الابهام في العدد واة والموزونات وغيرها
لا في نفس العدد والوزن والكيل والمساحة فانها معلوم فرفع الابهام
اي ترفع ذلك النكرة الابهام عن ذلك المقدار اي عن المقدر به لا عن
نفس المقدار وهو العدد والوزن فان الابهام فيه بل الابهام في المعدود
هو الموزون به كما في قوله عندي عشرون رجلا فان الرجل لكثرة ذكرت بعد
مقدار وهو لفظ عشرين يرفع الابهام في المعدود لان يكون ثابتا في
العدد حتى يكون التمييز عنه وكذا احال الامثلة الآتية نحو من تمييزان برا وصوان

سمنا وجريبان قطنا وعلى التمرة شهدا وبدا فقوله على التمرة شهدا زيدا مثال لقوله
او غير ذلك كالمقاييس وباقي الامثلة على الترتيب المذكورة تامل تعرف وقد يكون
اي التمييز عن غير مقدار اي مما يكون مبهما جنسا وقدرا قوله هذا خاتم حديدا فان التمييز
عن قوله خاتم وهو مبهم من حيث الجنس لانه لا يعلم منه انه من الذهب او الفضة وكذا
من حيث القدر فان الخاتم لا يدل على القدر المعلوم ثم لا يعرف عادة فالحديد رافع الابهام
من حيث الجنس لا القدر وكذا قوله لي سوار ذهبا اي هذا آنية ذهبا على ان خبر المبتدا
اعلم ان المقادير على خمسة انواع عدد وكيل ووزن وذراع ومقياس كما ورد
عليه الشرع مقادير جميع امتنا بشناس العدد وكيل وذراع ووزن مقياس وبسيي
هذه المقادير بالاسم التام اليوم وهو ما يتم بتنوين او ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع
او بالاضافة فترفع اي في الجنس لئلا يقتضي بمثل قولنا عندي رجل فان رجل اسم
تام بتنوين ولم تقتضي التمييز وانما سماه بالتام لان معنى التمام تمام شان شيء
كان معنى الناقصة تمام شان شيء وهذا الاسم اليوم تم بهذه الامور لعدم جواز
لاضافة ثانيا والتنوين ثانيا يقوم مقامه من تمام الكلمة قوله عندي رطلا مثال لما يتم
بالتنوين مع كونه موزونا وقوله عشرون رجلا مثال لما يتم بنون الجمع مع كونه معدودا او قفيزان
برا مثال لما يتم بتنوين التثنية مع كونه كيلا او صوان سمنا مثال لما يتم بنون التثنية
اليوم مع كونه موزونا وجريبا قطنا مثال لما يتم بنون التثنية مع كونه مساحة وقوله ومثلها
ذراعا مثال لما يتم بالاضافة مع كونه مقياسا ولم يذكر مثال الذراع اكتفاء بما سبق من
الامثلة فان قيل بأي وجه يعد اسم التام ناصبا مع انه لم يكن فعلا ولا شبهه فصل قلنا
لمشابهة الفعل في الاتمام يعني ان الاسم يتم بها الامور كما يتم الفعل بالفاعلية ثم
الفعل بعد تمامه ناصبا في المفعول به كذلك هذا الاسم ناصبا في التمييز الذي شابه
المفعول بعد تمام الفعل بالفاعل انتهى وفيه اي التمييز الذي يكون غير مقدار
المنفض اي الجزء الاكثر من النصب استغالا لقوله والمنفض مبتدا وخبره اكثره الجار
مع المجرور ظرف مستقر وقع صفة المبتدا وتقديره كذا والمنفض الكائن فيه
اكثر ان غير المقدار لا يكون غير قابل الابهام بل هو قابل له كالمقادير فانها ترتفع

في الابهام فاقتضوا التمييز فصارت منصوبا قطعا لا مجرورا اي في غالب الاستعمال
وانما قلنا في غالب الاستعمال لجواز الخفض في بعض المقادير ايضا كما سنذكره
بحذف غير المقادير فانه لما لم يكن غيرا خل فيجوز الابهام فقد افتقر عن طلب التمييز
فنذكر التمييز على صورة غير التمييز وهي الاضافة لحصول الغرض بها مع الخفة اعلم
ان التمييز رطل زيتا ومنوان سمنا وان كان عما يتم بكون الجر والاضافة فيه
والدلايل مذكورة في الضيائية ثم ان كان التمييز جنسا فلا يجوز تثنيته وجمعه الا ان
يقصد الانواع وشبهي وجمع غيره ثم التمييز لا يخلو اما ان يكون صالحا لان يكون خبرا
لما انتصب عنه ومتعلقة بعد ما لم يكن نسبة في المنتصب عنه او لا يكون صالحا لما
انتصب عنه بل صلاحيته باعتبار المتعلقة فان كان الاول جاز ان يكون التمييز لما
انتصب عنه او لمتعلقه نحو طاب زيد ابوة وان كان الثاني فلا يجوز الا باعتبار
المتعلق نحو طاب زيد دارا علما وان كان متعلقه نسبة في المنتصب عنه هو له نحو طاب
زيد نفسا هذا اذا كان التمييز اسما غير صفة وان كان صفة فلا منتصب عنه
فقط كان التمييز له لان الصفة تستدعي موصوفا والاكثر في هذا القسم
كون زيد والدا اذا كان الوالد زيد او لا يجوز ان يكون ولده لكنه احتلت الحال نحو طاب
زيد فارسا اي من حيث انه فارسا او حال كونه فارسا وقد يقع اي التمييز بعد الجملة
حقيقة او شابهها كاسم الفاعل اسم المفعول او الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو بحسبك زيد رجلا لرفع الابهام
عن نسبتها اي الجملة او شابهها نحو طاب زيد نفسا او علما او ابا او ابوة اعلم
انه ان كان التمييز عن المفردات فح لا يجوز تقديم التمييز عليه لضعف عملها لان عمل
المقادير لتشبيه الفعل كما مر وان كان عن الجملة فح ايضا لا يجوز تقديمه لان ذلك
التمييز في المعنى فاعل لذلك الفعل ولا يجوز تقديم الفاعل عليه وبعضهم قالوا
ان كان عامله فعلا متصرفا يجوز تقديمه لقوته في العمل والا فلا اعلم
ان في التمييز فوائد اولها ان التمييز لا يكون الا من الجنس المبهم سواء كان مذكورا كما في قولك
عندي رطل زيتا او مقدرا كما يكون التمييز عن نسبة الجملة نحو قولك طاب زيد
نفسها تقديره طاب المنسوب الى زيد نفسها وثانيها ان لا يكون التمييز

الاكثرة

الا نكرة واذا كانت معرفة باله نكرة وثالثها ان يكون اسما جامدا او مشتقا ورابعها ان
يكون التمييز منصوبا وقد يكون مجرورا بمن نحو قوله تعالى كم من قرية اهلكناها عند الجمهور خلافا
للزمخشري فانه لم يجز زيادة من على كم الاستفهامية وخامسها ان يكون الابهام
وضعا فلا يكون رايت جارية من باب التمييز ولا يكون ايضا مررت بهذا الرجل ولا يكون
ايضا قام ابو حفص عمر من باب التمييز لان الابهام في هذه الاشياء
ليس بوضع بل عارض لنقصان من لقد والموضوع له في الاستفهام وتكثير من عدم
شهرته كما في عطف البيان كذا في الضيائية القسم الثامن من المستثنى هو
في اللغة المنع والصرف كما يقال استثنى الشيئ من هذه الامر اي منع من هذه الامر وهو
في الاصطلاح لفظ وانما قال لفظ ولم يقل اسم مع ان المستثنى قسم من اقسام
المنصوبات والمنصوبات قسم من الاسماء يتناول الجملة لان الجملة قد وقعت
مستثنى كان الجملة قد وقعت حالا يذكر ذلك اللفظ فيما بعد الا واخواتها
اي احد اخواتها نحو اي اشباهها وهي خلا وعدا وحاشا بالميم المصدرية او لا سواء
كانت محدودا او مقصورا او غير ذلك ولا يكون ولست بهذا الذكورات اخواتها
اصطلاحا فلا يكون جاءني زيد الا عمرا من باب المستثنى تأمل ليعلم انه اي شاشة
لا ينسب اليه اي الى ذلك اللفظ ما اي شيئ نسب ذلك الشيئ الى ما ثبت ما قبله اي قبل
ذلك اللفظ وهو المستثنى منه وهذا التعريف لمطلق المستثنى فاذا عرفت المطلق
صح التقسيم الى قسميه فلا يلزم تقسيم المجهول على انه يشترط في تقسيم العلم على المقسم
ولو بوجه ما يعلم كما له ولو اريد بلفظ ما اطلق عليه لفظ مستثنى في اصطلاح النحاة
ليس الا هو المذكور بعد الا او احدى اخواتها كما هو عبارة الكافية فلا ما في الباب
هو العلم على القسم به ولو بوجه ما وهو اي المستثنى يرجع الضمير اليه لا الى لفظ وان صح
رجوع اليه لكان البحث عن البحث المستثنى فتبعيته رجوعه الى المستثنى ظاهرين
فالجار والمجرور في موضع الخبر متصل اي احدهما متصل على انه خبر مبتدا المحذوف
يسمى المتصل متصلا لاستشعار الشيئ الذي متصل وداخل في المستثنى منه جنس
الاسناد اليه كما يشهد عليه المثال وهو اي المتصل ما اي لفظ اخرج ذلك الشيئ
عن ان يعتد اجزاء كما في قوله جاءني القوم الا زيدا او يعتد من حيث الجزئيات

كما في قوله ما جاني احد الا زيد فان الاحد متعدد من حيث المفهوم الكلي لا متعددا
جزاء فالحد شامل لنوع المتعدد فلا يرد شبهة الخروج من الحد بالا غير الصفة والخواتها
اي احد اخواتها اي اشباهها كخوجاءني القوم الا زيدا او منقطع اي ثانيهما منقطع وهو
اي المنقطع المذكور اي الذي ذكر بعد الا واخواتها غير مخرج اي حال كون ذلك المذكور
غير مخرج بانتصاب على الحالية او خبرية لكان المحذوف او مفعول لاعني او مفعول
مطلق للمذكور باعتبار الموصوف المقدر اي ذلك غير مخرج وفيه تامل او مرفوع على
انه خبر مبتدا محذوف وهو ظاهر عن متعدد بالا واخواتها لعدم دخوله اي المستثنى
في المستثنى منه حين الاسناد والاخراج لا يكون الا بعد دخول فاذا انتفى الدخول
انتفى الخروج سواء كان من جنسه كخوجاءني القوم الا زيدا اي اشير الى قوم الذي
لا يكون زيد منهم في حال الاسناد او من غير الجنس كخوجاءني القوم الا حمارا ولهذا سمي
المنقطع منقطعا فان قيل المستثنى المتصل اما ان يكون داخلا حين الاسناد
في المستثنى منه اولا فان كان اولا يلزم التناقض في قولك القايل بقوله جاءني القوم الا زيد
وهو باطل لوقوعه في كلام الله تعالى وان كان ثانيا فلا يوجد المتصل اصلا بل كان منقطعا
فقط اجيب عنه بان المستثنى حين الاسناد لكن يخرج
عن الحكم لان الحكم على ما قبله موقوف ومتعلق بذكر المستثنى ان خل الحكم اليها
لان المستثنى هو الكلام الذي يتوقف صدوره على مخرج فح لا يلزم التناقض صح به في
غاية التحقيق كما كان المقصود من النحو معرفة الاعراب اكد بيان اعراب المستثنى بقوله
واعلم ان اعراب المستثنى على اقسام كذا في اكثر من النسخ وفي بعضها اعلم ان المستثنى
على اقسام ولا شك ان اعرابه على اقسام دونه لانه شيء واحد وهو لفظ المذكور
فتقسيم المستثنى الى اقسام ليس الا باعراب فالنسخة الاولى من الثانية تامل
وانما قال على اقسام ولم يقل ثلثة اقسام بطريق الحصر مع انه لا يخلو امن ان
يكون منصوبا او مرفوعا او مجرورا لان المفرغ لا يكون معربا باعراب واحد بل يجب
العوامل وكذا المستثنى الواقع بعد الا في كلام غير موجب لا يكون معربا باعراب واحد
بل تختار فيه البدل عما قبله فتوهم في الحصر انها مندرج فيها او زيد عليها فلهذا
قال على اقسام بلفظ ابهم او اجيب بان الاعراب وان كان على ثلثة اقسام

لكنه

لكنه يجب الظاهر وانما يجب التوجيه فليس منحصرا لان حالة النصب وحدها على اقسام
ينصب على الاستثناء وينصب على المفعولية وينصب على الخبرية ليس لا يكون
على ما سيجيء بعده وكذا حالة الجر على قسمين تامل فلهذا قال فان كان اي
المستثنى متصلا واقعا بعد الا حال كونه الذي كائن في كلام موجب وهو كل كلام لا نفي
فيه اي في ذلك الكلام حرف النفي ولا النهي ولا الاستفهام وانما سمي موجبا
لاشتماله احترازعما وقع في الكلام غير موجب فانه لا يوجب فيه النصب بل يختار فيه البدل
كما سيجيء بخلاف الموجب فان النصب فيه واجب لانه لو لم ينصب لكان مرفوعا او مجرورا الى
الاول لانه لا يخلو اما ان يكون مرفوعا بالفاعل على البدلية ولا يجوز ابداله لان البدل
انما يصح اذا كان مستثنى الاستثناء باقي فيه وههنا لم يبق معناه على حال الاستثناء
تامل واما ان يكون مرفوعا بالصفة فانه ايضا لا يجوز لانه لا يدل على كاين في القوم والغرض
من الصفة هذا الاولى الى الثاني لانه ان كان مجرورا فلا يخلوا اما ان يكون مجرورا باضافة
الا اليه ولا يصح كلمة الا للاضافة لانه حرف والاضافة في الاسم واما ان يكون مجرورا
بحرف الجر وكلمة الا ليست بحرف جر فاذا امتنع الرفع والجر وجب النصب فيه قطعا كخوجاءني القوم
الا زيدا او منقطعا سواء كان في الموجب كخوجاءني القوم الا حمارا او غيره ولهذا لم يقيده
كما مثلها اي مثال الموجب المنقطع وانما وجب في المنقطع لامتناع موجب الرفع و
الجر فيه على الوجهين المذكورين تامل او كان المستثنى مقدما على المستثنى منه كخوجاءني
الا اخاك احد وانما وجب النصب فيه على الوجهين المذكورين او كان المستثنى واقعا
بعد خلا من باب خلا يخلوا خلوا او من باب عدا يعدو اعدو ابمعنى عداوة عند الاكثر ليفيد
وجوب النصب لانهما فعلان ماضيان فاعلهما الضمير المستتر والمستتر مفعولهما وهو منصوب
فان قيل انهما سلم في صلاته بمعنى جاوز المتعدي الى مفعول لكن منع التوجيه لا يصح في باب
خلا يخلو لانه لازم وتعديته لا يكون الا بكلمة من كما يقال خلت الدار من الانيس فلا يصح
انتصاب فلا زيدا على المفعولية اجيب عنه الامر كذلك الا ان باب خلا يخلوا قد يتضمن
معنى جاوز ويحذف من ويوصل الفعل اليه فتعدي بنفسه والتزم انه التضمن والحذف
والايصال في باب الاستثناء ويكون في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
فان قيل الضمير في خلا وعدا انما مفرد وهو لا يصح ارجاعه الى القوم الذي هو

وانما لم يقل الا

اسم الجمع لان اسم الجمع كالجمع فكما ان الجمع ضمير الجمع كذلك اسم الجمع كما يقال
الرجال قاموا فكيف تركيب جاءني القوم فلا زيدا وعمرا زيدا اجيب عنه بان الضمير المفرد
لا تسلم ارجاعه الي القوم بل يعاده مصدر الفعل المتقدم واسم الفاعل منه او بعض مطلق
من المستثنى منه تقديره جاءني خلا وعدا مجيئهم او الجائي منهم او بعض زيد ثم قوله خلا زيدا
او عدا زيدا وقع مجموعا في محل النصب علي الحالية فان قيل الماضي المثبت اذا وقع حالا
لا بد من كلمة قد لفظا او تقديرا ولم يثبت ههنا اجيب عنه بان قد ههنا مضمرة وجوبا اضماره
ليكونا شبيها بالاتي هي الاصل في باب الاستثناء ودخول قد علي كلمة الا لا يجوز عليهما صرح بها
في الفوائد الضيائية فاطلب ههنا ك وانما قيد انتصابه بالاكثر لان بعضهم لا يوجب النصب
فيما بعد ما بل يوجب الجر علي انها حرف جر قوله او كان المستثنى واقعا بعد ما خلا وما عدا اي بعد ما خلا
وما عدا المصدرية يا المصدرية فحينئذ ايضا واجب النصب لان ما المصدرية لازمة الافعال
فقررت وتعينت كونها فعلا بالاتفاق وارتفعت شبهة الحرفية عنها فتعين
النصب علي المفعولية وتوجيه صحت ارجاعه للمستكن فيها خلا وما عدا الي ما قبله
علي ما ذكره في خلا وعدا سابق انفا اعني اسم الفاعل او المصدر او بعض
مضوب المحل علي الظرفية بتقدير يا المضاف تقديره جاءني القوم وقت خلو
مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا او كان المستثنى واقعا بعد كلمة ليس
ولا يكون نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا ان كان منصوبا اي المستثنى فهذه الموانع
الذكورات كلها علي الوجوب كما مر وجهها تامل ثم انتصاب المستثنى بعد ليس ولا يكون
علي الخبرية لباب ليس ولا يكون ويكون اسمها المستكن فيها وان كان المستثنى
واقعا بعد الا غير الصفة حال كونه ذلك الواقع كائن في كلام غير موجب والحال ان المستثنى
منه مذكور فيه حقيقة يجوز فيه الوجهان النصب بالاستثناء والبدل عما قبله لصحة معنى
الاستثناء حال البدلية لان البدل في حكم تكرار العامل وهو نفس الفعل لا الفعل مع النفي
والنهي والاستفهام فقولك ما جاءني احد الا زيدا علي صورة الاستثناء فقولك ما جاءني
احد الا زيد ثابت علي حقيقة واحدة فيصح الابدال منه في غير الموجب بخلاف الموجب
فان قولك ما جاءني احد الا زيدا علي صورة الاستثناء وقولك ما جاءني احد الا جاء

زيد

زيد بصورة البدل وهو تكرار العامل ليس ثابت علي حقيقة واحدة كما لا يخفي ولهذا يجوز ان يؤول
كل تركيب بتركيب اذا ثبت كونهما علي حقيقة واحدة كتاويل الحال بالظرف وغيره تامل
وقوله غير موجب يخرج الموجب وقوله والمستثنى منه مذكور يخرج غير المذكور فان حكمه
فيما يأتي وان كان المستثنى مفرغا بان يكون اي المستثنى واقعا بعد الا في كلام
غير موجب والحال ان المستثنى منه هناك غير مذكور كان اعرابه اي اعراب المستثنى ثابتا
بحسب العوامل اي ثبت بحالة بمقتضى العوامل من الرفع والنصب والجر نحو ما اتاني الا زيد
مثال الرفع وما رايت الا زيدا مثال النصب وما مررت الا بزيد مثال الجر وانما اعرب
هذا المستثنى بحسب العوامل لفراغها اليه من المستثنى منه فبدت المستثنى بعد
المستثنى منه وكل شيء اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير ويختص هذا المستثنى باسم
المفرغ لذلك والمراد بالمفرغ المفرغ كما يرد بالمشترك فان قيل اعراب المستثنى المفرغ
اما بقية او بما يقتضيه العوامل فعلي كل من التقديرين لا يصح اثباته انا اولا فلانه يجب ان يكون
مضمرا فقط لان الضمير هو الاصل وثانيا فلان اعراب المستثنى في صورت الجرين يعامل المستثنى منه لان الجار
مع المجرور كشدة الامتزاج والاتصال حتى قد يقع جميعا بمجرور وحده حتى يكون الجار فارغا
الي المستثنى اجيب عنه بان المراد من قوله بحسب العوامل اي بحسب المقتضية العوامل او بنوعيتها
فان كان اعراب المستثنى في صورة النصب بحسب العوامل النوعية وان لم يكن شخصية
لان جواز في اقسام كذا اتي غاية التحقيق في بحث الاستثناء تامل وان كان المستثنى
واقعا بعد غير وسوي المقصورة والممدودة وبعد حاشا عند الاكثر كان المستثنى مجرورا
اما كونه مجرورا بعد غير وسوي مقصورا وممدودا فلما سنا فيها اليه واما كونه مجرورا بعد حاشا
فلانه حرف جر عند الاكثر وذهب بعضهم الي ان ما بعد حاشا منصوبا بالمفعولية علي ان حاشا
فعل وفاعله المستكن فيه كغفر قولهم اللهم اغفر لي ولمن سمع وحاشي حاشا الشيطان
حبب الشيطان قوله اعلم ان اعراب غير كانزع عن بيان اعراب المستثنى شرع
في بيان اعراب ادواتها فقال واعلم ان واحدا بيان كلمة غير من بيان احوال الادوات
لان الوقوف لا يقبل الاعراب وحدا وعدا وحاشا الاول ماضية ابدا لا يقبل لسيا
واما كون كلمة سوي مقصورا وممدودا فسيجيء الي البيان لانها ظروف

المشترك هنا

الحروف لازم النصب وآما كلمة ليس فانها الصيغة ماضية واما لا يكون فهو فعل مضارع فاعرابه
اما الرفع بالجر واما النصب بالنواصب واما جزم بالجوازم فبقيت من بينها بالبيان كلمة غير
كاعراب المستثنى بالا لكن لا مطلق بل اذا وقعت في الاستثناء لان الاعراب في ذلك
المستثنى اعراب الا لكن لما كان الا حرف غير قابل للاعراب رجع الاعراب وعاد اليه
وصار المستثنى مجرورا بالاضافة اليه على تفصيل الذكور اي على ما سبق ذكره في المستثنى
بالا من وجوب النصب فيه من الموجب والمقدم والمنقطع وجواز النصب مع اختيار البدل
في غير الموجب واعرابه على حسب العوامل في صورة عدم ذكر المستثنى منه مثالها جاءني
القوم غير زيد وغير حمار الى آخره وانما صار اعراب غير كاعراب المستثنى بالا لمشابهته
كون كل واحد منهما في مغايرة ما قبلها لما بعدهما فان قيل فعلى هذا الزم ان يكون غير مبنيا
لمشابهته بالا حرفي قلنا الامر كذلك ان هذه المشابهة لم تؤثر في البناء لوجود الاضافة
فيه وهي من خواص الاسم كذا في غاية التحقيق واعلم ان لفظ غير موضوعة للصفة
الكونية الدالة على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها اعني المغايرة فتكون بصفة تقتضي للموصوف
كسائر الاسماء الصفات يقتضي موصوفها وقد يستعمل كلمة الا للصفة المقتضية للوصف
مجازا لكن لا مطلقا بل اذا وقعت كلمة الا بعد جمع وآنا شرط كونه واقعا لعدم جمع
الموافق حال الصفة حال الاستثناء لان الاستثناء لا يكون الا متعددا وذلك الجمع
مذكور غير محصور لانه ان كان جمعا لكنه محصور بلام الاستغراقية او بلام العهد
الخارجية لم يتعذر الاستثناء لتعين دخوله فيما قبله صورة الاستغراق وتعين
في دخوله شرط صحة الاستثناء المتصل فاذا وجد الشرط صحة الاستثناء المتصل
فلم تتعذر المتصل وكذا لم يتعذر الاستثناء في صورة العهد اذا يراد به القوم الذي
يكون دخوله مستثنى فيه قطعا او عدم دخوله فيما قبله قطعا فاذا اريد احدهما لم تتعذر
الاستثناء متصلا كان او منقطعا واذا كان جمعا منكورا غير محصور حملت الا على
الصفة لتعذر الاستثناء وذلك التعذر كما في قوله تعالى لو كان فيهما اي في الارض و
السماء آلهة جمع آله بالرفع لفسدتا اي السماء والارض لخرجت عن هذه
الانتظام لامكان المنازعة والتخالف فيهما اي في الالهة فالفساد ههنا ماخوذ
بمعنى خروج الشيء عن الانتظام لا بمعنى العدوم والعدم كما توهم فكلمة

الا ههنا

الا ههنا للصفة لا للاستثناء لتعذره لان الآلهة جمع منكور غير محصور فلم تحقق شرط
صحة الاستثناء وهو الدخول فيما قبله قطعا في المتصل وعدم الدخول فيما قبله يقينا في
المنقطع والتيقن في دخول الله وفي خروج غيرها مستثنى فتعذر الاستثناء فحملت على الصفة
وفي الآية ملمح آخر عن الاستثناء وهو ان لو كان الا ههنا للاستثناء لكان معنى الآية
هكذا لو كان فيهما آلهة المستثنى عنها الله لفسدتا فيتوقف الفساد بخروج غيرها وعدم
الفساد بعدم الخروج فثبت التعدد دون التوحيد وهي تنافي التوحيد فان قيل اثبات
المدعى بقول المدعى ممنوع عند الشرع فكيف يصح توحيده تعالى بقوله سبحانه وتعالى عما
يأفك هذا المنع بالنسبة الى المخلوقات لا بالنظر الى الخالق لان الخالق منزه عن النقص
فلا يذهب ذهن السامع الى جهة الكذب فيتحقق الصدق فان قيل انتفاء الفساد ينبغي
ان يكون بالاتفاق واصلاح الآلهة لو حدث أجيب عنه بان الاتفاق لا يخلو اما ان يكون
بالتساوي اي يكون كل واحد مساويا في القوة والضعف او يكون بعضها غالبا بعض
فالاول لا نسلم لان المساوات غير ممكن عند العقل وآنا في اليقين بالعمل لان جانب الغلوب
عاجز فثبت بعجزه سبحانه وتعالى بعيد عن ان يخير فان قيل كلمة في في قوله فيهما للظرفية
فيكون السماء والارض ظرفا له تعالى وهو منزه عن المكان والزمان أجيب عنه
بان كلمة في ههنا بمعنى اللام بتقديره لو كان لهما آلهة فلم يثبت الظرفية وكذلك قوله
لا آله الا الله اي غير الله اعلم ان في المستثنى قواعد اولها ان لا يكون المستثنى الا
من الامر المتعدد والا لزم استثناء الشيء من نفسه وذا باطل وثانيها ان يكون
ذلك المتعدد اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا وثالثها انه يجوز تقديمه على المستثنى منه
ورابعها ان لا يجوز ان يتعدد الاستثناء بغير حرف العطف من المتعدد الواحد وبالعطف
يجوز لان نصب المستثنى الواحد ثابت بتشبيه المفعول دون الثاني والثالث واما
بالعطف فنحو ذا لا يقال جاءني القوم الا زيدا الا عمرا وبدون العطف بل يقال جاءني القوم
الا زيدا الا عمرا وخامسها ان دخول المستثنى فيما قبله حين الاسناد شرط لصحة
الاستثناء المنقطع عند العلم والحكم بصحة الاستثناء والافلا وغيرها من القواعد
التي ذكرت في المطولات فصل القسم التاسع خبر كان واخواتها هو المسند
اجمالا المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ايراث اثرها فيه قوله هو المسند شامل لجميع

فتدبر

المسندات وقوله بعد دخولها يخرج ما عداه والمراد من الاسناد اسناد جديد فلا يرد
شبهة اسناد المسند وباعرفت من معنى الدخول لا يرد كان زيد يقوم ابوه و
وحكمه اي حكم خبر كان واحدي اخواتها كحكم خبر المبتدا في الاقسام من كونه مفردا
او جملة او معرفة او نكرة وفي الاحكام من كونه واحدة متعددة مبنيا او معربا وفي
الشرائط من كونه مفردا او جملة مشتملة على عائد ولا يحذف الا بقرينة الا انه اي الخبر
يجوز تقديمه اي الخبر على اسمه اي اسم كان قوله يجوز تقديمه ثم حذف قوله في وقت
طلب الاختصار فبقيت قوله الا انه يجوز تقديمه على اسمه اي الخبر مع كونه معرفة لعدم
الالتباس بين الاسم والخبر لاختلاف الاعراب الواقع عليهما وهذا التقديم الخبر
مع كونه معرفة عند الالتباس كما ان اعرابهما لفظيا او احدهما لفظيا وفي الآخر تقديريا
واما عند عدم الالتباس فاذن حكمه حكم خبر المبتدا بخلاف خبر المبتدا لان خبر المبتدا
اذا كان معرفة لا يجوز تقديمه على المبتدا لعدم الالتباس بينهما لاتحاد اعرابهما كقولك
قائما زيد بتقدير كان في خبره وهو النصب وبقدر في اسمه وهو الرفع واعلم
ان في باب خبر كان ستة اعمال آول ان يكون الخبر ظرفا وغيره كقولك كان زيد
قائما او في الدار وثانيها انه يجوز تقديم الخبر على الاسم من كل فعل من افعال الناقصة
وكذا على نفس الافعال الناقصة غير ما بقي حصة بكلمة ما وثالثها انه لا يجوز حذفه
كقولك كان زيد بخلاف الخبر للتاسع لكان التامة كقولك كان زيد اي ثبت زيد بخلاف
كان فانه يجوز حذفه ورابعها ان لجميع احوال خبر المبتدا الا ما استثنى
المصنف فصل القسم العاشر اسم ان واخواتها اي احدي اخواتها اي
نظائرها واما صدر البحث بان المكسورة وغيره عما بقي منه بالاخوات للكثرة استعمال
وهو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان واحدي اخواتها وباعرفت من معنى
الدخول لا يرد ان زيدا ابوه قائما كقولك ان زيدا قائم فصل القسم الحادي عشر المنصوبات
بلا التي تثبت لنفي صفة الجنس وحاله فاعبارة بحذف المضاف واما عبر عن اسم لا
بالمنصوب لانه ليس كل من المنصوبات كلها منها فلا يجوز حمله ومن المنصوبات
مطلقا واضافة المضاف ليطابق المثال بالممثل له والا فلا يطابق المثال بالممثل له
لان في قوله لا علم حاضر في الدار ليس لنفي جنس العلم الرجل بل لنفي صفة هي الثبوت

او الحصول لان النفي متوجه لنفي الصفة فان قيل فما الفرق بين لا الزائدة وبين لا المشبهة بليس
لان لا المشبهة بليس ايضا لنفي الصفة كقولك رجل افضل منك اجيب عنه بان لا التي لنفي الجنس
تنفي الصفة عن ماهية الشيء وحقيقته بخلاف لا المشبهة فانها تنفي الصفة عن الفرد لا عن الحقيقة
بان لا التي لنفي الجنس تعمل عمل حروف المشبهة بالفعل بخلاف لا المشبهة بليس فانها
تعمل عمل ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب قوله هو المسند اليه يعم شامل له ولغيره وقوله
بعد دخولها فصل يخرج به ما عداه وباعرفت معنى الدخول لا يرد كقولك لا غلام رجل ابوه قائم وبهذا القدر
تم حد الاسم جميعا ومنها لكنه اراد ان يذكر حد المنصوب بها فضم اليه قوله يليها الى آخره لان مجرد
وقوع مسند اليه بعد دخولها لا يوجب عمل النصب لانه قد يبنى على الفتح كقولك لا رجل في الدار في صورت
عدم الاضافة وقد يكون مرفوعا كقولك لا حول ولا قوة في النكرة الرجل المنصوب التي يوجد فيه
ثلاثة شرائط احدها الايلاء والاتصال وثانيها النكارة وثالثها الاضافة فاذا وجدت هذه الشرائط
او بعضها كان منصوبا والا فلا وكيف ما كان فالضمير المجرور في اليها وعن ضمير اليها
عائد الى المسند اليه والباء في قوله لا في كلمة لا والمجموع اما حال عن الضمير المجرور في اليها وعن ضمير اليها
قوله نكرة بالنصب حال من الضمير المستتر في عليها قوله مضافة ايضا بالنصب حال عنه وانما شرط
الايلاء لان لا لا تعمل في المفعول لضعفه وانما شرط الاضافة لانه لو لم يكن مضافا شابها بال
فهو مبني على الفتح كما سيجيء وانما شرط النكرة لان لا لا تعمل في المعرفة لانها وضعت
لنفي صفة الجنس كقولك لا غلام رجل في الدار او ما شابهها وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
كلمة اخرى كقولك لا عشرين درهما كائنا في الكيس مثال المشابهة لان معنى عشرين
لا يتم الا بذكر تمييزه ثم لما فرغ من بيان حد الاسم وبيان حد النصب شرع الآن
في بيان قواعد قيود النصب وهي الايلاء والنكارة والاضافة وان كان اي الذي ثبت
بعد كلمة لا نكرة بالنصب لانه خبر كان والاسم الموصول مع الصلة قوله مفردة ايضا بالنصب
لانه صفة نكرة فهو اي ذلك الاسم من حيث انتظار شرط الاضافة وجود شرط الايلاء
والنكارة مبني اي ذلك الاسم على الفتح كقولك لا رجل في الدار واما كونه مبنيا فلتضمنه معنى من
تقديره لا من رجل في الدار واما كان متضمنا معنى من لانه محمول على جواب سؤال مقدر لان الجنس
بكلمة من لزيادة كانه قيل امن رجل في الدار واما كونه على الحركة فلانه تنبا وعيني فلا يتوهي
حركة السكون واما كونه على الفتح فلان الفتحة اخف الحركات وان كان اي اسم

كونه على الفتح فلان الفتحة اخف الحركات وان كان اي اسم لا معرفة سواء كان مضافة
او غير مضافة او غير مضافة فهنا اربع صورة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا زيد ولا عمر
نحو لا غلام زيد في الدار ولا غلام بكر ولا فيها غلام زيد او كرة مفصولة فيهما اي بين اسم لا و
بين لا سواء كان مضافا او لا كقولك لا فيها رجل ولا امرأة او لا فيها غلام رجل ولا امرأة كان
مرفوعا اي اسم لا من حيث اشتغاله بشرط النكارة والا يلا مع وجود شرط الاضافة او لا
مرفوع والابتداء وجب تكريره لا مع اسم آخر لكنه لا يجب تكريره اما كونه مرفوعا فلان لا
لا تعمل في المعرفة ولا في النكرة المفصولة لابنيائه فتعين على ما قبله واما كون لا مكررا او اما
كون الاسم مكررا فلمطابقة جواب السؤال كانه قيل ازيد في الدار ام عمر فتقول في جوابه لا زيد
في الدار ولا عمر وتقول لا زيد في الدار ولا عمر ومثال المعرفة وتقول لا فيها
رجل ولا امرأة مثال النكرة المفصولة ويجوز في مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي
في كل تركيب كرر فيه لا مع اسم آخره مفردة غير مضافة يجوز فيه فتحة او جه
حسب الظاهر الرفع فقط فتحتها بن لا في كل موضعين اي المعطوف والمعطوف
عليه لنفي الجنس والنكرة المفردة غير مضافة اذا وقعت بعد لا يبنى
على الفتح كما ذكرناه من تضمن معنى الحرف كم انه يجوز فيه عطف الجملة على الجملة
بتقدير قولنا لا حول موجود بشيء الا بالله ولا قوة موجود بشيء الا بالله فتقوله
الا بالله في الموضعين خبر لا حول ولا قوة لكن حذف من الجملة الاولى اكتفاء السابق
بالاحق فقيل لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز فيه ايضا عطف المفرد على المفرد بان
تقدر لها خبرا واحدا بان يقال لا حول ولا قوة موجود الا بالله ورفعهما بان يحمل
على جواب سؤال تقديره هل في الوجود حول وقوة فقيل في السؤال على الابتداء فكذا في جواب لائق
الجواب السؤال ثم فيه ايضا الوجهان المذكوران اعني عطف الجملة على
الجملة وعطف المفرد على المفرد وفتح الاول ونصب الثاني اما فتح الاول
فلان لا لنفي الجنس ونصب الثاني فلان كلمة لا يعتبر زايدة بناء على ان زيادة
لا بعد واو العطف قياس مفقود بالنصب محمول على لفظ حول او على محل القريب
تامل وفيه ايضا يجوز الوجهان المذكوران وفتح الاول ورفع الثاني اما فتح الاول

فلان لا لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان كلمة لا يعتبر زايدة على ما مر والثاني معطوف
على الاول باعتبار محله البعيد وهو الرفع بالابتداء ففيه ايضا يجوز الوجهان
ورفع الاول وفتح الثاني اما رفع الاول فلان لا بمعنى ليس واسمه من
المرفوعات وخبره موجود بالنصب واما فتح الثاني فلان لا لنفي الجنس ففي
هذه الصورة لا يجوز الا عطف الجملة على الجملة دون عطف المفرد لتعدم الخبر
هنا في الخبر تامل وقد يحذف على المضارع المجهول اسم لا بعده لقيام قرينة اي
وقت قيام قرينة فاللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة ليس علة الحذف
بل العلة الاختصار والايجاز والقرينة اعم من ان تكون مقالية او حالية
نحو قولك لا عليك اي لا بأس عليك والقرينة ههنا دخول الحرف على الحرف
اعلم ان جواز حذف اسم لا مشروط بذكر خبره واما عند حذف الخبر
فلا يجوز حذف الاسم للزوم الاجحاف بالكلمة لا نقول زيد فلانا لانه
انه حاصل حذف الاسم والخبر جميعا بل احدهما لان الكاف ان جعلناه اسما
كما هو مذهب الاخفش فالخبر محذوف لتقديره لا مثل زيد موجود وان جعلناه حرفا
كما هو مذهب سيبويه فالاسم وحده محذوف لتقديره لا احد كزيد اي لا موجود
كزيد كذا في الضيائية فصل القسم الثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين وفي
بعض النسخ المشبهتان بالرفع فلا يصح ان يقع صفة ما ولا لانهما مجروران
لو قوعهما مضافا اليه الا ان يكون من باب حذف المبتدا وقطع الصفة
بالرفع والجملة وقعت صفة فيكون من قبيل الحمد لله اهل الحمد اي هما اهل الحمد
ليس في النفي والدخول ولهذا حمل عليها الاصلية وهو تقديم المرفوع على
المنصوب هو معتبر ما ولا المسند بعد دخولهما اي بعد دخول احدهما فلا يرد الشبهة
المعيتة وبا عرفت من تعيين الاستناد اعني كونه جديدا وعني الدخول اعني ابراث
الاثر لا يرد ايضا شبهة اسناد المسند ولا يرد ما زيد يقرب ابوه وايضا المراد
بالمسند والمسند اليه الاسناد بالاصالة بقرينة ذكر التوابع بعدها فلا يرد
ايضا المعطوف على احدهما والبدل عن احدهما نحو ما زيد قائما مثال كلمة ولا
رجل افضل منك مثال الكلمة لا واما مثل ما بالمرفوع ولا بالنكرة لان لا لا تعمل

بشابهتها ليس في مشابهة ما لم تم لان كلمة ليس لنفي الحال وما كذلك بخلاف
لا فان مشابهة لا بليس ليس ثم لان ليس لنفي الحال ولا لنفي المطلق فاقتصر
عمله على احدهما اي على النكرة او المعرفة وانما خصت بالنكرة لا بالمعرفة توجوه
اما لان النكارة مناسب الاطلاق او لانه لما زال عن درجة نظائره وهو باختصاصه
باحدهما اي المعرفة والنكرة اعطي لهما الاصل وهو النكرة
لئلا يلزم الاجحاف بحقها وضعفه لانه وارد مع ان المفوض عليه موارد الاستعمال واسع
حيث قال الشاعر من صد عن نيرانها فانا بن قيس لا براح لي حيث
وجد علي النكرة وهي براح فان قيل لا نسلم ان ما لا براح لا المشابهة
بليس بل التي لنفي الجنس لوجود الرفع في خبرها اجيب عنه بان مجرد وجود الرفع
لا يكفي لصحتها ما لم يوجد هناك تكرار الاسم ولا تكرار في البيت تامل فان قيل
اذا كان لا مختص بالنكرة فلا يكون مما يدخل على المبتدا لان المبتدا
لا يكون الا معرفة فلم يكن مشابها بليس كما لا يخفى اجيب عنه بان ذلك النكرة
وان لم يصلح للابتداء قبل دخوله الا ان بعد دخوله تصلح للابتداء فباعتبار
ما يؤول اليه كان لا مختصا به دخل علي المبتدا والخبر فيكون مشابها بالكلمة
ليس انتهى لما فرغ عن بيان اثبات عمل ما شرع الآن في بيان ابطال
عمله بعارض فقال وان رفع خبرها بعد الا الن فقط لذلك النفي وانما خصت
بالان كلمة الا لا تزاد بعد لا وكذا كلمة ان لا تزاد مع لا في استعمالاتهم نحو ما زيد الا قائم
بالرفع او تقدم الخبر اي خبر ما على الاسم اي اسم ما نحو ما قائم زيد بالرفع
ايضا او زيدان بعد ما نحو ما ان زيد قايم بالرفع ايضا لبطل عمله اي عمل ما بالاتفاق
كما رايت بطلان عمله فيما ذكر ههنا بمجيء رؤية البصر فلم يقتضي الا
مفعولا واحدا في الامثلة المذكورة وانما لبطل العمل في هذه الصور
المذكورة كلها لضعفه في العمل فتني وبعد النفي والترتيب والا بلا ر
كان عاملا والا فلا ففي الصورة الاولى انتفى النفي الموجبة لمشابهة المقتضي
لعلة وفي الصورة الثانية انتفى القريب وفي الصورة الثالثة انتفى الا بلا ر
والاتصال اللايم لعل الضعيف زهرة اي عليته ما ولا لغة اهل الحجاز وفي بعض

النسخ

النسخ هذا اي عمل ما ولا وبتذكير اسم الاشارة وجه بحجة حمل اللغة عليه باعتبار انه مصدر
يستوي فيه الذكر والمؤنث وفيه تامل وانما يكونان عاملين علي لغتهم للقياس علي
كلمة ليس مع انه يؤيد مذهبهم قوله تعالي ما هذا بشرا وما هن امهاتهن بالنصب في القراءتين
وانما بنيتم فلا اصل لها اي ما ولا اصلا اي في كل وقت فيكون اصلا منصوبا علي الظرفية
وانما لم يعمل علي لغتهم لانهما وان كانا مشابهين بكلمة ليس لكنه ليس ثابت علي طبعه
وهو الاختصاص بالجملة الاسمية لان ليس مختص بهما وهما يجيان والما قوله تعالي ما هذا
بشرا وما هذا امهاتهن منصوب بنزع الخافض تقديره ما هذا البشر او ما هن بامهاتهن
فان قيل بالسر في ارجاع المجرور بعد حذف الحافظ الي النصب اجيب عنه لان المجرور
في الحقيقة مفعول به وهو من المنصوبات فاذا حذف الجار لفظا رجع الي اصله كذا في بعض
الحواشي قال الشارح عن لسان بني تميم بقوله قال الشارح اشارة الي التمثيل والتمسك
ايضا وبهذف اي رب بهذف فالواو ههنا بمعني رب ولهذا استحق الصدر وتعقبي التنكير
في مدخوله والتقديم علي متعلقه كما في اقتضاء رب فلت له فالجار مع المجرور متعلق بقلت وكذا
فقال فعل وفاعله الضمير المستكن فيه وما ملفاة عن العمل وما بعده مبتدا وخبره مرفوعان
والجملة مقولة القول والجمع جواب لقوله انتب فان قيل قوله ما قتل المحب حرام ليس بجواب
لعدم وجود المناسبة والمطابقة بينهما اذ السوال عن الانتساب والاصل الجواب بالقبول
وايضا لا يلايم التمثيل والتمسك لوجود الضعف فيه اجيب عنه بان المطابقة بين الجواب
والسوال ههنا حاصل لانه لما قال حرام بالرفع فكانه قيل الشاعر انا من بني تميم لان الرفع ليس الا
في لغتهم او يجاب عنه بان الشاعر سايل عن الانتساب وعلق به قتل نفسه ايضا فكانه قيل
وان لم تكن فانا من المقتولين وانت وانت قاتل لنا فوجب عليك عقوبة فاجاب الشاعر
عنه بصيغة القتل فاجاب عنها اي عن السوال وعما تعلق به بقوله ما قتل المحب حرام كما فرغ
عن بيان المقصد الثاني في شرح الآن في بيان المقصد الثالث فقال المقصد الثالث
في المجرورات قد بينا تاويله بما عرفت في المقصد الاول والثاني من كونها المقصد بمعني المقصود
وكلمة في في تاويل المبتدا لتقديره المقصد الثالث هي المجرورات الاسماء المجرورة
واما كان لام الجنس مبطل للجمعية صارت الاسماء بمعني الاسم صح توصيفه بالمفرد

المعرفة وهو المجرور وايضا يصح حمل هو في قوله وهو المضاف اليه ان جعل هو الضمير الفصل فقط
وفي بعض النسخ الاسماء المجرورات بالتاء وكذا قوله هي المضاف اليه بتانيث الضمير
فح لا حاجة الى هذا التاويل وهو المضاف اليه فقط فان قيل هذا الحد ليس شاملا بعض افراده
كغلام زيد وجبة بجبتك درهم وكفاية بالله شهيدا والقي بيده فان كلا واحد منها مجرور ولم يكن
المضاف اليه اجيب عنه بان هذا التعريف مؤول بقولنا هي المضاف اليه اما فيشتمل
على علامة المضاف اليه فقولك بجبتك درهم وكذا الاخيرين ان لم يكن مضافا اليه لكنه
مشتملا على علامته وهو الجر ولما كان معرفة المجرور موقوفا على معرفة المضاف اليه شرع
في تعريفه فقال وهو اي المضاف اليه كل اسم والحق ان يقال كل لفظ مقام اسم ليتناول الجمل
المؤولة ويطابق صدر الكلام حيث ذكر المضاف في خواص الاسم دون المضاف اليه اللهم الا ان
يجاب عنه بان فيه اختلافا فذهب بعضهم الى ان المضاف اسم فقط بخلاف المضاف اليه فانه
اعم من ان يكون اسما او جملة وذهب بعضهم الى ان المضاف والمضاف اليه كلاهما
اسما وهو مذهب سيبويه صرح به في القاضي الارتشاد نسب اليه اي الى ذلك الاسم
شيء مفعول لم يسم فاعله لقوله نسب على صيغة المجهول والمراد بالشيء اعم من
ان يكون اسما كغلام زيد وجبة بجبتك بخلاف مذهب القوم حيث ليسوا قائلين بالاضافة
لكن مذهب سيبويه الحق المضاف اليه بكونه ملفوظا او مقدرا واتبع المصنف مذهبه كذا فهم
من فوائد الضيائية ويعبر عن هذا التركيب في الاصطلاح بانه جار ومجرور وان كان بالحقيقة
مضافا ومضافا اليه على مذهب سيبويه وانما عبر عنه اي عن هذا التركيب في الاصطلاح بانه مضاف
مقدرا كغلام زيد لقدره غلام لزيد ويعبر عنه اي عن هذا التركيب في الاصطلاح بانه مضاف
اليه كما هو مضاف ومضاف اليه في الحقيقة وهذا التعبير موافقا لجميع المذاهب اعني مذهب القوم
ومذهب السيبويه ومذهب تابعه كالمصنف لا فرغ عن بيان حقيقة المضاف اليه شرع
الآن في بيان ما يفاد الاضافة وبعبارة ثانية قال وجب اي يلزم بتجريد المضاف وهو
المضاف اليه عن التنوين مطلقا سواء كان من خواص الاسم اولا كالترنم وعن ما اي
عن الذي يقوم مقامه اي التنوين في الانقطاع كنون التثنية والجمع وانما شرط
التجريد عن التنوين لان الاضافة يوجب اتصال المضاف بالمضاف اليه وهي علامة
الانقطاع فبين اثرهما وافتضيا تهما منافات واما التجريد عن النونين فلانهما عوض

عن ذلك

عن ذلك التنوين فقط او عن الحركة فقط او عنهما على الاختلاف التي ذكرنا وفي
صدر الكتاب تامل فان الجملة يجب تجريد المضاف عن النونين لان نايب الشيء له حكم
المنوب كجاءني غلام زيد اصله غلام بالتنوين ثم لما اضيف اسقط بالاضافة التنوين
فصار غلام زيد وكذا قوله غلامان زيد اصله غلامان ثم لما اضيف سقط النون لاجلها
وكذا قوله مسلمو مصر اصله مسلمون سقط النون للاضافة فان قيل لا فرق اضافة
المعرفة وبين جعل المعرفة علما في كجاءني زيد والثريا والصعق وابن عباس فانه يلزم التعريف
المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قلنا لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف
بل فيها زال التعريف الحاصل بالام او الاضافة وحصول التعريف الآخر وهو التعريف
بالعلمية فانها صارت اعلاما لم يق فيه الاشارة الى معلوميتها بالام او الاضافة
فلا يلزم فيها تعريف المعرفة بل تبديل تعريف التعريف صرح به في الضيائية واعلم
ان الاضافة التي بتقدير حرف الجر لا تظهر وه لانه لا اسم مضاف ومضاف اليها
اصطلاحا وايضا لا يكون منقسما الى اقسام المعنوية فانقيل هذا التقسيم باطل
لعدم وجود حرف الجر مقدرا في الاضافة اللفظية والمصنف قسم الاضافة
التي بتقدير حرف الجر الى الاضافة المعنوية واللفظية اجيب عنه بان الاضافة
اللفظية محمولة على المعنوية وذلك لان الاضافة اللفظية فرع المعنوية في الاضافة
فينبغي ان لا تخالف الاصل بان تختص بالفعل ويعم الاصل بان يكون في الاسم
والفعل واذا لم يكن مخالفا اعطي له حكم الاصل فيكون الحرف الجر مقدرا فيه واجاب
بعض الفضلاء عنه بان الصفة لا تخلو اما ان يكون الصفة مضافة الى الفاعل
كزيد الحسن الوجه فهي بتقدير من اي من حيث الوجه وان كانت الصفة
مضافة الى المفعول فهي بتقدير اللام كضارب زيد تقديره ضارب
لزيد فبالجملة لا يخلو امن تقدير حرف الجر وان لم يبين المصنف في كتابه ولا في
كتاب غيره ولا في شروحهم فان قيل فعلى هذا يكون للتخصيص فلا يصح قوله فيما بعد
ولا تفيد الا تخفيفا عنه كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة الى الفاعل
والمفعول ثم بالاضافة يحصل التخفيف فقط مما افاده الاضافة فيصح قوله ولا تفيد
الا تخفيفا على قسمين معنوية اي منسوبة الى المعنى ولفظية اي منسوبة الى اللفظ

وانما قدم المعنوي على اللفظيتين مع ان اللفظ اصل بالنسبة الى المعنى لان المعنوية
اكثر فائدة من اللفظية كما سيجئ من بعد وهذا التقسيم باعتبار شرائطها الى المبنى
واللفظ اوالى اللفظ فقط واما المعنوية فكلمة اما للتفصيل سيجئ اجماله فهي اي علامتها
ان يكون المضاف غير صفة وانما قدر لفظ علامتها ليصح الحمل والا لم يصح حمل الكون
على الاضافة تامل مضافة بالجر لي انه صفة لفظ صفة فح يشمل لما كان المضاف اسما
جامدا نحو غلام زيد لكون المضاف صفة ولما كان المضاف صفة لكن غير مضافة الى
معمولها نحو مصارع مصر وكريم البلد لكون الصفة غير مضافة الى معمولها ايضا وهي اي
الاضافة المعنوية من حيث النسبة المتصورة بين المضاف والمضاف اليه على ثلثة
اقسام وان كان العقل يقتضي ان يكون على خمسة اقسام لان النسبة بين المضاف
والمضاف اليه لا يكون الا احدى النسبة مباينة وتاليها نسبة متساوية
وثالثها نسبة اعم مطلقا ورابعها نسبة اخص مطلقا وخامسها عموم وخصوص
من وجه لكن لما كان اضافة المساوي الى المساوي ممتنعة وكذا اضافة الخاص الى
العام ممتنع لعدم الفائدة في هذه الاضافة فاكتفيت في ثلثة اقسام احدها ان يكون
بمعنى اللام ان كان المضاف اليه مباينا للمضاف ولا يكون ظرفا له نحو غلام زيد اي
غلام لزيد فان زيدا مباينا للغلام ولا يكون ايضا ظرفا له واما بمعنى من فيما اذا كان
المضاف اعم مطلقا من المضاف اليه كشجر الاراك وعلم الفقه او فيما بينهما عموم وخصوص
من وجه نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة بعضي من المباينة او بمعنى في نحو صلوة الليل
اي في الليل فيما اذا كان المضاف مباينا للمضاف لكن ظرفا له نحو ضرب اليوم فان
اليوم مباين الضرب لكنه ظرفا له اي ضرب في اليوم وانما خص هذه الحروف من بين
حروف الجارة لان الظرف يناسب الكلة في للظرفية واعمية المضاف يقتضي البيان
والكلة من للبيان مناسبة له والمباين يقتضي الاختصاص واللام للاختصاص فلهذا
خصت دون غيرها لما فرغ عن اقسامها شرع في فوايدها وذلك لان الاضافة
صنع آخر طارئ على الافراد وكل صنع لابد له من الفائدة المرتبة عليه والا لعدت عبثا
فقال وفايدة هذه الاضافة تعريف المضاف ان اضيف ذلك المضاف الى معرفة
من المعارف بلا واسطة او بواسطة واحدة او بواسطتين او بوسايط وانما عرف

تعريف

تعريف المضاف اليه نحو غلام زيد ونحو وجه غلام زيد ووجه فرس غلام زيد ولهم جرا
فان قيل بعضهم من هذه العبارة ان كل نكرة اذا اسندت الى المعرفة يصير معرفة
والامر ليس كذلك فالصواب ان يقال تفيد تعريفا مع المعرفة بكلمة مع لا بكلمة الى
اللتي للطرف والجهة كما هو عبارة الكافية حيث قال وتفيد تعريفا مع المعرفة
اي مجموع الهيئة التركيبية موضوع لمعلومية المضاف ومعهودية لان نسبة الامر الى
معين يستلزم معلومية المضاف ومعهوديته والا لزم كون الفعل المسند الى المعرفة معرفة
وهذا باطل قطعا للزوم التنكير في الفعل ابدا اللهم الا ان يقال لما كان تعريف المضاف
بانضمام المضاف اليه اسند التعريف اليه مجازا فان قيل هذا الحكم ليس بشامل للضمير ونحو مثل
وشبهه لانها لا تعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها في الابهام اجيب عنه
بان الموغلات في الابهام مستثنى عن هذه القاعدة انتهى وتخصيصه اي المضاف
ان اضيف ذلك المضاف الى نكرة وتخصيص عبارة قاية الشركاء عما شاركه في الجنس نحو
غلام رجل فان الغلام قبل الاضافة مشترك بين الرجل والمرة فلما اضيف الى الرجل
تخصص به لما فرغ عن بيان الاضافة المعنوية شرع في الاضافة اللفظية فقال واما الاضافة
اللفظية فهي اي علامتها ان يكون المضاف صفة اي اسما مشتقا دالا على ذات موصوف
وخرج به المصادر كلها عن الاضافة اللفظية نحو اعجبني ضرب زيد وان كان مضافا الى معموله
لكن المصادر ليس صفة بهذا المعنى بل اعراضا واحداثا وخرج به ايضا الاسماء الجوامد كالغلام
وغيره مضافة الى معمولها واحترز به عن الصفة التي لا تكون مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر
وكريم البلد وهي اي الاضافة اللفظية ثابتة وكايتة في تقديرا الانفصال اي هي في منزلة الانفصال
الكاين في اللفظ فقط يعني وان كانت الاضافة يقتضي الاتصال والامتزاج لكن هذه الاتصال
والامتزاج بمنزلة الانفصال لبقاء معنى العاملية والمعمولية التي قبلها حين الاضافة وعدم
سراية اليها في معنى المضاف بل كان باقيا على حاله قبل الاضافة فالمجرور بها كالمجرور بها مجرورا
ومنصوب نحو ضارب زيد من قبيل اضافة الصفة الى المفعول وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة
الى الفاعل وفايدتها اي الاضافة اللفظية هو تخفيف في اللفظ فقط سواء كان في لفظ المضاف
وحده كسقوط التنوين ونون التثنية والجمع او في لفظ المضاف اليه وحده كسقوط الضمير منه واستتاره
في الصفة او في المضاف والمضاف اليه جميعا نحو ضارب زيد وضاربا زيد وضاربو زيد والقايم

لان المضاف في قوة المضاف اليه

الآن في الحواشي

العلام تامل كذا في فوائد الضيائية ثم اعلم انه لاجل التخصيص جاز الضارب زيد والضارب لزيد
وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان سقوط التنوين منه حصلت بلام دون اضافة الصيغة
وهذا المنع ثابت عند الجمهور خلافا للفراء فانه يجوز التركيب الضارب زيد ايضا لوجوه اما اولا فلتقدم
الاضافة على اللام وحصول التخفيف بها اولا واجاب عنه بان تاخير اللام المقدمة حسا على الاضافة
ليس على ما يقتضيه الطبع السليم والعقل واما الحمله على الضارب الرجل واما الحمله على الضارب بك واجاب
عنهما بان هذا الحمل يستلزم حمل المحمول وهو ضعيف لان الضارب الرجل محمول على الحسن الوجه والضارب بك
محمول على الضارب بكر تنبين قال انه مضاف ومضاف اليه ولما كان المضاف لا يخلوا اما ان يكون اسما
صحيحا او الجار مجرا الصحيح او كان منقوصا واويا او ياءيا او مقصورا ولكل واحد منها احوال واحكام مختلفة
غير سقوط التنوين والنونين اشار المصنف الى بيانها فقال واعلم انك اذا اضفت الاسم الصحيح
او الجار مجرى الصحيح الى ياء المتكلم كسرت لمناسبة الياء واسكنت الياء المتكلم للتخفيف او فتحتها
للرضع كعلامي في الصحيح ودلوي وظبي في الجار مجرا الصحيح وان كان اخر الاسم ياء مكسورا ما قبلها
او ضمت الياء لوجود المتجانسين وفتحت ياء المتكلم لزوما ان تسكن كيلا يلتقي الساكنان ان
تقول في القاضي بالاضافة غلام وان كان آخره واوا مضموما ما قبلها قلبتها اي الواو ياء لخفتها من الواو
فتجعل الواو ياء لا الياء واو الثقل الواو من الياء ثم ادغمت الياء في الياء لوجود المتجانسين
وابدلت الضمة التي ضمت ما قبلها بالكسرة لمناسبة الياء كما تقول في مسلمون جاءني
مسلمي حين الاضافة ولما توهم ان الاسماء الستة ايضا اسماء اخرا واو مضموم ما قبلها كمسلمون
فنبه بقوله ان يكون حالها كما انها فقال وفي اسماء الستة التي مر ذكرها
عنها بكونها غير صفة مضافة الي ياء المتكلم تقول جاءني
ابي واخي الخ

تمت

این رساله نافعه المسمی بالهامیه باهتمام مرزا محمد صادق بمای اخلاص نشان فضیلت پناه
مفتی محمود جان تاجر کتب در کارخانهٔ منبع الفضل والاحسان ناظره خیر الله خان
اعطاه الله المرام فی الدارین واعلاه درجة فی المکانین حلیه بطبع پرسید

صفحه	سطر	غلط	صحیح
٣	١٤	؛	بناء
″	١	منها	منهما
″	٢٣	فحرفا متقرا	لازمتي متقر
٥	٩	ولكون	لكن
″	١٢	باللسان	يتعلق بالنية
″	١٣	لم يعيد	يعيد ر
٦	٩	سيبع	بجمع
″	٢١	المجرد	المفرد
″	٢٢	والغجه وفي	العجه وابي
″	١٢	وقيل	لا يثنى وقيل
″	٢٥	وهو	اصحيحا هو و
٨	١	فهم	فهي
″	١٢	العبه	يكون العبد
″	٢٣	وهو	اي الفعل المجاز
٩	٤	فانتقل هذا	فانتقل الاعراب
١٠	١١	مختص	منقصه
″	١٤	مختص	مختصر
١٣	١٧	لا استاذ	كالتلامذة من
١٤	٢٣	والجله	والجدلة
١٦	٦	فالسلم	فالتسلم
″	٩	بمجرد	لا بمجرد
″	٣	وهو موضوع	موضوع
″	٤	موضوع	موضوع
″	٨	مقصد	مقصد ١١
″	٩	في كتبه لفظ	لفظ الجنبة
″	١٢	المنتهي	انتهي
١٨	٢	للكليات	الكليات
″	١٨	واحد	وحدة
١٩	١	من نهاية ان	نهاية لا
٢٠	٢	لا قدام	اقدام
″	١٥		
″	١١	ثم ليس لا	ليس لا
″	″	والى بعد	الجملة
٢١	١٣	اوبت	اوبته

صفحه	سطر	غلط	صحیح
٢٢	٢	مردوت	جردت
″	١٢	علة	نكة
″	٢٣	ذهنيا	ذهنيا
″	٨	والفظ	وبالفظ
″	١٣	وظاهر	ظاهر
″	٥	كلات	كلمات
″	١٧	غلة الا	غلبة
″	٢٥	لابية	لابية
٢٣	٢٣	علة الاول	عن الاول
″	٢٥	مع العلم	ان الاطلاق مع العلم
٢٥	١٣	منهم وقفة	ضمني الثاني
″	٢٠	او منصوب	او بدل عنه او منصوب
٢٦	٣	وبا	فعال اما
″	١٢	ح فحال	فعال اما
″	٢٥	لكان	لان
٢٧	″	وسمي	يسمي
″	٩	الظرفية	الظرفية
٢٩	١٨	شايع	سايع
٣٠	١٠	ما يجاد	فايجاد
″	١٣	صفيفان بمعنى	صفيفان بمعنى الصف
″	١٩	هو الموصول	هو الداخل
″	٢١	ما ل	ما زل
٣٢	١٧	اعترض	عرض
٢٣٣	٤	ولان	والان

تمت